الجمهورية الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

مــذكـــــــــــرة

مقدمة بكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

لنيـــل شهـــــادة

المــاجستيـــــــــر

من طرف الطالب:

درغـــــال نعيـــــم

الموضوع:

تمثلات المواطنــة لـدى الشبــاب الجزائـــري

بتاريخ:.....أمام اللجنة المتكونة من:

إسم و لقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	
– د. أمقران عبد الرزاق	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف 2	رئيسا
– د. نويصر بلقاسم	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف 2	مشرفا
– د. حمادوش نوال	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف 2	ممتحنا
– د. أعراب سعيدة	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة سطيف 2	ممتحنا

السنة الدراسية: 2017/2016

شكر و عرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، و الشكر له أولا و أخيرا على فضله و كرمه الذي أنعم علي بالتوفيق لإنجاز هذا العمل. ووفقني للمساهمة في إثراء ميادين البحث العلمي الاجتماعي، و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و إمام المتقين و خاتم النبيئين سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، و بعد:

أوجه شكري و احترامي إلى من زرع في نفسي الثقة الأستاذ المشرف " نويصر بلقاسم" الذي رغم انشغالاته الكثيرة إلا انه كان صاحب الفضل في توجيه و إتمام هذا العمل المتواضع.....إليك أستاذي الفاضل كل التقدير و الاحترام.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء هيئة التدريس التي عملت من أجل ضمان أحسن الظروف لتكوين طلبة ماجستير علم الاجتماع السياسي دفعة 2013،

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

و إلى كل الزملاء و الزميلات..... وفقهم الله.

أهدي هذا العمل المتواضع إلي:

روح "أمي" الطاهرة التي كانت سبباً لوجودي و نجاحاتي أسكنها الله فسيح جناته

أبـي العزيز أطـال الله تعالى في عمـره

زوجتي الفاضلة التي دعمتني طيلة كل هذه السنوات حتى أوفق بين العمل و الدراسة

أبنائي الأعزاء: محمد تقي الدين، أصيل ضياء الدين و عبد المعز حفظهم الله

إخوتي الأحباء: شعبان، محمد الطاهر، كمال، حكيم، لزهر، رضا

أخواتي الفضليات: رشيدة، زبيدة، نجمة، صباح و إلى المرحومة حنان

إلى كل الزملاء والزميلات كل باسمه إلى الأساتذة الكرام وخاصة الأستاذ المشرف الذي سهر

على توجيهنا وإرشادنا إلى سبل البحث السوي.

فـهـرس المـحتويـات	الصفحة
فهرس المحتويات	01
فهرس الجداول	07
فهرس الأشكال	09
المقدمة	10
الفصـــل الأول: موضوع الدراسـة	
أولا: تحديد المشكلة.	13
ثانيا: أهمية الدراسة .	15
ثالثا: أسباب ودواعي اختيار الموضوع.	15
رابعا: أهداف الدراسة.	17
خامسا: تحديد المفاهيم.	18
سادسا: الدراسات السابقة.	27
سابعا: فرضيات الدراسة .	35
الفصل الثاني: المقاربة السوسيولوجية للتمثلات الاجتماعية	
تمهيد	37
أولا: لمحة تاريخية حول مفهوم التمثلات الاجتماعية.	38
ثانيا: الأهمية العلمية للتمثلات الاجتماعية.	39
ثالثا: وظائف التمثلات في العلوم الاجتماعية.	42
1- الوظيفة المعرفية.	42
2- وظيفة الهوية الاجتماعية.	42
3- وظيفة توجيه الممارسات و السلوكات.	43
4- وظيفة التبرير.	44
رابعا: مميزات التمثلات الاجتماعية	45

خامسا: سيرورة عمل التمثلات الاجتماعية.	47
1- التوضيع.	47
2- الترسيخ.	48
سادسا: التنظيم البنيوي للتمثلات الاجتماعية.	49
1- النواة المركزية.	49
1.1- وظائف النواة المركزية.	50
1.1.1- الوظيفة الإنتاجية.	50
2.1.1- الوظيفة التنظيمية.	51
2- النظام المحيطي.	51
1.2- وظائف النظام المحيطي.	52
1.1.2- وظيفة التكيف مع الواقع المادي.	52
2.1.2- وظيفة تنويع محتوى التمثلات الاجتماعية.	52
3.1.2- وظيفة حماية النواة المركزية.	53
سابعا: العوامل المتدخلة في التغيير البنيوي للتمثلات الاجتماعية	55
1- العقلنة	55
2- الممارسات الاجتماعية	57
ثامنا: طرق و أساليب تحول التمثلات الاجتماعية	59
1- التحول المقاوم	59
2- التحول التدريجي.	59
3- التحول العنيف.	60
الفصل الثالث: المواطنة في التحليل السوسيولوجي	
تمهيد .	62
أولا: تأصيل مفهوم المواطنة.	63
1.1- المواطنة في أصلها الأجنبي.	63

2.1- المواطنة في أصلها العربي.	63
ثانيا: الاقتراب السوسيو سياسي للاصطلاح اللغوي لمفهوم "المواطنة".	64
1- مدى ملائمة لفظ "المواطنة" للدلالة على المصطلح الغربي "Citizenship".	64
2- المواطنة و بعض المفاهيم المرتبطة بها:	65
1.2- المواطنة و حقوق الإنسان.	65
2.2- المواطنة و الوطنية.	66
3.2- المواطنة و الهوية.	67
4.2- المواطنة و الانتماء	68
5.2- المواطنة و الديمقراطية	69
ثالثا: المسار التاريخي لمفهوم المواطنة	71
1- المواطنة عند اليونان.	71
2- المواطنة عند الرومان.	72
3- مواطنة الإيمان.	72
4- مواطنة العصور الوسطى.	74
5- مواطنة الدولة القومية.	75
6- مواطنة الحقوق (دولة الرفاهية).	76
7- المواطنة العالمية.	77
رابعا: عناصر المواطنة	78
1- القيم	78
2- حقوق المواطنة و التزاماتها	78
1.2- حقوق المواطنة.	78
2.2- التزامات المواطنة.	80
خامسا: مستويات المواطنة:	82
1- المواطنة المحلية.	82

2- المواطنة القومية (الوطنية).	82
3- المواطنة الإقليمية.	82
4- المواطنة العالمية.	83
الفصل الرابع: سوسيولوجيا الشباب الجزائري	
تمهيد	85
أولا: مرحلة الشباب و حدودها	86
ثانيا: خصائص الشباب.	89
ثالثا: مؤسسات التنشئة الشبانية	91
1- الأسرة	91
2- المدرسة.	92
3- جماعة الرفاق.	93
4- وسائل الإعلام.	93
5- الانترنت.	94
6- المؤسسات الدينية.	94
7- المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي.	95
8- الأحزاب السياسية.	95
رابعًا: حاجات الشباب الأساسية.	96
1- الحاجات الفسيولوجية.	96
2- الحاجات النفسية.	96
3- الحاجات الاجتماعية.	97
4- الحاجات الاقتصادية.	97
خامسا: مشكلات الشباب.	98
1- البطالة	99
2- المخدرات و الإدمان.	100

3- العنف	101
4- الاغتراب	102
5- المشاكل الأسرية	103
6- المشاكل الصحية	103
سادسا: سوسيولوجيا الشباب الجزائري	104
1- الشباب و التنمية في الجزائر	104
2- الشباب الجزائري و المشاركة السياسية	106
3- الشباب الجزائري و التغيير الاجتماعي	107
الفصـــل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
تمهيد	109
أولا: مجالات الدراسة	109
1- التعريف بالمجال الجغرافي للدراسة.	109
2- تحديد المجال الزمني للدراسة.	110
3- المجال البشري.	110
ثانيا: عينة الدراسة	110
ثالثا: منهج الدراسة .	114
رابعا: أدوات جمع البيانات .	114
1- الملاحظة.	114
2- استمارة الاستبيان.	115
الفصـل السادس: عرض البيانات الميدانية وتحليل و مناقشة نتائج الدراسة	
أولا – مناقشة و تحليل نتائج الدراسة الميدانية	117
ثانيا – مناقشة النتائج و تفسيرها .	162
ثالثا– النتائج العامة للدراسة .	168
خاتمة	169

قائمة المراجع	171
ا لملاحق	179

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع العينة حسب خصائصها الأساسية.	113
02	تمثلات المبحوثين حول ضمان الدستور الجزائري لحقوق المواطن.	117
03	تمثلات المبحوثين حول ضمان الدستور الجزائري لحقوق المواطن حسب الجنس.	119
04	تمثلات المبحوثين حول العدالة في توزيع مداخيل الدولة على المواطنين.	121
05	تمثلات المبحوثين حول توزيع مداخيل الدولة حسب مكان الإقامة.	122
06	تمثلات المبحوثين حول تكافؤ في الفرص بين المواطنين.	123
07	تمثلات المبحوثين حول تكافؤ في الفرص بين المواطنين حسب الجنس.	124
08	تمثلات المبحوثين حول حرية التعبير.	125
09	تمثلات المبحوثين حول التمتع بالحقوق الاجتماعية.	127
10	تمثلات المبحوثين حول التمتع بالحقوق الاجتماعية حسب الحالة الاجتماعية.	128
11	تمثلات المبحوثين حول ممارسة الحقوق السياسية.	129
12	تمثلات المبحوثين حول ممارسة الحقوق السياسية حسب السن.	130
13	تمثلات المبحوثين حول ممارسة الحقوق الثقافية.	132
14	تمثلات المبحوثين حول ممارسة الحقوق الثقافية حسب الجنس.	133
15	تمثلات المبحوثين حول معادلة الحقوق و الواجبات الوطنية.	134
16	تمثلات المبحوثين حول معادلة الحقوق و الواجبات الوطنية حسب الحالة الاجتماعية.	135
17	تمثلات المبحوثين حول مساهمة التمتع بالحقوق الفردية في تشكل تصورات اجتماعية ايجابية حول مفهوم المواطنة.	136
18	رأي المبحوثين حول أداء الخدمة الوطنية.	137
19	رأي المبحوثين حول أداء الخدمة الوطنية (حسب السن).	138
20	رأي المبحوثين حول الامتثال الطوعي للعدالة.	140
21	رأي المبحوثين حول إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية.	141
22	رأي المبحوثين حول صنع القرار السياسي.	142

23	رأي المبحوثين حول صنع القرار السياسي حسب الحالة الاجتماعية.	143
24	رأي المبحوثين حول نظافة المحيط.	144
25	مشاركة المبحوثين في الاستحقاقات الانتخابية.	145
26	مشاركة المبحوثين في الاستحقاقات الانتخابية حسب السن.	146
27	تمثلات المبحوثين حول دفع المستحقات الضريبية.	147
28	تمثلات المبحوثين حول سلوك الاحترام داخل المجتمع.	148
29	دور الوعي بالواجبات الوطنية في تشكل تصورات اجتماعية ايجابية حول مفهوم المواطنة.	149
30	تمثلات المبحوثين حول مقوم الارتباط المجتمعي.	151
31	تمثلات المبحوثين حول التعدد الثقافي و الوحدة الوطنية.	152
32	تمثلات المبحوثين حول فكرة احترام رموز الدولة.	153
33	تمثلات المبحوثين تمثلات المبحوثين حول فكرة الانتماء الوطني تعني رفض كل الأفكار السياسية الغربية.	154
34	تمثلات المبحوثين تمثلات المبحوثين حول فكرة أن الانتماء الوطني تعني رفض كل الأفكار السياسية الغربية حسب مكان الإقامة.	155
35	تمثلات المبحوثين حول حب الوطن.	156
36	تمثلات المبحوثين حول طبيعة الانتماء الوطني.	157
37	تمثلات المبحوثين حول الانتماء و المواطنة حسب الجنس.	158
38	تمثلات المبحوثين حول مواصفات المواطن الصالح.	159
39	تمثلات المبحوثين حول دور الانخراط في العمل السياسي للشباب وتكوين المواطن الصالح.	160

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط مبسط يبين بنية التمثلات الاجتماعية	54
02	مخطط يوضح دينامية تغيير التمثل	58
03	مقاربات ومنظورات تعريف المواطنة (المنظور والتعريف والمسوغات)	70
04	نموذج يبين حقوق المواطنة وواجباتها	81

مقدمــة:

تعتبر فئة الشباب من أكثر فئات المجتمع فعالية في تقدم أي مجتمع و نموه، فهي أساس لتحقيق التنمية الشاملة، فالشباب هو رأس المال حقيقي الذي تتوقف فعاليته على طريقة و شكل استثماره و آليات معالجة مشاكله و إشباع حاجاته الأساسية، بالإضافة إلى أن مرحلة الشباب تعد من المراحل العمرية التي تتميز بالقابلية للنمو في النواحي الجسمية و الاجتماعية و النفسية و العقلية، و كذا القدرة على الابتكار و المشاركة الفعالة في إحداث التغيير و التطوير في المجتمع الذي نعيش فيه، فالشباب هم عماد الأمة و أساسها الراسخ الذي يقوم عليه بنيانها، فإن صلحوا صلح البناء كله و إن فسدوا أو اهتزت قيمهم ضعف البناء كله.

ولعل تزايد الاهتمام اليوم بقضايا الشباب في العالم العربي عموما و في الجزائر خصوصا، يعود بشكل أساسي إلي كونهم يشكلون الفئة الأكثر تمثيلا إحصائيًا في هذه المجتمعات و القوة البشرية المفعمة بالنشاط و الطاقة الخلاقة، لما تتميز به هذه المرحلة العمرية من طاقة و قدرة على العمل والإنتاج و الإبداع. و الشباب أيضا أكثر الفئات الاجتماعية ارتباطاً بقضايا الوطن و الأمة، يُعتمد عليه كثيرا في إحداث التغيير و الدفع بعجلة التنمية.

و تعد قضايا الهوية و الحقوق الشخصية و الواجبات الوطنية أكثر القضايا التي أصبحت تحضي باهتمام الشباب في إطار ما أصبح يعرف بقضايا المواطنة التي لا يمكن تحليل أبعادها و مناقشتها و من ثم فهمها إلا من خلال مقاربة و رؤية تتسم بالطابع التكاملي، ولذلك فالحديث عن قضايا الشباب فيما يتعلق بالتفكير الاجتماعي السائد لدى هذه الشريحة الاجتماعية حول مفهوم المواطنة التي تمثل روح الروابط الاجتماعية التي تعزز النسيج الاجتماعي و السياسي و الثقافي و الحضاري لأي مجتمع، و لا يتم معالجتها بمعزل عن خصوصية المجتمع التي تحدّد طبيعة المنظومة الاجتماعية والثقافية التي تحفظ للمجتمع هويته، والتي تشكل في مجملها التصورات الاجتماعية لمفهوم المواطنة الفاعلة و النشطة.

و كل محاولة تهدف إلى فهم تمثلات المواطن الجزائري "كفاعل اجتماعي" للواقع المعاش اليوم في الجزائر في ظل التحولات الكبرى التي تمر بها البلاد اليوم في شتي المجالات، تستوجب في نظرنا تناول موضوع المواطنة باعتبارها العنصر الأساسي في عملية الاندماج الاجتماعي و تحقيق التفاعل الأمثل مع الجماعة و الوطن، و ما تنطوي عليه من مفاهيم متلازمة و متناسقة فيما بينها، و هي تعمل كموجه لسلوك الفرد "المواطن" و تحديد تصرفاته في ميدان العمل الوطني، باعتبارها نقاط مرجعية تعطي الآراء و التصورات التي من خلالها يلاحظ الفرد و يترجم الأحداث و المواقف المختلفة التي تجري.

و باعتبار ان التمثلات الاجتماعية للمواطنة عبارة عن مجموعة من المعارف و الصور ذات دلالات مشتركة بين أفراد المجتمع الواحد، فهي تتحدد في ضوء مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية كالمستوى الثقافي السائد في المجتمع، وطبيعة التنشئة الاجتماعية للأفراد، والجنس، والمستوى التعليمي و الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع. وبما أنها (أي التمثلات) تعتبر شكلاً من أشكال المعرفة العامية التي يتبناها أفراد المجتمع ويتقاسمونها من خلال تفاعلاتهم اليومية فهي تعمل في ذات الوقت على توجيه و تنظيم سلوكياتهم و اتصالاتهم الاجتماعية، و تبلور بالتالي مفهومهم للمواطنة من خلال تكوين صور و دلالات ذهنية حولها.

و تعد هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري، من أجل الكشف عن محتوى التفكير الاجتماعي المتعلق بمسألة المواطنة لدى هذه الفئة الاجتماعية النشطة، و محاولة تقديم تفسير علمي سوسيولوجي لها في محاولة لمعالجة تأثير بعض العوامل و المؤشرات على البنية السوسيومعرفية لهذه التمثلات لدى شريحة الشباب بصفتها أهم شريحة اجتماعية من حيث العدد و الفعالية داخل المجتمع الجزائري و المعول عليها كثيرا من قبل الفاعلين في الحقلين السياسي و الثقافي من أجل إحداث التغيير المنشود، بصفتها المؤثر الحقيقي في مسار الحركية الاجتماعية، وفي التأثير على مجريات الحاضر و رسم معالم المستقبل.

و تحاول هذه الدراسة معالجة التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى هذه الشريحة الفاعلة في كل المجتمعات، كمحاولة لتسليط الضوء على الإدراك و الوعي بحقوق المواطن و واجباته و تربيته على البذل و العطاء، لما لها من أثار في توجيه السلوكات و الممارسات اليومية و هذا من خلال محاولة الكشف على مجمل التصورات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري حول أهم أبعاب المفهوم كالحقوق و الواجبات و الهوية و الانتماء.

و عليه، اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وستة فصول.

حيث تناولت في الفصل الأول، موضوع الدراسة (الإطار النظري للدراسة)، و أشتمل على تحديد المشكلة وبيان أهميتها و دواعي اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، وتحديد المفاهيم و أخيرا عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، و انتهى هذا الفصل بصياغة فرضيات الدراسة. وفي الفصل الثاني، تم عرض المقاربة السوسيولوجية للتمثلات الاجتماعية، حيث تطرقت الدراسة إلى ماهية التمثلات الاجتماعية و تطور معنى المفهوم و تحديد خصائصه. أما الفصل الثالث، فقد خصص لمفهوم المواطنة في التحليل السوسيولوجي، من حيث تحديد المفهوم و الاقتراب السوسيوسياسي للمفهوم، مرورا بالمسار التاريخي للمواطنة، ثم مكونات هذا المفهوم و صولا إلي مستوياته المختلفة. في حين تناول الفصل الرابع، موضوع الشباب من الناحية السوسيولوجية، و تضمن العناصر

التالية: مفهوم الشباب، خصائص الشباب، المؤسسات المساهمة في تنشئة الشباب، حاجات الشباب و مشكلاتهم و أخيرًا الشباب الجزائري و المواطنة.

و قد تم عرض الإجراءات المنهجية للدراسة في الفصل الخامس حيث عالجت مجالات الدراسة الزمنية، المكانية و البشرية، ثم العينة المنتقاة، وصولاً إلى تحديد منهج الدراسة و أدوات جمع البيانات. أما الفصل السادس فقد خُصص لعرض البيانات الميدانية و مناقشتها و تحليل نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات، ثم الاستنتاج العام فخاتمة الدراسة.

الفصل الأول

موضوع الدراسة

أولا: الإشكالية:

أثار موضوع المواطنة في سياقاته المتعددة الكثير من النقاشات الفلسفية والسياسية، سواء من حيث ارتباطه بالحقوق و الواجبات، أو باعتباره ممارسة تنطوي على اعتبارات حضارية و سياسية، أو ارتباطه وتعلقه بالدولة – الأمة، حيث أضحت المواطنة في الوقت الراهن أحد الجوانب الأساسية في حياة أي أفرد، فبدون مواطنين يدركون حقيقة دورهم في تنمية و تطوير مجتمعهم لا يمكن لأي كيان سياسي أن يواجه التحديات المطروحة على الساحة الداخلية أو الخارجية في وقت أخذت فيه السيادة الوطنية تتراجع لصالح تطور الحقوق الفردية و المنظمات الدولية العابرة لحدود الدول.

وإذا كانت المواطنة تعني بوجه عام، امتلاك الفرد صفة المواطن المساهم والمتمتع بمجموع الحقوق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، و المؤدي لواجباته تجاه وطنه من جهة، و تجاه المواطنين من جهة أخرى، من أجل تكوين نسيج اجتماعي منسجم و متناسق مع الأهداف التي يرسمها المجتمع انطلاقاً من خصوصيته و السياسات التي ترسمها الدولة في سبيل إرساء مبادئ الديمقراطية المبنية على الحرية، والمساواة، و العدالة الاجتماعية و من حيث توزيع الثروات و تحمل الأعباء العامة، فالمواطنة و بالرغم من أنها ذات منشئ قانوني إلا أنها و بحكم طابعها الديناميكي لم تبق في حدود المنطق القانوني بل تجاوزته لتأخذ أبعاد سياسية، و اجتماعية، و اقتصادية، و نفسية....

و بالنظر لتطلع شعوب العالم و خاصة النامي منه، التي تعاني معظم دوله من أزمة تطبيق الديمقراطية، و نشر ثقافة احترام الحاكم للمحكوم بوصفه هو الحاكم الحقيقي حيث يختار من ينوب عنه في الحكم من أجل تعزيز الثقة بين السلطة و الشعب، فالحكم الجمهوري – وهو النظام السائد في الجزائر منذ الاستقلال – مبني بالأساس حول مفهوم المشاركة الفاعلة لجميع فعاليات المجتمع في اتخاذ القرارات الحاسمة و رسم السياسات العامة للدولة، و هذا التقليد لا يحدد مفهوم المواطنة في التمثلات الاجتماعية المبنية الحيازة السليبة للحقوق، و لكن يربطها بالتزام سياسي نشط و فعال، في وقت لم يعد فيه هذا مفهوم يجسد العلاقة بين الفرد و الدولة في شقها السياسي و القانوني فحسب بل أصبح الاهتمام به يطغي على كل مناحي الحياة المجتمعية للأفراد و الجماعات.

و طالما أن مفهوم المواطنة تكتنفه درجة عالية من التجريد، فإن البحث الميداني يفرض علينا ربطه بمتغيرات أكثر قابلية للملاحظة و القياس، خاصة و أن المواطنة تعتبر كلٌ غير قابل للتجزئة و مُشكلة من تفاعل دائم بين المعارف و السلوكات و القيم السائدة في المجتمع، فهي إذن لا تخلو من التصورات إزاءها تفسر تجلياتها و تكشف واقع الممارسات المتعلقة بها و كيفية إدراك الأفراد لها و مواقفهم منها، و رأيهم فيها.

و عليه فان هذه الدراسة تُعنى بالبحث عن تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري من خلال بحث تمثلاتهم لفكرة التمتع بالحقوق الفردية و الشعور بضرورة أداء الواجب و كذا بحث تمثلاتهم حول دور الإحساس بالهوية و الشعور بالانتماء و تصورهم لمفهوم المواطن الصالح.

و عليه، جاءت هذه الدراسة لتهتم بمعرفة الصورة الذهنية لمفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري و إشكالاتها الفكرية و النظرية و العملية في ظل الدور الذي تلعبه التمثلات الاجتماعية للموضوع في توجيه السلوك المواطني للأفراد، و ما يترتب عن هذه السلوكات من أثار تنعكس على المجتمع.

ستحاول هذه الدراسة التركيز على أهم العوامل التي قد تؤثر في بناء و تشكيل التصور الاجتماعي السائد لدى الشباب الجزائري الجزائري حول المواطنة كمفهوم و كممارسة يومية، التى تأخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية (عامل / بطال)، ومكان الإقامة (حضري / ريفي)، والسن، والجنس. فسؤال البحث الذي يُطرح قصد معرفة الأفكار و التصورات التي تكونت عند الشباب الجزائري حول مفهوم المواطنة في الوقت الراهن مثل تصوراته للحقوق و الواجبات الشخصية و الجماعية، للكشف عن العلاقة التي تتمفصل هذه القضايا في اندماجها أو تعارضها.

و بناءًا على ما سبق، فان التساؤل الرئيسي للدراسة هو:

<< **ما هي التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري ؟** >>.

ولقد تفرعت عن السؤال الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

1ـ ما هي التمثلات الاجتماعية المتكونة لدى الشباب حول فكرة التمتع بالحقوق الفردية في الجزائر ؟

2ـ ما هي طبيعة التفكير الاجتماعي السائد عند الشباب الجزائري حول واجباته الوطنية ؟

3- ما هو دور الإحساس بالهوية و الشعور الانتماء في تشكيل مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري؟

4- ما طبيعة الصورة الذهنية المتشكلة لدى الشباب الجزائري حول مفهوم المواطن الصالح ؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

1-تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تطرح موضوعاً بالغ الأهمية، في راهن الحوارات الدائرة في الأوساط الشبانية، و السياسية، و في الأوساط الأكاديمية حول ثنائية المواطنة المحلية في مقابل المواطنة العالمية، و دور الشباب في بلورة و تشكل المواطنة(كمفهوم و كممارسة) التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية و الحضارية للمجتمع الجزائري، عبر تاريخه الطويل، و تتعامل ايجابياً مع التحولات الإنسانية.

2- كما تتأتي أهمية هذه الدراسة من حيث كونها محاولة للكشف عن تمثلات المواطنة لدى فئة نشطة من الفئات المشكلة للمجتمع الجزائري و هي فئة الشباب، في ظل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري و خاصة التحولات السياسية-الدستورية و التحولات المجتمعية الأخرى (الاقتصادية، الثقافية، القيمية...الخ)، التي أتاحت الفرصة للشباب الجزائري لتكوين رؤى و تصورات جديدة حول حياتهم اليومية و تطلعاتهم الخاصة في جميع مناحي الحياة.

3- كما تشكل هذه الدراسة أهمية بحثية من حيث محاولتها إبراز تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري في أبعادها العقلية و النفسية بأسلوب امبريقي دون تجريدها من سياقها المجتمعي بوجه عام.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن اختيار هذا الموضوع ليس وليد الصدفة، ولم يكن عفوياً، وإنما جاء نتيجة لمجموعة من الملاحظات المباشرة للباحث، في أثناء تفاعله اليومي مع محيطه الاجتماعي، بالإضافة إلى تزامن فكرة دراسة موضوع "المواطنة" مع إطلاع الباحث على "نظرية التمثلات الاجتماعية"، فتكونت لدى الباحث فكرة دراسة تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري.

1- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في معالجة موضوع "المواطنة" من زاوية أخرى جديدة وبأسلوب بعيد عن الروتين النظري (قانوني، سياسي...)، من خلال ربطه بفئة الشباب في محاولة للنزول بالموضوع إلى أرض الواقع، ودراسته دراسة علمية إبريقيه.

- إحساس الباحث بضرورة الوقوف على تطبيقات نظرية التمثلات الاجتماعية تجاه مفهوم المواطنة للاستجابة لواقع الشباب الجزائري.

- رغبة الباحث في لفت الانتباه إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع على الصعيدين الاجتماعي والمعرفي، من خلال معرفة أثر التمثل الاجتماعي للمواطنة على سلوك الشباب الجزائري وما تتميز به هذه الفئة الاجتماعية من حيوية وحماس واندفاع سواء في تفاعله مع الدولة أو مع بقية أفراد المجتمع.

2- الأسباب الموضوعية:

- محاولة إعطاء المعرفة "العامية" بعدها العلمي وهذا من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه المعرفة في عملية التواصل بين أفراد المجتمع، وكذا تحديد السلوك.

- يعتبر هذا العمل، محاولة جادة من الباحث، من أجل الإسهام في إبراز أهمية التمثلات الاجتماعية لمفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري، خاصة في ظل ندرة الدراسات العلمية والأكاديمية، - سواء على الصعيد المحلي أو العربي - التي اهتمت بهذا النوع من المواضيع.

- محاولة الكشف عن دور التمثلات الاجتماعية للمواطنة، في عملية الرقي بالأفراد من مواطن سلبي إلى مواطن صالح، بل إلى مواطن مصلح، خاصة في ظل الحراك الذي تشهده العديد من الدول العربية، والذي يعيد طرح موضوع " تمثلات المواطنة لدي الشباب العربي"، وما يتولد عنه من سلوكات وممارسات، قد تجعل بعض أساسيات المواطنة على المحك، وما ينجم عنها من احتمال تقويض ركائز الدولة المدنية (كالمواطنة المتساوية، التعددية السياسية، والثقافية وحرية الرأي والتعبير...).

- إن مفهوم المواطنة في الجزائر ما زال يحتاج إلى تثمين وتدعيم من طرف السلطة وكل الفاعلين الاجتماعيين (مجتمع مدني، وسائل الإعلام، المدارس، الجامعات)، وهذا من خلال توضيح وتبيان مجمل التمثلات الاجتماعية المتكونة في أذهان الشباب، والعمل على زرع مفاهيم وممارسات هادفة مبنية على توصيات البحوث العلمية (اجتماعية، سياسية...) التي تعالج مثل هذه المواضيع.

- الاهتمام بالشباب كشريحة اجتماعية نشطة وكعميل اقتصادي واجتماعي و سياسي بالغ الأهمية في عملية الترقية الحضارية والإشعاع الفكري المنير، فكل قضية تمس هذه الفئة فهي في الحقيقة قضية مجتمع ككل.

فكل هذه الأسباب وغيرها شكلت لدي الباحث مبررا كافيا لتناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تمثلات المواطنة كمفهوم وكممارسة لدى الشباب الجزائري. ونظرا لطبيعة مفهوم " المواطنة " وما يتميز به من حركية ومرونة تختلف باختلاف الزمان و المكان و الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وقصد إجراء دراسة علمية إمبريقية من أجل الكشف و فهم مجمل التمثلات الاجتماعية المتكونة في مخيال الشباب الجزائري حول مفهوم المواطنة من خلال محاولة التعرف على التصور المتشكل لدى الشباب حول المكونات الأساسية للمفهوم، ثم محاولة تحديد التمثل الاجتماعي السائد حول" المواطن الصالح" للوصول في الأخير إلى رسم صورة شاملة حول المفهوم، وبناءاً على ما سبق، فقد تم تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

- إشباع الحاجة المعرفية للباحث، من خلال محاولة معالجة موضوع المواطنة من زاوية جديدة.
- محاولة إبراز التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري، من خلال تسليط الضوء على أهمية البناء السوسيومعرفي المتكون لديهم حول أهم مكونات المواطنة (الحقوق، الواجبات، الهوية و انتماء).
- التعرف على التفكير الاجتماعي المتعلق بالمواطن الصالح من حيث البناء و التشكيل و مدى ملائمة ما هو مطروح نظريا مع واقع الممارسة المواطنية في الجزائر.
- إبراز دور بعض المتغيرات (الجنس، المهنة، الحالة الاجتماعية....) في عملية بناء التمثل الاجتماعي حول " المواطنة" كمفهوم و كممارسة يومية لدى الشباب الجزائري.

خامسا: تحديد المفاهيم:

يقصد بتحديد المفاهيم إزالة أي لبس قد يعلق بذهن المستمع أو المطلع لأن المفهوم الواحد قد يحمل أكثر من معنى، و المفهوم هو مجموعة من العبارات التي يستعين بها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني لغيره. فالمفاهيم إذن هي عملية الانتقال من التجريدي إلى الملموس أو بمعنى أدق هي نزول في السلم التجريدي من مفاهيم نظرية مركزة إلى مفاهيم فرعية والتي هي عبارة عن خصوصيات أو صفات ملموسة أكثر للمفهوم المركزي[1].

وعليه فكل عمل علمي يحوى مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي يستوجب على الباحث تحديدها وبناءها بدقة حتى تأخذ دراسته البحثية طابعا علميا وبيانا للمقاصد المراد أخذها بالدراسة حتى لا يأخذ البحث مسارا آخر و سنحاول الاقتصار على مجموعة من المفاهيم التي تحتاج إلى بيان وتحديد إجرائي والتي تعبر عن صلب الموضوع.

1- تعريف التمثلات الاجتماعية:

1.1- التعريف اللغوي:

يقصد بالتمثل أو التصور مختلف الطرق التي بها تصبح الموضوعات الفكرية ماثلة من جديد أمام الفكر، ويقصد بها أيضا الطرق التي يستحضر بها الفكر الموضوعات الخارجية حتى في حالة غيابها وعدم وجودها[2].

ويقابل مصطلح التمثلات في اللغة الفرنسية"Les Représentations" ويقصد بها مثول الصور الذهنية بصورها المختلفة في عالم الوعي أو حلول بعضها محل البعض الآخر، فهي عملية تسترجع فيها خبرة سابقة[3].

أما "ابن منظور" : فيعرف التمثل كما يلي: << التمثل من مثل الشيء أي تصوره حتى كأنه ينظر إليه، وأمتثله أي تصوره، ومثلت له تمثيلا إذا صورت له مثالا بكتابة أو غيرها، وتمثيل الشيء بالشيء يعني التشبه به.>>[4].

فالتمثل هو عملية ذهنية تهدف إلى استرجاع خبرة سابقة من خلال بناء صورة للموضوع أي تصور مثاله ويقال تمثل الشيء له، وفي التنزيل العزيز:<<فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا>>[5].

---

(1) : سعيد سبعون و حفصة جرادي، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة ،الجزائر، 2012، ص 115.

(2). جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004، ص117.

(3). مصلح الصالح، قاموس المصطلحات الاجتماعية، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 1999، ص454.

(4). ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، المجلد 13، بيروت، 1968، ص: 451

(5). القرآن الكريم، سورة مريم ، الآية 16.

أما المعجم الفلسفي فيعرف التمثل: بمثول الصور الذهنية بأشكالها المختلفة في عالم الوعي أو حلول بعضها محل بعضها الآخر[1].

2.1- التعريف الاصطلاحي:

يعرف إميل دوركايم التصورات بأنها<<ظواهر تتميز عن باقي الظواهر الطبيعية بسب ميزاتها الخاصة...وبدون شك فإن لها أسباب، وهي بدورها أسباب...، إن إنتاج التصورات لا يكون بسبب بعض الأفكار التي تشغل انتباه الأفراد، ولكنها بقايا لحياتنا الماضية، إنها عادات مكتسبة، أحلا م مسبقة، ميول تحركنا دون أن نعي، وبكلمة واحدة أنها لكل ما يشكل سماتنا الأخلاقية "Le caractère moral"<<[2].

ويؤكد دوركايم على أن التصور المستعاد، ترتبط عودته بإعادة التنبيه للمنطقة التي سبق إثارتها، وأن الحياة النفسية هي تيار مستمر من التصورات تتداخل فيما بينها.

حيث استخدم "دوركايم"عبارة التصور في الإطار الاجتماعي لإبراز الطابع الخاص للفكر الجماعي مقابل الفكر الفردي. فالتصور الجماعي لا يمكن حصره في الفرد الذي هو أحد أسس الجماعة، أي أن التصورات الجماعية هي إحدى الوسائل التي من خلالها تؤكد سيطرة المجتمع على الفرد، وهنا يؤكد"دوركايم" على قوة التصور الجماعي على التصور الفردي، لأن الجماعي يحتويه وبالتالي فهو أشمل منه[3]، فالجماعة ليست مجرد حاصل لمجموع الأفراد الذين يكونونها، بل كيان مستقل كامل الأوجه، فالتصورات تكون مختلفة وعابرة ويومية عندما تكون فردية، في حين أنها مستقرة وصلبة ومتماسكة ومتقاسمة عندما تكون جماعية[4]، وأن ما يحدث من الأمر هو أن الذي يعمل على توجيه سلوكنا، ليس هذه الطائفة من الأفكار التي تشغل في الحاضر انتباهنا، وإنما هو كل الرواسب المتروكة في حياتنا السابقة[5]. و ما تترجمه التمثلات الاجتماعية هي تلك الطريقة التي تفكر بها الجماعة في علاقتها بأشياء و المواضيع التي تتعامل معها. إن "دوركايم" يركز في تحليله على الخاصية الجماعية أكثر من الخاصية المعرفية، فالتمثلات الاجتماعية هي تلك الواجهة المعرفية ما بين المستوى الفردي (حيث كل فرد يستوعب الحقيقة عن طريق تمثلات ذهنية فردية) و المستوى الجماعي(collectif) الذي لا يمكن أن يوجد و يعمل الا عن طريق

---

(1). إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1983، ص: 53.

(2). إميل دوركايم، علم اجتماع وفلسفة، ترجمة: حسين أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 1966، ص23.

(3). عامر نورة ،التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطوفونيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص: 13.

(4) . جلول أحمد، مومن بكوش الجموعي، التصورات الاجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي،العدد6،أفريل 2014،ص169

(5) . إميل دوركايم، علم اجتماع وفلسفة، ، مرجع سابق، ص25 .

مواضيع ذهنية على مقاسه وهذا ما عبر عنه "سعدى لحلو"[1] بالقول: الادراكات الفردية (الصور) في الضمير الجمعي (الأفكار).

و تتناول هذه الدراسة موضوع التمثلات الاجتماعية باعتبارها: "مجموعة منظمة من المعارف المبنية حول موضوع معين، و المتقاسمة اجتماعياً، من أجل فهم وتفسير العالم المحيط بنا، و التي تعمل على إعادة بناء الواقع المشترك الخاص بجماعة اجتماعية معينة، بحيث يعيد الفرد من خلالها بناء الواقع و يمنحه دلالة ومعني خاص". ويعتمد ذلك في جانب كبير منه على مكتسبات الفرد من مجموع القيم و المعايير الاجتماعية السائدة داخل النسق المجتمعي والتي تعمل كموجه للممارسات و السلوكات اليومية للفرد في تفاعله مع الدولة و مؤسساتها من جهة، و باقي أفراد المجتمع من جهة ثانية.

(1): Saadi Lahlou. Penser Manger, Les représentations sociales de l'alimentation, Psychology. Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), 1995. France, P: 39

2- تعريف المواطنة:

1.2- تعريف المواطنة لغةً:

تُعرف المواطنة في كتاب " لسان العرب" لابن منظور:<< الموطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن، المنزل الذي نقيم فيه وهو " موطن الإنسان ومحله "، و وطن يطن وطنا أقام به، وطن البلد: اتخذه وطنا. وتوطن البلد: اتخذه وطنا. وجمع الوطن : أوطان : منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد[1].

و المواطن هو: "عضو في دولة له فيها ما لأي شخص أخر من الحقوق و الامتيازات التي يكفلها دستورها و عليه ما على أي شخص أخر من الواجبات، فالمواطن هو الذي يتمتع بكامل الحقوق السياسية و المدنية في الدولة التي ينتمي إليها"[2].

والوطن عند أهل اللغة هو: " المنزل الذي يقيم به الإنسان "، والفعل وطن يعني أقام بالمكان و أوطن بالمكان اتخذه وطنا ومحلا يسكن به، ومثله استوطن، والاستيطان يقصد به إعمار بقعة من الأرض سواء أكانت صغيرة أم كبيرة من قبل الإنسان[3].

ومن خلال التعريف اللغوي، نجد أن مصطلح المواطنة مأخوذ في العربية من الوطن أي مكان إقامة الإنسان ومقره، وإليه انتمائه سواء ولد به أو لم يولد.

2.2- تعريف المواطنة في الاصطلاح:

أشارت دائرة المعارف البريطانية إلي: " المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. وتؤكد دائرة المعارف البريطانية أن:" المواطنة تدل ضمنا على مرتبة الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات". وعلى الرغم من أن الجنسية غالبا ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن العلاقة بين فرد ودولة، إلا أنها تعني امتيازات أخري خاصة. وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهوم المواطنة:" أنها على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية"[4].

وتعرف موسوعة "كولير الأمريكية "كلمة (Citizenship): ويقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز بينهما:" أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا[5].

---

(1) . ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص451.
(2). أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية (انجليزي، فرنسي، عربي)، مكتبة لبنان، 1982، ص60.
(3). حسين حسن موسي، مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، دار الكتاب الحديث، 2011، ط1، القاهرة، ص: 33.
(4). علي خليفة الكواري، المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص.30
(5). نفس المرجع، ص 30.

كما تذكر موسوعة الكتاب الدولي:" المواطنة على أنها عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم و تؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم" [1].

هذا وقد عرفت في قاموس علم الاجتماع على أنها:" هي مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتتخذ هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة، كذلك تشير المواطنة في القانون الدولي إلى فكرة القومية، وذلك بالرغم أن المصطلح الأخير أوسع في معناه من الأول، وطالما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذين تمنحهم الدولة حقوقا معينة، فإن المنظمات و شركات المساهمة لها قومية لا مواطنة، ولقد استخدم المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى التزامات متبادلة من جانب الأشخاص و الدولة، فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، لكن عليه في نفس الوقت أن يؤدي بعض الواجبات[2].

إن المتتبع لأهم التعريفات المقدمة لمفهوم المواطنة يلاحظ أن كل منها يقارب المفهوم من زوايا وأبعاد مختلفة، مما يكسب المفهوم تنوع واختلاف باعتباره مصطلحا حيا ومتطورا في سيرورة تاريخية مستمرة، إلا أن له قوائم مشتركة وحدود أهمها: العضوية في جماعة سياسية (دولة)، التمتع بالحقوق وأداء الواجبات والشعور بالانتماء.

و عليه تعرف المواطنة وفقا لهذه الدراسة بأنها: "انتماء الفرد (المواطن) إلى مجتمع سياسي معين (الدولة)، وتجمعه بأفراده مجموعة من القواسم المشتركة (اللغة، الدين، الثقافة...)، و يتمتع داخل هذا المجتمع بمجموعة من الحقوق الفردية، و يلتزم بأداء الواجبات الوطنية و يساهم بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية".

3- تعريف الشباب:

[1]. نفس المرجع، ص 31.
[2]. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 56

1.3- تعريف الشباب لغةً:

جاء في لسان العرب لابن منظور : " شب الشباب : الفتاء و الحداثة، و الشباب جمع شاب، و يطلق لفظ شبان، و شبيبة، كجمع لمذكر مفرد شاب، و يطلق لفظ شابات، و شواب كجمع مؤنث على مفرد شابة، و أصل كلمة شباب هو " شب " بمعنى صار فتيا "[1].

و في المعجم الوسيط : << الشباب : الفتاء و الحداثة، و شباب الشيء أوله، يقال : لقيته في شباب النهار، و الشاب هو من أدرك سن البلوغ و لم يصل إلى سن الرجولة، شب الغلام، أدرك طور الشباب[2].

و في معجم روبير(Le Robert)[3] : نجد فيه أن لفظ الشباب (Joneses) تطلق على فترة من حياة الإنسان الممتدة ما بين الطفولة و النضج (Maturité) عمر الزهرة، ربيع الحياة.

و بهذا يتضح أن مفهوم الشباب في اللغة، يطلق و يراد به الفتاء و الحداثة، أي بداية الشيء و مستهله، و هو الحيوية و القوة.

2.3- تعريف الشباب اصطلاحاً:

يعرف مصطفي حجازي :<< أن الشباب هم الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع و صناعة مستقبله، كما أنهم في الآن عينة يشكلون التحدي الكبير في عملية تأطيرهم و إدماجهم في مسارات الحياة الاجتماعية و الوطنية و الإنتاجية[4].

يحدد علماء الاجتماع فئة الشباب استناداً إلى المجتمع كإطار مرجعي حيث: يعرف علم اجتماع السن (La sociologie des âges)، عادة السن بتعاقب الأدوار الاجتماعية في دورة الحياة، و يسند لها بعد ذلك الوضعية الاجتماعية و بعداً معيارياً يتجلى في جملة السلوكات المحددة التي ينتظرها المجتمع من الفرد و التي تتناسب مع كل وضعية[5].

و لقد اعتبر بيار بورديو (Pierre Bordieu) أن كلمة الشباب و الشيخوخة ليست معطاة، بل هي بناءات اجتماعية، فالعلاقة بين العمر الاجتماعي و العمر البيولوجي معقدة للغاية فالحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية هي حدود اعتباطية، فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة[6].

---

[1]: ابن منظور، مرجع سابق، ص: 388.

[2]: مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، ض 470.

[3] : Le Robert, dictionnaire de langue française, Paris, 2005, P : 664.

[4]: مصطفي حجازي، الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي، المغرب : 2005، ص : 210.

[5]: المنجي الزيدي، ثقافة الشباب في مجتمع الإسلام، مجلة عالم الفكر، العدد 1، سبتمبر 2006، ص: 203.

[6] : Pierre Bordieu, La jeunesse n'est qu'un mot, in question de sociologie, édition Minuit, 1984, P : 143.

و يرى أحمد زكي بدوي: "أن الشباب هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة و الرابعة و العشرون، أي الذين أتموا الدراسة العامة، و تتميز بأنها مرحلة انتقالية إلى الرجولة أو الأمومة، ويتخطى فيها الأفراد مرحلة التوجيه و الرعاية و يكونون أكثر تحررا و لهذا تحتاج هذه المرحلة الى عناية خاصة"[1].

وعليه فإن مفهوم الشباب وفقاً للدراسة الحالية هو: " تلك المرحلة العمرية التي تقع بين الطفولة و الشيخوخة، ومجالها الزمني بين ثمانية عشرة (18) و ثلاثين (30) سنة، من ذوي المستوى الجامعي سواء كانوا طلبة أو متخرجين من الجامعة، حيث تتجه القدرات الفكرية و التصورية للفرد نحو الاكتمال، و يتجه الشاب إلى تكوين مجموعة من التمثلات الاجتماعية حول مختلف المواضيع المحيطة به، و يُظهر تحمل المسؤولية ليتبوأ مكانة اجتماعية ضمن السياق الاجتماعي ليؤدي دوره في بناء المجتمع".

❖ **بعض المفاهيم القريبة من مفهوم التمثل:**

[1]: أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص: 452.

كثيرا ما يجد الفرد صعوبة في التمييز ما بين التمثلات الاجتماعية وبعض المفاهيم والمصطلحات القريبة منها، مثل: الرأي، الاعتقاد، الإدراك والصورة.....لأنها في الواقع قريبة من بعضها البعض من حيث الفهم.

1- التمثل والرأي:

الرأي عند أرسطو هو المنهج التجريبي للمعرفة، الذي يمكن أن يتغير موضوعه ويصبح زائفا[1]، فإن الرأي هو استجابة لفظية واضحة قابلة للقياس والملاحظة، يعتنقه الفرد ولمدة معينة، وغالبا ما يعبر رأي الفرد على ما يجب أن يكون عليه الوضع وليس ما هو كائن فعلا[2]، ومنه يتضح أن التمثل هو أشمل من الرأي حيث يعتبر هذا الأخير كأداة تمكننا من الوصول إلى التمثل الذي هو الآخر يتأثر بالآراء الشخصية على حد تعريف موسكوفيتشي، كما يعرف الرأي العام على أنه تعبير الجماعة أو المجتمع أو الجمهور العام عن رأيه ومشاعره وأفكاره ومعتقداته واتجاهاته في وقت معين،بالنسبة لموضوع يخصه أو قضية تهمه[3].

2- التمثل و الاتجاه: (ATTITUDE)

الاتجاه هو عبارة عن حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي تنتظم من خلاله خبرة الشخص وتكون ذات أثر توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تثير هذه الاستجابة، والاتجاهات قد تكون ايجابية أو سلبية كما قد تكون عامة أو نوعية[4].

فالاتجاه حالة نفسية واستعداد مسبق يعمل على توجيه استجابة الفرد في موقف محدد بطريقة محددة ودورية، فهو عبارة عن رمز يعبر عن النظرة للمحيط الخارجي، قد تكون هذه النظرة سلبية أو ايجابية.

ويمكن القول أن الاتجاه هو نمط من ردود الأفعال تصدر في مجموعة من الظروف المتشابهة، وهو أكثر تعقيدا من الرأي.

3- التمثل والإدراك: (Perception)

الإدراك كلمة تطلق على جميع المعطيات التي تجعل لإحساساتنا معنى، فهو الذي يمكننا من فهم البيانات الحسية والقدرة الإدراكية التي يتميز بها الإنسان....ودقة الإدراك من حيث تمثيله للواقع الخارجي محدودة بالجهاز الحسي الذي يعتمد عليه الإدراك[5]، ويعرفه "ميرلوبونتي" على أنه:<<فهم متأصل في شكل حسي سابق على كل حكم>>، إنه على نحو أدق أن تنسب إلى هذا الشكل الحسي معنى، انطلاقا من وضع مفهوم على نحو إجمالي[6]، فدقة الإدراك محدودة بإمكانيات وقدرات الحواس من الناحية البيولوجية، وهو يلعب دور في بناء الخبرة.

---

(1). م روزنتال، ب بودين، الموسوعة الفلسفية،ترجمة:سمير كرم،دار الطليعة،بيروت،ط2006،2، ص 226.
(2). عامر نورة، مرجع سابق، ص:19.
(3). سميح أبو مغلي، عبد الحفيظ سلامة، علم النفس الاجتماعي، دار البازوري العلمية للنشر،عمان،ط2002،1، ص 163.
(4). أحمد زكي بدوي ، مرجع سابق، ص: 30.
(5). جابر عبد الحميد جابر وآخرون، مقدمة في علم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 100.
(6). نور ببر سلامي، المعجم الموسوعي في علم النفس، منشورات وزارة الثقافة، ج1، دمشق، 2001، ص: 133.

فالإدراك هو عمل ذهني تتدخل فيه العناصر التي تقدمها أعضاء الحواس ومعارفنا التي تعمل على إكمال المعطيات، فمفهوم الإدراك يتماشي مع مفهوم التمثل لاشتراكهما في عملية البناء للمؤثرات الخارجية وجعلها متناسقة لإعطاء معنى للمحيط الخارجي للفرد.

4- التمثل و الاعتقاد:

الاعتقاد هو موقف شخص من حادث يعتبره واقعيا، فمفهوم الاعتقاد يراكم المعاني، ذلك أنه يستخدم في مجالات مختلفة باختلاف العواطف والإدراك والدين، كما أنه ينطوي على درجات من اليقين تمضي من الشك إلى الاقتناع الصميمي، فهذا المفهوم إذن يشمل حقلا دلاليا واسعا يحدده الرأي من جهة والإيمان من جهة أخرى، فالاعتقاد هو أن يمنح المرء تصديقه لقضية يعتبرها صحيحة منحا على نحو غير مباشر في نهاية تفكير، أو على العكس منحا مباشرا غير استدلالي[1].

وبهذا فالتمثل يشرح الاعتقادات كطريقة تستعمل من أجل فهمها والتكيف في المجتمع، فالتمثل الاجتماعي يساعد على تآلف الاعتقاد بإضافة معلومة جديدة انطلاقا من نماذج مكونة اجتماعيا فبفضل الاعتقاد يستطيع الفرد أن ينسق وضعه مع مجتمعه. وفي المشهور هو الحكم الذهني الجازم، القابل للتشكيك، بخلاف اليقين وقيل: هو إثبات الشيء بنفسه وقيل هو التصور مع الحكم[2].

5- التمثل و الصورة:

الصورة هي ما يتميز به الشخص مطلقا، فإذا كان في الخارج كانت صورته خارجية، وإذا كانت صورته في الذهن كانت صورته ذهنية[3]، فالصورة هي انعكاس للواقع، أي تعكسه كما هو موجود فيه، أما التصور أو التمثل فهو انعكاس داخلي لواقع خارجي، وهو عملية بناء للواقع انطلاقا من معطيات خارجية.

فالصورة إذن طبق الأصل لما هو موجود في الواقع بينما التمثل هو قولبة لما هو موجود في المحيط الخارجي نتيجة الخصائص البنائية والاجتماعية التي تعطي للتصور دلالته الخاصة.

سادسا: الدراسات السابقة:

[1]. نور بير سلامي، مرجع سابق، ص 250.
[2]. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، بيروت، 1982، ص: 104.
[3]. نفس المرجع، ص: 741.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من البحوث و الدراسات الوطنية و الأجنبية التي اهتمت بموضوع التمثلات الاجتماعية للمواطنة، قصد الاستفادة منها، هذا رغم أن الدراسات التي تناولت الموضوع اهتمت في مجملها بفئة مجتمعية محدودة (الأساتذة)- على حد إطلاع الباحث – و من أهم هذه الدراسات نذكر:

1- الدراســات المحلية:

1.1- الدراسة الأولى: عنوان الدراسة: << **التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة التعليم المتوسط**>>[1]، لـ " **لمياء جنادى** "، و التي حاولت من خلالها تسليط الضوء على محتوى التصورات الاجتماعية عند فئة أساتذة التعليم المتوسط حول موضوع المواطنة، و عن كيفية إرساء قيمها عند الطفل، حيث جاء في إشكالية الدراسة<<...بحيث نهدف إلى دراسة محتوى التصورات الاجتماعية للمواطنة عند شريحة من شرائح المجتمع، و هذه الشريحة تتمثل في أساتذة التعليم المتوسط...<<لأن الأستاذ يلعب دوراً هاماً في تربية التلميذ، فدوره لا يقتصر على تلقين المادة التعليمية فحسب، بل يتعدى ذلك كونه مربي>> . حيث انطلقت من التساؤل العام التالي:<<ما هي التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة التعليم المتوسط ؟>> .

و في سبيل الإجابة على هذا التساؤل صاغت الباحثة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي جاءت مرتبة كما يلي:

ـ هل تختلف التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة التعليم المتوسط باختلاف جنسهم ؟ و باختلاف طبيعة تكوينهم العلمي ؟.

ـ ما هي مختلف الأدوار و الطرق التي يمكن أن تساهم في تربية التلميذ على المواطنة ؟

و في سبيل الإجابة على تساؤلات الدراسة، صاغت الباحثة الفرضيات التالية:

ـ تختلف التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة التعليم المتوسط باختلاف جنسهم و باختلاف طبيعة تكوينهم العلمي.

ـ حسب تصورات الأساتذة الاجتماعية تتعدد الأدوار التي تساهم في عملية التربية على المواطنة عند التلميذ.

و قصد التحقق من الفرضيات السابقة، قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية اعتمدت فيها على المنهج الوصفي، و طبقت تقنية و أسلوب تحليل المحتوى على مجموعة من المقابلات النصف الموجهة، على عينة قصدية قدرت بتسعة عشرة أستاذ و أستاذة من التخصصين العلمي و الأدبي، حيث توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

ـ بالنسبة للفرضية الأولى:

---

[1]: لمياء جنادى، التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة التعليم المتوسط، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة1، 2006.

استنتجت الباحثة أن التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة التعليم المتوسط تختلف من أستاذ لآخر، حسب الجنس و التخصص العلمي. حيث لاحظت وجود إيجابية و ثراء المحتوى الذي تضمنته التصورات الاجتماعية عند أساتذة الأدبين و يعود ذلك إلى طبيعة التكوين.

ـ بالنسبة للفرضية الثانية:

"حسب تصورات الأساتذة الاجتماعية تتعدد الأدوار التي تساهم في عملية التربية على المواطنة عند التلميذ" قد تحققت، بحيث لاحظت الباحثة أن جميع الأساتذة الذين أجرت معهم المقابلات، يركزون على أدوار التربية بمختلف أنواعها و أبعادها في تربية المواطنة.

و نشير هنا إلى أن هذه الدراسة، تعد أول دراسة اطلع عليها الباحث، حيث ساهمت في توضيح الرؤية من خلال أخذ فكرة أولية حول الموضوع، كما ساعدت في ضبط بعض الإجراءات المنهجية كوضع خطة أولية للبحث بخاصة حول متغير التصورات الاجتماعية.

2.1– الدراسة الثانية: عنوان الدراسة: " **تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري**"[1]،

لـ " **ياسين خذايرية** " التي حاول من خلالها الكشف عن تصورات أساتذة الجامعة الجزائرية للمواطنة بصفتها نخبة المجتمع و لقدرتها على التأثير في الرأي العام، و كذا وضع خطط و برامج و اقتراح حلول لمختلف المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري، حيث تناول في إشكالية بحثه: " ... ربط الواقع بكيفية تصور الأستاذ الجامعي لمسألة المواطنة و تربيتها في المجتمع الجزائري، و البحث عن تداخل و تفاعل مكونات الظاهرة البحثية، و ذلك بغرض تحديد كيفية بناء و تشكل التصورات الاجتماعية للمواطنة في مجتمع الدراسة".

و أنطلق الباحث من تساؤل رئيسي مفاده:" ما هي تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة ؟".

و في سبيل الإجابة على هذا التساؤل صاغ الباحث مجموعة من الأسئلة أهمها: ما هي المواطنة ؟ و فيما تتمثل قيمها ؟ و كيف يمكن للفاعلين الاجتماعيين أن يساهموا في عملية نشر قيم الحس المدني و تربية المواطنة ؟ و ما تتميز به المواطنة من سمات و سلوكات ؟ و ما هي الأدوار التي يمكن أن تؤديها ؟ و ما هو المفهوم السوسيولوجي و السيكولوجي للمواطنة؟

و من أجل محاولة إيجاد إجابات لهذه الأسئلة وضع الباحث مجموعة من الفرضيات و هي:

---

[1] : ياسين خذايرية، تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم النفس و العلوم التربوية و الأرطفونيا، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

ـ تختلف التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة الجامعة باختلاف الجنس، التخصص، الخبرة المهنية، النشاط السياسي.

ـ حسب التصورات الاجتماعية للأساتذة فإن المؤسسات الاجتماعية و المؤسسات التعليمية

(المدرسة، الجامعة) تساهم في عملية التربية على المواطنة في المجتمع الجزائري.

ـ حسب تصورات أساتذة الجامعة فإن سلوكات المواطنة تساهم في التخفيف من ظاهرة العنف بأشكاله في المجتمع الجزائري.

ـ حسب تصورات أساتذة الجامعة فإن العلوم الاجتماعية و برامجها (تاريخ، تربية مدنية، جغرافيا، تربية إسلامية) تساهم في نشر قيم المواطنة.

ـ حسب تصورات أساتذة الجامعة فإن مضامين مشروع المصالحة الوطنية تساهم في تطور قيم المواطنة في المجتمع الجزائري.

و في سبيل اختبار هذه الفرضيات اعتمد الباحث على عينة متكونة من خمسين (50) أستاذاً، من مجمع بن باديس– جامعة باجي مختار– بعنابة، حيث اعتمد الباحث على تقنية الاستمارة كوسيلة لجمع البيانات، حيث خلص في النهاية إلى النتائج الآتية :

– بالنسبة للفرضية الأولى:

تختلف التصورات الاجتماعية للمواطنة من أستاذ لآخر، كما تبين أن لعامل الجنس دور في تشكيل و تحديد المفهوم، حيث أن مفردات الذكور يملكون تصوراً أكثر وضوحاً و ثراءاً من الإناث، كما أوضحت الدراسة– حسب الباحث– أن الأساتذة ذوى الانتماء السياسي كانوا أكثر تحديداً و تدقيقاً للمفهوم من غيرهم.

_ بالنسبة للفرضية الثانية:

حسب التصورات الاجتماعية لأساتذة الجامعة، تساهم المؤسسات الاجتماعية بشكل متوسط، على غرار المؤسسات التعليمية في إرساء دعائم المواطنة في المجتمع الجزائري، على مستوى المضامين التربوية و ليس الممارسة الفعلية– حسب تصورات عينة البحث–.

– الفرضية الثالثة:

حسب تصورات أساتذة الجامعة فإن سلوكات المواطنة تساهم في التخفيف من ظاهرة العنف بأشكاله في المجتمع الجزائري.

- الفرضية الرابعة:

حسب تصورات أساتذة الجامعة، فإن المناهج التربوية الجزائرية، تعتمد فيما يخص قيم المواطنة على الجانب النظري دون الجانب التطبيقي، رغم أهمية هذا الأخير في إرساء دعائم الحس المدني من خلال الممارسة الفعلية للسلوك المواطني، كما أنه يمكن للنخب و الكفاءات الوطنية أن تلعب دور كبير في نشر و إرساء قيم المواطنة في المجتمع الجزائري.

و في نهاية الدراسة خلص الباحث إلى مجموعة من الاقتراحات و التوصيات نوجزها فيما يلي:

ـ فتح مجالات و مخابر بحث لمعالجة و مناقشة قضايا متعلقة بالتربية على المواطنة.

ـ ضرورة الاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية، و إعادة النظر في وظائفها بما يخدم تربية و غرس قيم المواطنة و الحس المدني.

ـ ضرورة اعتماد منهج متكامل بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة (الأسرة، الجامعة، المسجد...) في دورها الاجتماعي و التربوي لتكوين المواطن الصالح.

إن دراسة " ياسين خذايرية "، وعلى الرغم من اقتصارها على فئة الأساتذة الجامعيين كنخبة وطنية، إلا أنها كانت ذات قيمة علمية و معرفية، خاصة من ناحية الإجراءات المنهجية من حيث كيفية استعمال الاستمارة كأداة لجمع البيانات، بالإضافة إلى كيفية تحليل النتائج، و التي هي مناسبة لطبيعة دراستنا هذه، كما كانت سنداً معرفيا هاماً من الناحية النظرية.

3.1– الدراسة الثالثة: بعنوان: " **مفهوم المواطنة لدى أساتذة التعليم الابتدائي و علاقته بمسؤوليتهم الاجتماعية** "[1]– دراسة ميدانية – لـ " **بلبكاي جمال** "

حيث أثار الباحث في إشكالية بحثه ما يلي: " إن المجتمع الجزائري يفسر مفهوم المواطنة بتفسيرات خاصة به، و هي تفسيرات و تأويلات نجدها في الخيال الجمعي للمواطنين أو في تصوراتهم و اتجاهاتهم، و الواقع أن الاتجاهات نحو المواطنة تكتسي أهمية بالغة لأنها تحدد منظومة من العمليات كالهوية و الانتماء و التعددية و قبول الآخر و المشاركة السياسية... هذا و قد أدركت كل الشعوب و الأمم بما فيها الجزائر أهمية المواطنة، حيث سخرت كل جهودها على أرض الواقع من خلال تدعيم الوئام المدني و المصالحة الوطنية...لتشكيل اتجاه إيجابي نحو مفهوم

(1) : جمال بلبكاي، مفهوم المواطنة لدى أساتذة التعليم الابتدائي و علاقته بمسؤوليتهم الاجتماعية، مداخلة ألقيت خلال المؤتمر العلمي الدولي الثامن، كلية التربية، جامعة الواسط، العراق، مارس 2015.

المواطنة خاصة لدى فئة الأساتذة...فالمواطنة سلوكات و قيم و ممارسات، فهي لا تخلو من تصورات تكشف واقع الممارسات المتعلقة بها".

و كان التساؤل الرئيسي في هذا البحث كما يلي:

" ما طبيعة العلاقة بين مفهوم المواطنة و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي؟"

و تندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية و المتمثلة في:

ـ هل توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي ؟.

ـ هل توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم الهوية و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي ؟.

ـ هل توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم الانتماء و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي ؟.

ـ هل توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم التعددية و قبول الآخر و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي ؟.

ـ هل توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم المشاركة السياسية و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي ؟.

ـ هل توجد فروق بين الجنسين فيما يتعلق بمفهوم المواطنة لدى أساتذة التعليم الابتدائي ؟.

و للإجابة على هذه التساؤلات صاغ الباحث مجموعة من الفرضيات و هي :

ـ توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم المواطنة و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي.

ـ توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم الهوية و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي.

ـ توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم الانتماء و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي.

ـ توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم التعددية و قبول الآخر و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي.

ـ توجد علاقة ارتباطية بين مفهوم المشاركة السياسية و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي.

ـ لا توجد فروق بين الجنسين فيما يتعلق بمفهوم المواطنة لدى أساتذة التعليم الابتدائي.

و قد استخدم الباحث المنهج الوصفي، و سعيا للتحقق من صحة الفرضيات قام الباحث باختبارها على عينة متكونة من 134 أستاذ و أستاذة تم اختيارها بأسلوب المعاينة غير العشوائية بالطريقة العرضية، موزعين على ثلاث ولايات جزائرية: الجزائر العاصمة (57 مفردة)، بومرداس (29) البليدة (48 عينة).

و استخدم الباحث تقنية الاستمارة كوسيلة لجمع البيانات و لقد خلص الباحث إلى مجموعة من نتائج نوجزها فيما يلي:

- نتيجة الفرضية الأولى:

ثبتت صحة الفرضية الأولى – حسب الباحث – و معنى ذلك أنه كلما زاد إدراك الأساتذة لمفهوم المواطنة زاد شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية، لأن ما يعزز مفهوم المواطنة هو الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، حيث كلما زاد إدراك الأساتذة لحقوق و واجبات المواطنة يجعلهم هذا يضعون على عاتقهم عبء مسؤولية الوطن.

- نتيجة الفرضية الثانية:

توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مفهوم الهوية و المسؤولية الاجتماعية لدى الأساتذة، لأن شعور الفرد أو المواطن بهويته الوطنية تجاه الوطن يجعله لا يتوانى عن المساهمة الفعالة فيما تطمح فيه سياسة البلاد.

- نتيجة الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مفهوم الانتماء و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي، و هذا راجع إلى أن مسألة الانتماء محورية في العملية التربوية حيث تسعى كل الأنظمة التربوية إلى تعظيمه في نفوس الجميع.

- نتيجة الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مفهوم التعددية و قبول الآخر و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي، لأنه من خصائص شخصية الأستاذ أنه اجتماعي و منفتح على الآخر و هذا نظير العمل الذي يقوم على التواصل مع الآخر بالإضافة لما يتمتع به الأستاذ من حس ديمقراطي.

- نتيجة الفرضية الخامسة:

توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مفهوم المشاركة السياسية و المسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التعليم الابتدائي، حيث أن المشاركة الشبابية في الشؤون السياسية تعد إحدى أهم دعامات المواطنة، و هي المدخل الحقيقي لتجديد النظام السياسي و الاجتماعي للوطن.

- نتيجة الفرضية السادسة:

لا توجد فروق في الاتجاهات نحو مفهوم المواطنة بين الذكور و الإناث، و هذا راجع إلى الوعي ببعض مفاهيم المواطنة الناتج عن التنشئة الاجتماعية، لأن التربية من أجل المواطنة لا يتأثر بمتغير الجنس داخل الأسرة أو المدرسة الجزائرية و لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات نوجزها فيما يلي:

ـ اعتماد قضايا التربية الديمقراطية و التثقيف المدني في مختلف المؤسسات و المناهج.

ـتكوين الأساتذة حول مفهوم المواطنة، و كيفية ممارستها، و هذا نتيجة المسؤولية الاجتماعية التي يتحملونها، و كذا حجم التأثير الذي يخلقونه في وعي و إدراك التلاميذ.

ـ إعادة الاعتبار للأستاذ خاصة في المرحلة الابتدائية.

تأتي هذه الدراسة كإضافة أخرى للدراسة، خاصة في جانبها النظري من خلال الاستعانة بالمراجع التي رجع إليها الباحث من أجل تدقيق المفاهيم، بالإضافة إلى استغلال الباحث لنتائج هذه الدراسة بغية مقارنتها بنتائج دراسته.

2: الدراسات الأجنبية:

1.2– الدراسة الأولى:

تحت عنوان: " **التمثلات الاجتماعية للتربية المواطنية لدى أساتذة التعليم الابتدائي**"[1] دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة بمقاطعة "كيبيك "

و هي دراسة قام بها الباحث " ليسو نج جرفي " (Lysange Gervais) حاول فيها تسليط الضوء على التمثلات الاجتماعية للتربية المواطنية لدى أساتذة التعليم الابتدائي، حيث جاء في إشكالية بحثه: " في دراستنا هذه سنتناول التربية المواطنية كما يفرضها البرنامج الرسمي المتأثر بالأهداف التقليدية، متبوع بالتربية المتعددة الثقافات لضمان انتقال القيم المشتركة للمجتمع، و تحقيق مثالية التعايش، فالتربية المواطنية تم دمجها في برامج التكوين في مدرسة "كيبيك "، (L'école québécoise)، الابتدائية سنة 2001، و منذ إدماج هذا التخصص الجديد، قام بتوجيه النقد لهذا الإجراء، خاصة و أن مفهوم المواطنة غير توافقي و متعدد المعاني، و كذا غياب تعريف واضح و محدد لما هو مقصود " بالمواطنة "، ضف إلى ذلك حذف بعض الأبعاد الغير توافقية من قبل الفاعلين في المدارس".

و لقد صاغ الباحث تساؤله الرئيسي على النحو التالي:

" ما هي التمثلات الاجتماعية للتربية المواطنية لدى أساتذة التعليم الابتدائي ؟"

هذا التساؤل الرئيسي الذي أعطي للبحث وجهته، تفرع عنه سؤالان فرعيان:

ـ ما هي أوجه الاتفاق و الاختلاف بين التمثلات الاجتماعية للتربية المواطنية عند أساتذة التعليم الابتدائي ؟.

ـ ما هي المقاربات البيداغوجية التي يستخدمها أساتذة التعليم الابتدائي في التربية المواطنية ؟.

---

[1] :LYSANGE GERVAIS, les représentations sociales de L'éducation à La Citoyenneté d'enseignants du deuxième cycle du primaire de la grand région de Montréal, université du Québec à Montréal , 2009.

و في سبيل الإجابة على الأسئلة السابقة طبق الباحث النموذج المرجعي المقترح من طرف كل من " باكين "، (Paquin) و " بواريبه "، (Poirier)، و الذي يعتمد على الأبعاد السبعة التالية:

ـ التفكير النقدي و الوعي – الشعور بالمسؤولية – الديمقراطية – الانتماء إلى المجتمع و الهوية – حقوق الإنسان – السلام و التماسك الاجتماعي – المشاركة.

و بغية تطبيق النموذج السالف الذكر، طبق الباحث المنهج الوصفي، على عينة قصدية متكونة من عشرة أساتذة (09 نساء و رجل) من مقاطعة كيبيك الكبرى، و استخدم تقنية المقابلة نصف الموجهة كوسيلة لجمع البيانات، ثم تقنية تحليل المحتوى، حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– بالنسبة للسؤال الأول:

أ ـ أوجه الاتفاق في التمثلات الاجتماعية للتربية المواطنية عند أساتذة التعليم الابتدائي:

ـ فكرة الاحترام

ـ فكرة أهمية إبداء الرأي.

ب ـ أوجه الاختلاف في التمثلات الاجتماعية للتربية المواطنية عند أساتذة التعليم الابتدائي:

ـ التركيز على الجانب القانوني – السياسي أو الجانب التاريخي – الاجتماعي للمفهوم.

ـ سلطة الطفل (التلميذ) في اتخاذ القرار.

ـ تأثير بيئة العمل على رؤية التربية المواطنية.

ـ فوائد التربية المواطنية بالنسبة للمعلمين.

ـ استخدام المصطلحات المختلفة المرتبطة بنفس الموضوع من قبل المعلمين.

بالنسبة للسؤال الثاني:

أهم المقاربات البيداغوجية التي يستخدمها أساتذة التعليم الابتدائي في التربية المواطنية هي:

ـ وجود توافق بين المقاربات البيداغوجية التي يفضلها المعلمين و الأبعاد السبعة للنموذج المرجعي المطبق في الدراسة.

ـ وجود توافق بين التمثلات الاجتماعية لأبعاد النموذج المطبق و المقاربات البيداغوجية المطبقة من طرف المعلمين.

ـ وجود توافق بين القيم/ الرؤى/ التصاميم البيداغوجية.

بالرغم من الاختلاف في الخطوات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة (غياب الفرضيات)، إلا أن هذه الدراسة تعطي النظرة الأخرى (النظرة الغربية) لموضوع التمثلات الاجتماعية للمواطنة، و تفتح المجال واسعاً أمام

الاستفادة من التراث العلمي الغربي في هذا المجال خاصة في جانبه النظري، و كذا الاستفادة من الأدبيات و المراجع المستخدمة في هذه الدراسة.

سابعا: فرضيات الدراسة:

تعتبر الفرضيات ضرورية و أساسية في أي بحث علمي اجتماعي، فهي عبارة عن تقرير أو استنتاج مبنى على معلومات سابقة أو خبرة علمية محددة يقوم الباحث بصياغتها، و تثبيتها مؤقتًا لتفسير بعض الحقائق أو الظواهر التي يلاحظها و هي التي يسترشدها أثناء الدراسة التي يقوم بها[1]. و عليه، فالفرضيات التي يتم صياغتها من طرف الباحث بناءًا على عملية تركيب للمعلومات و الملاحظات المستقاة أثناء المرحلة الاستكشافية للبحث، لكي يقدم إجابات احتمالية مؤقتة تجعل البحث يتخذ وجهة علمية معينة، فهي أفاق تفسيرية لمشكلة البحث يقدمها الباحث ليتم التحقق منها و اختبارها ميدانياً.

وللإجابة عن التساؤلات الفرعية للدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية :

1- تكونت لدى الشباب تمثلات سلبية حول فكرة التمتع بالحقوق الفردية في الجزائر.

2- يتصور الشباب الجزائري أن هناك اختلالات عديدة في أداء الواجبات الوطنية .

3- يبنى الشباب الجزائري تصوراته الاجتماعية للمواطنة انطلاقا من شعوره بالهوية و الانتماء لهذا الوطن.

4- تكونت لدى الشباب الجزائري صورة ذهنية ايجابية حول صفات المواطن الصالح.

[1] : علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري، ط2، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص: 59

الفصل الثاني

المقاربة السوسيولوجية للتمثلات الاجتماعية

تمهيد:

لقد عرفت الدراسات التي تهتم بالتمثلات الاجتماعية اهتماماً متزايداً، من اجل توضيح الدور الهام الذي تلعبه هذه التمثلات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. فمنذ ظهورها في علم النفس الاجتماعي، اخذ هذا مفهوم بانتشار إلى العديد من التخصصات المجاورة بطريقة لا نستطيع بها اليوم الحديث عن الديناميكية التي تعمل بها مختلف الأنساق الاجتماعية دون اللجوء إلى مفهوم التمثل.

إن مختلف الشركاء في الفعل الاجتماعي من أساتذة، و باحثين و سياسيين يبحثون عن تحديد لديناميكية التمثلات كلٌ حسب منظوره و تخصصه، فلقد حاول كلٌ منهم فهم موضوع اجتماعي متكامل و معقد كموضوع التمثلات الاجتماعية الذي يُعتبر كموجه أساسي للممارسات الاجتماعية، تلك التمثلات التي تشكل في حد ذاتها مجموعة تصورات ومقاربات يقوم بها الناس حول معاشهم اليومي وحول معاناتهم اليومية، إلى الحد الذي تعمل فيه على توجيه الممارسات الاجتماعية. و سنحاول في هذا الفصل معالجة موضوع التمثلات الاجتماعية من خلال توضيح المراحل التاريخية التي مرت بها، و إبراز أهميتها العلمية و العملية، مع تحديد و وظائفها و مميزاتها لنعرج في الأخير على سيرورة عملها و طرق تحولها.

أولا: لمحة تاريخية حول مفهوم التمثلات:

يعتبر مفهوم التمثل مفهوما قديما، حيث كان ولمدة طويلة يشير إلى النشاط العقلي الذي يستحضر العقل من خلاله موضوعا أو حدثا غائبا في الحال، وهذا بواسطة استحضار ذهني لصورة تعكس الواقع الخارجي. وقد استعمل من طرف الفيلسوف"إيمانيول كانط" (1724-1804) حيث قال: "مواضيع معرفتنا ما هي إلا تصورات".

ولكنه كمفهوم إجرائي يعتبر حديثا نسبيا، حيث يُعتبر "إميل دوركايم" (1917-1958) أول من استعمل وعرف مفهوم التمثلات الاجتماعية حين قارن بين التصورات الجماعية والتصورات الفردية في مقال له نشر في مجلة الجمعية الفرنسية للفلسفة بعنوان"الميتافيزيقا والأخلاق"سنة 1898، حيث أعتبر فيه أن التصورات الاجتماعية موضوع مستقل عن التصورات الفردية وأكد على خصوصية التفكير الجماعي بالنسبة للتفكير الفردي، فكما أن للتصورات الفردية خصائص تميزها حيث لا يمكن اختصارها في عملية فيزيائية –كيميائية يقوم بها المخ، كذلك فإنه لا يمكن اختصار التصورات الجماعية واعتبارها مجرد مجموع تصورات الأفراد الذين يشكلون ذلك المجتمع، حيث يقول:<<إن معرفتنا لا تمر بهذه المشاعر الفردية ولا تعطينا مفتاح التصورات الجماعية>>[1].

ولكن بعد"دوركايم" دخل مصطلح التمثلات الجماعية في حالة من الركود لمدة تجاوزت نصف قرن[2]، وظل مفهوم التصورات الجماعية يشير إلى الأساطير والطقوس ولم يعد من الممكن تمييز التصورات عن الذهنيات والأيديولوجيا. وبعد فترة من عدم الاستعمال بسبب هيمنة المدرسة السلوكية[3]، حيث لم يكن يهتم إلا بالسلوكات الظاهرة للأفراد مثل الاستجابات الحركية والسلوكية، أما النشاطات الذهنية والمعرفية بقيت بعيدة عن كل اهتمام.

عاد مفهوم التصور الاجتماعي للظهور على يد"سارج موسكوفيتشي" الذي درس تصورات الجماعات المختلفة، ونشر نتائج دراسته في كتابه"التحليل النفسي صورته وجمهوره" سنة 1961م.

حيث حاول في دراسته فهم الكيفية التي تنتشر بها نظرية علمية لدي الجمهور وما هي التغيرات التي تطرأ عليها بعد مرور نصف قرن من الزمن ،مع الإشارة أنه لا يوجد تصور واحد للتحليل النفسي بل تصورات، وهي تختلف في محتواها ومستوي بنائها وتوجهها العام نحو التحليل النفسي، كما تختلف أيضا حسب الانتماء الاجتماعي[4].

---

[1]. إميل دوركايم، علم اجتماع وفلسفة، مرجع سابق، ص 11.

[2] : Pierre Mannoni, La représentation sociale, PUF, 6eme édition, 2012, p : 43.

[3] : Serge Moscovici, introduction à La psychologies social, Libraires Larousse, 1972, P: 428.

[4]. عامر نورة، التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي، مرجع سابق، ص: 11.

وبفضل"موسكوفيتشي" والباحثين المتوالين الذين اهتموا بدراسة التمثلات الاجتماعية من أمثال: "دونيز جودلي" (Denise jodelet) ، رينيه كيس (René kaes)، "دون سبربر" (Dan sperber)، "روم هاري" (Rom harré)، "جون بلاز قريز" (Jean blaise grise)، "وجون كلود أبريك" (Jean claud abric) وغيرهم، عرف مفهوم التمثلات تطورا كبيرا وانتشر في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ثانيا: الأهمية العلمية للتمثلات الاجتماعية:

أصبحت نظرية التمثلات الاجتماعية منذ أن تناولها "سارج موسكو فيتشي" سنة 1961، من خلال مؤلفه: التحليل النفسي، صورته وجمهوره، إطار مرجعي للعديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، فبفضل مجهوداته ظهرت فيما بعد إسهامات مختلفة سمحت بتدقيق الفهم حول مفهوم التمثلات الاجتماعية.

فالتمثل هو عبارة عن هيكل معرفي (ذهني) يجمع مكونات مختلفة، مخزنة في الذاكرة ومرتبطة بموضوع معين فهو عبارة عن معرفة مشكلة ومقسمة اجتماعيا، تهدف إلى تكوين حقيقة مشتركة بالنسبة لجماعة اجتماعية معينة[1].

فالكثير من الأفراد يخلقون ثم يتبنون نفس التمثل حول موضوع معين لترجمة واستباق الأحداث التي تقع في المحيط الخارجي، من أجل التعامل معها بما يرونه مناسب، فالتمثل هو عبارة عن بناء سوسيومعرفي (Sociocognitive) تعكس مكانة الأفراد داخل المجتمع وكذا تجاربهم الخاصة، فالتمثلات الاجتماعية هي عبارة عن انعكاس للفكر الاجتماعي السائد، الذي يقابله الفكر المنطقي والعلمي(Logico Scientifique)، الذي يتميز بالفرضية والتجربة والاستنتاج[2]، فكل معرفة ذات طابع عام ومشترك(Sens commun) تصبح أحد مكونات التمثل الاجتماعي ولا تقبل على أنها معرفة موضوعية.

فالتمثلات الاجتماعية تكون دائما متناسقة ومشتركة بين جميع أفراد الجماعة بنفس الكيفية التي يتقاسمون بها لغتهم، ولها وظيفة الحفاظ على الروابط بين أفراد الجماعة الواحدة، وتُحضرهم من أجل التفكير والتصرف بطريقة موحدة، لضمان استمرارية هذه التمثلات عبر الأجيال فتضفي على الأفراد ملامح مشتركة[3].

---

(1) . Lo Monaco G, Lheureux F, Représentations sociales : théorie du noyau central et méthode d'étude, revue électronique de psychologie sociales, N °= 1, 2007, p : 56.

(2) . IBID.

(3) .serge Moscovici, des représentations collectives aux représentations sociales : éléments pour une histoire, Dans D. jodelet (Ed), Les représentations sociales (Chap2), puf 2eme édition, France, P : 64.

وتعتبر التمثلات أو التصورات الاجتماعية من بين المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف علماء النفس وعلماء الاجتماع على حد سواء، لأنها تمثل شكل من أشكال المعرفة الاجتماعية ذات المعنى العام والمشترك، بين أفراد المجتمع الواحد.

فالتمثلات تبنى اجتماعيا ويتم تقاسمها اجتماعيا، فهي طريقة تفكير، وأسلوب لترجمة التجارب اليومية، وهذا يعني أن التصورات الاجتماعية(التمثلات) ليست فقط ما يدور في ذهن الفرد من أفكار حالية، بل هي جملة ما أكتسبه هذا الفرد من خبرات الماضي والأفكار المترسخة في الذهن، وهي تضم كل القيم والأفكار والمعتقدات الخاصة بالفرد والمرتبطة بمحيطه، ولقد تم تناول هذا المفهوم من طرف الباحثين من نواحي مختلفة، وأعطيت له معاني كثيرة نذكر منهم:

تعتبر دونيزجودلي التمثل الاجتماعي بأنه:" شكل من المعرفة المبنية و المتقاسمة اجتماعيا، تهدف إلى أشياء عملية تساهم في بناء الواقع المشترك الخاص بجماعة اجتماعية معينة، و تعرف عادة "بالحس المشترك" أو المعرفة الساذجة والطبيعية، فهي تختلف عن المعرفة العلمية[1].

فالتمثل يكون دوما مطبوع بالمعارف العامية و القيم المتقاسمة المنتجة خلال التفاعلات و توفر أطر للتحليل و ترجمة الحقائق المتعددة[2]. وعلى الرغم من وصفها بالمعرفة الطبيعية غير أنها جديرة بالدراسة والمعرفة بسب أهميتها الكبيرة في الحياة الاجتماعية، من خلال ما تقدمه من توضيحات حول الظواهر المعرفية وتفاعلاتها الاجتماعية، كما أنها نظام يترجم علاقاتنا بالعالم الخارجي، تنظم وتوجه القنوات والاتصالات الاجتماعية، كما تتدخل في ظواهر مختلفة كانتشار ومحاكاة المعارف المجتمعية والتطور الفردي والجماعي وتعريف الهوية الشخصية والمجتمعية. فهي معرفة عامية تساهم في التحكم في تصرفاتنا وسلوكاتنا.

كما أن موضوع التمثلات حسب "جودلي": يمكن أن يكون شخصا، كما يمكن أن يكون شيئا، أو حادثا ماديا أو نفسيا أو اجتماعيا أو ظاهرة طبيعية أو فكرة أو نظرية، كما يمكن أن يكون واقعيا أو خياليا ولكنه دائما مكتسب[3]، وبهذا نجد "جودلي" توضح أن الفرد يبني علاقة بينه وبين الشيء المتصور بتمثله فكريا، فيراه رغم غيابه، فالتصور هو تلك الرمزية الذهنية المحتفظ بها، والتي تمثل الشيء المتصور، فهي تصف، تفسر، تقرر

1. Denise jodelet, Les représentation sociales, PUF, , 2 Edition, France, 1991, p36
(2) Monique Lebrun, Les représentations sociales : Des méthodes de recherche aux problèmes de société, les éditions logiques, France, 2001,P : 11.
2.IBID, p: 37

وتورد طريقة عمل لترجمة الواقع، والتحكم في البيئة، فهي إذن تصور ذهني للشيء والتي تعيد تركيبه رمزيا، فالتصورات الاجتماعية هي حالة نفسية داخلية تتمثل في بناء معرفي نشيط للمحيط ناتجة عن عوامل شخصية واجتماعية[1].

ينظر"أبريك" إلى التمثلات الاجتماعية كنتاج سيرورة نشاط عقلي يعيد من خلاله الفرد أو الجماعة بناء الواقع، ويمنحه دلالة ومعنا خاصا، فهي موجهة للسلوكات والعلاقات الاجتماعية فهي رؤية عملية مستمرة في بناء واقع مشترك لجماعة اجتماعية[2]، فالتمثل وقبل كل شيء هو تصور مبني ذهنيا حول شيء ما، والمسمي "بالموضوع" فهو يستوعب كمجموعة من المعلومات، والمعتقدات والآراء والمواقف حول موضوع معين[3].

و بالنسبة لأبريك" التمثل هو مجموعة منظمة ومهيكلة من العناصر[4]، فإن تحليل التصور وفهم عمله يستلزم عمل مزدوج: الأول خاص بهيكلة التصور والثاني يهتم بالمحتوى.

يعطي"رينيه" قراءة نفسية تحليلية للتمثلات، معتمدا في ذلك على نظريات"فرويد" حيث يقول:<<تمثل الشيء مشتق من الإدراك البصري للشيء>>[5]، كما أنه يري أن التصور هو بناء عقلي يعتمد في جانب كبير منه على مكتسبات الفرد من مجموع القيم الأخلاقية والتفاعلات الاجتماعية، فهو يختلف عن تصورات غيره ويستخدمه في علاقاته وتفاعله مع المحيط الذي يعيش فيه.

"كايس" يجمع كل عناصر التصورات في جانبها الفردي والاجتماعي، حيث اعتبر التمثل كنشاط عقلي لبناء الواقع عن طريق مزج نظام نفسي فردي ونظام اجتماعي يعيش فيه الفرد.

---

(1) : Abric J-C, pratiques sociales et représentations, PUF , Paris, 1994, p : 13.
(2): IBID, P19.
(3): Gregory LM, florent L, Representation Social, OP-Cit, p: 58.
(4) : René Kaes, Les représentations sociales, in Denis jodelet, OP-Cit, p : 108.

ثالثا: **وظائف التمثلات في العلوم الاجتماعية:**

تلعب التمثلات الاجتماعية دورا أساسيا في دينامية العلاقات والممارسات الاجتماعية، وهذا من خلال عملية التوضيح(إعطاء معني للحقيقة المحيطة بالفرد)، الإدماج(دمج الأفكار والأفعال الجديدة في الإطار المألوف والموجود مسبقا) والاتصال(ضمان المعنى العام المشترك) بين أفراد المجتمع الواحد.

فالوظيفة الأساسية للتمثلات الاجتماعية هي كبح المجهول واستباق سيرورة الأحداث الاجتماعية عن طريق ربط الخبرات والتجارب السابقة مع التجارب الحالية، وكذا تبرير الأفعال والتنبؤ بما قد يؤول إليه الموضوع، لخلق الشروط الضرورية للاندماج في الحقيقة الاجتماعية. وللتمثلات الاجتماعية أربعة وظائف رئيسية:

1- وظيفة معرفية:

وتسمح هذه الوظيفة للأفراد على اكتساب معارف جديدة وإدماجها في إطار مفهوم منسجم ومنسق مع نشاطاتهم المعرفية وقيمهم التي يؤمنون بها، فهي تحدد الإطار المرجعي المشترك الذي يسهل التواصل الاجتماعي ويسمح بتبادل ونقل ونشر المعرفة بين أفراد الجماعة، بما يتوافق والأنساق القيمية للمجتمع، وقد أشار موسكوفيتشي في قوله:<< إن التمثلات الاجتماعية تسمح للفاعلين الاجتماعيين باكتساب المعارف وإدماجها في إطار قابل للاستيعاب بما يتماشى مع القيم والأفكار التي يلتزمون بها، فيسهل تواصلهم الاجتماعي ويحدد الإطار المرجعي المشترك الذي يسمح بالتبادل الاجتماعي ونقل ونشر المعرفة العامية أو الساذجة>>[1] ، فالوظنية المعرفية للتمثلات الاجتماعية تعني اكتساب الأفراد لمعلومات وأفكار وخبرات جديدة يتم إدماجها في نظام التفكير والفهم الخاص بهم، بما يتوافق والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع ليتم نشرها فيما بعد.

2- وظيفة الهوية الاجتماعية:

تقوم التمثلات الاجتماعية بتحديد الهوية الاجتماعية للأفراد والجماعات في الحقل الاجتماعي، فهي تسمح بتشكيل هوية اجتماعية وشخصية متآلفة مع أنظمة معايير وقيم محددة اجتماعيا، وفي هذا يقول"أبريك" أن وظيفة التمثلات تكمن أيضا في تحديد مواقع الأفراد والجماعات في الحقل الاجتماعي، فهي تسمح بإعداد هوية اجتماعية وشخصية متوافقة مع المعايير والقيم المحددة تاريخيا واجتماعيا[2].

---

[1] : Serge Moscovici, Des Representations collective's aux representations socials, OP-CIT, P:65.

[2] : نصيرة خلايفية، التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند أحداث المنحرفين،أطروحة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي،قسم علم النفس وعلوم التربية،جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص ص :37_38.

فوظيفة تحديد الهوية الاجتماعية تتمثل في وضع الأفراد والجماعات في المجال الاجتماعي المعاش لبلورة الأفكار والقيم في الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، فيظهر بذلك سلوكات تحافظ على خصوصية الجماعة بالنسبة لغيرها من الجماعات الأخرى، فالانتساب الاجتماعي يعني تقاسم فكرة ولغة وهو تأكيد لرابط اجتماعي وهوية.

وتضيف في هذا الصدد "جودلي" بالقول: إن التقاسم يهدف إلى التأكيد على الوحدة وعلى الانتماء الجماعي والذي سيساهم في بناء وتقوية الرابطة الاجتماعية لضمان سيرورة الهوية الاجتماعية والتوازن المعرفي[1].

فكل تمثل اجتماعي حول موضوع ما، مرتبط بالضرورة بالهوية الاجتماعية، فهو يعتمد عليها في عملية البناء والتطور، كما يعمل على ضمان وحدتها وانسجامها في مواجهة الجماعات الأخرى، وهذا ما يفسر اختلاف التمثل للأفراد اتجاه نفس الموضوع.

3- وظيفة توجيه الممارسات و السلوكات:

تعمل التمثلات الاجتماعية على توجيه استجابات الأفراد وممارساتهم داخل الحقل الاجتماعي، إذ تقوم بتحديد العلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع وتدمجه في شبكة من الاتصالات والتفاعلات مع بقية الأفراد وتقوم بتحديد المنهج الذي يتبعه في ذلك، فنظام تفسير الواقع الذي تشكله هذه التمثلات يعتبر كموجه للفعل من خلال ما تنتجه من مواقف و أراء واتجاهات في السياق المجتمعي الذي ينتمي إليه الفرد.

وبما أن التمثل هو معرفة للحقيقة المحيطة بالفرد، فهو يؤثر ويوجه سلوكات الأفراد وهذا ما يؤكده "ميشلت"(Michelat) و"سيمون"(Simon)، 1977، بالقول: إن التمثلات تعطينا فكرة عن السلوكات السياسية والدينية للأفراد[2]. إن هذه العملية التوجيهية بالنسبة للممارسات تنتج انطلاقا من ثلاث عوامل أساسية هي[3]:

أ . تحدد التمثلات نمط العلاقات والوضعيات الملائمة للفرد، وكذا نمط السيرورة المعرفية التي يتبناها وذلك بتعريف الغاية من الموقف والمعني الذي تتخذه على قاعدة القيم وما ينتج عنه من أحكام، ذلك أن التمثلات تحدد نموذج السير المعرفي المتبنى من طرف الجماعة سواء في بنيتها أو خلال اتصالها.

ب . ينتج التمثل نظاما للتوقع، فهو يحمل أثر على الواقع من أجل جعل هذا الواقع مناسبا لما يحمله التمثل، فالتمثلات لا تتيح ولا تعتمد على سياق التفاعلات لأنها تتقدمها وتسبقها وكذا تحددها، فالتمثلات تعتبر أنظمة لفك رموز الواقع، ووظيفتها توجيه انطباعاتنا وتقييماتنا وسلوكاتنا.

---

(1) . Denise jodelet, les representations socials: Un domaine en plein expansion, OP_CT, pp: 36_37.

(2) .IBID, p : 40.

(3). نصيرة خلايفية، مرجع سابق، ص ص : 38_39

ج . تعكس التمثلات الاجتماعية طبيعة القواعد والعلاقات الاجتماعية السائدة، فهي تصف السلوكات والممارسات التي يقوم بها الفرد وتحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول في السياق الاجتماعي المحيط بالفرد، فهي تعكس القواعد والروابط الاجتماعية وتصور السلوكات والممارسات اللازمة.

4- وظيفة التبرير:

وهي وظيفة مرتبطة بشكل وثيق مع الوظائف السابقة، تسمح بتبرير السلوكات والمواقف التي يتبناها الفرد، فهي تلعب دورا مهما في تحديد سلوكنا قبل القيام به وتبريره بعد ذلك، وهذه الوظيفة في غاية من الأهمية لأنها تسمح بتعزيز التمايز الاجتماعي وتبريره من أجل الإبقاء على الموقف الاجتماعي لجماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى حفاظا على البعد الاجتماعي بين الجماعات.

فهي تعكس بذلك القواعد الأساسية الناجمة عن وضعية الفرد وتعطي معنى ودلالة لأفعاله وتسمح بتبرير بعدي لاتخاذ المواقف والسلوك.

ومن خلال العرض الوجيز لوظائف التمثلات الاجتماعية، فإنه يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- تساهم التمثلات الاجتماعية في ترجمة الحقائق اليومية وفهم الظواهر الجديدة والمجهولة لدى الأفراد.
- تساهم في تكوين وتوجيه السلوكات و الممارسات اليومية.
- تدخل في عملية التكوين والحفاظ على الهوية الاجتماعية.
- تسهل عملية الاتصال الاجتماعي.
- تعد التمثلات الاجتماعية ذات أهمية في تبرير السلوكات الاجتماعية.

رابعا: مميزات التمثلات الاجتماعية:

إنه من الواضح، ومن أجل فهم التمثلات الاجتماعية والإحاطة بالمفهوم كان من الواجب تحديد أهم المميزات والخصائص التي ميزت المفهوم في مختلف المراحل التي مر بها منذ إعادة اكتشافه من طرف سارج موسكو فيتشي سنة 1961، والتي كان لها الأثر البالغ في تطوره.

وحسب ما ذكر كل من "نيكولاس روسيو"" وكريستين بوناردي"، فهناك ثلاثة خصائص أساسية ميزت هذا المفهوم[1]:

1-مفهوم حيوي (الحيوية): Vitalité

ويقصد بالحيوية تلك الديناميكية القادرة على خلق العديد من الأبحاث والدراسات وبتوجهات مختلفة، ففي ظرف 35 سنة منذ إعادة اكتشاف المفهوم من طرف موسكوفيتشي تم إصدار حوالي عشرون ألف كتاب ومؤلف يعالج التمثلات الاجتماعية من زوايا مختلفة، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر أعمال كل من: "موسكوفيتشي"، "جودلي"، "ريني كايس"، "روم آري"، "جون بلاز قريز"، "دواز"، "أبريك"، "كلود فلامون"... وغيرهم حيث قام كل واحد من الباحثين بمعالجة جانب من الجوانب المختلفة والمتعددة للتمثلات الاجتماعية.

2-مفهوم عابر للتخصصات(متعدد التخصصات): Transversalité

إن تنوع الأبعاد والمناقشات التي يثيرها مفهوم التمثلات الاجتماعية وكذا تموضعه بين ما هو نفسي وما هو اجتماعي أدي إلى جعله مركز اهتمام كل العلوم الإنسانية، حيث نجده في كتب علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا وحتى كتب التاريخ، فهو في علاقة دائمة ومتناسقة مع الأيديولوجيا، نظام الرموز، المواقف الاجتماعية، الظاهرة المعرفية، المعرفة الاجتماعية، المنطق الطبيعي والمنطق الاجتماعي، الخيال الاجتماعي، فهذه التعددية في العلاقات مع تخصصات علمية مجاورة تضفي على الدراسة النفسية والاجتماعية للتمثلات خاصية التعددية والعبورية التي تتمفصل مع مجالات البحث في شكل متناسق.

(1) . .N.Roussiau,C.Bonardi, Les Représentations Sociales: Etat des lieux et perspective, Dunod, Belgique, 1999, P :07

فالتمثلات الاجتماعية تتموضع في مفترق الطرق بين مفاهيم اجتماعية وأخرى نفسية، في ظل ديناميكية محددة تخلق نظام نظري معقد[1]، كما أنه لمفهوم التمثلات الاجتماعية الفضل الكبير في عملية البناء والتنسيق بين مختلف التخصصات [2].

3- التعقيد: La complexité

من الواضح أن تعدد التخصصات التي تهتم بالتمثلات الاجتماعية ،وكذا حيوية هذا المفهوم،ستجعل منه مفهوما "معقدا " ،حيث يُلمس هذا التعقيد من خلال المواقف و الاتجاهات التي يتخذها كل تخصص اتجاه هذا المفهوم ،فتقاطع المجال النظري للتمثلات الاجتماعية مع بعض المناهج الأخرى (النفسية والاجتماعية) تجعل منه مفهوما معقدا.كما أن دراسة التمثلات الاجتماعية لا تهدف إلى إضافة ميدان جديد إلى ميادين البحث النفسي والاجتماعي بقدر ما تهدف إلى البحث عن النقاط المشتركة بينها قصد تنظيمها وتنسيق المعارف والمكاسب بينها ، كما أن هذه الخاصية قد أضفت من فترة قصيرة على التمثلات الاجتماعية قدرا من النضج العلمي ،جعلها تمر من مرحلة الوصف إلى مرحلة الشرح والفهم لميكانيزمات العمل والتحول الحاصل داخل هذه التمثلات نفسها[3] .

فدراسة التمثلات الاجتماعية تتطلب تظافر عناصر مختلفة: شعورية ،ذهنية ،اجتماعية ،يتم دمجها إلى جانب المعرفة واللغة والاتصال، بحيث لا يمكن إلغاء أي عنصر من العناصر السابقة والتي تتداخل فيما بينها، في ديناميكية جماعية تُوصلنا إلى حقائق حية، ففي مقاربة تحترم تعقيدات الظواهر الاجتماعية وتعقيدات الفكر البشري.

---

(1) . Denise Jodelet, les représentations sociales, OP_CIT, P :34.
(2) . Roussiau,N, Bonardi,C, OP_ CIT, P: 6.
(3) .IBID, P :9.

خامسا: سيرورة عمل التمثلات الاجتماعية:

إن تشكيل التمثلات الاجتماعية تمر بمراحل و سيرورة متدرجة ومتناسقة، ذكرها موسكوفيتشي في دراسة الموسوعة بـ: التحليل النفسي ، صورته وجمهوره(1961)، والتي حاول من خلالها توضيح كيفية انتشار النظرية العلمية بين أفراد المجتمع، وتحديد أهم التعديلات والتغيرات التي تطرأ عليها حتى يتم استهلاكها وتداولها من قبل الجماعات الاجتماعية على شكل معرفة عامية مشتركة بين جميع أفراده. حيث أن عملية التمثل تتضمن نشاطا تحويليا للمعرفة العلمية من خلال سيرورتي: التوضيع والترسيخ[1].

1- التوضيع: L'objectivation

التوضيح هو عبارة عن ميكانيزم يتم بواسطته انتقال العناصر المجردة النظرية إلى صورة ملموسة تسمح لمجموعة أو جماعة اجتماعية من تشييد معرفة مشتركة، والتي على أساسها يتمكن أفراد هذه الجماعة من تبادل الآراء[2]. فعملية التوضيع تميز عملية البناء التمثيلي (construction représentative) وهذه السيرورة تتكون خلال ثلاثة مراحل مختلفة:

1.1- المرحلة الأولى: مرحلة الانتقاء: la sélection

وهي تتضمن عملية تصفية (filtrage) للمعلومة المتوفرة حول الموضوع المتمثل عن طريق فسح المجال أمام: الالتواءات، التقلبات، الانتقاص، إضافة لبعض المعطيات أو التقييمات وحتى الاقصاءات لهذه المعلومات، عن طريق المعرفة الناتجة عن تدخل أسلوب التفكير ، الايديولوجيا، الإطار الثقافي ونظام القيم السائد عند الفرد أو الجماعة، والتي تستقبل هذا الموضوع أو الظاهرة الجديدة من اجل إعادة إدماجها في المجال الاجتماعي والقيمي

(1) . Jean-Marie SECA, Les Représentations Sociales, Armand Colin, Paris, 2002 P :62.
(2). Gustave Nicolas Fisher, Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale, 2 eme edition, DUNOD, Paris,1996, P : 124.

المألوف، وبالتالي فهي عملية إخراج للموضوع محل التمثل عن سياقه الذي يجعله غير مكيف وغير مهيأ للتداول بين أفراد الجماعة[1].

ويتضح مما سبق، أن هذه المرحلة مسئولة عن محاولة تكييف موضوع التمثل عن طريق إخضاعه لمجموعة من العمليات الذهنية(الالتواءات، تقلبات، انتقاص، إضافة...) اعتمادا على أسلوب تفكير مبني على أساس الإطار المعرفي، الثقافي والقيمي الذي تتسم به الجماعة من اجل إعادة سياقه وتكييفه بما هو معروف ومألوف داخل هذه الجماعة حتى يتمكن الأفراد من استيعابه وفهمه ومن ثم إعادة استعماله ونشره من جديد.

2.1– المرحلة الثانية:مرحلة المخطط التصويري:les schéma figuratif

تزامنا مع مرحلة الانتقاء،يتكون لدى الفرد مخطط تصويري،بمعنى تتكون صورة تعطي معنى متناسق ومنسجم مع فكر الفرد، فهي عبارة عن بناء جديد بالنسبة للموضوع وهي مصدر تبلور ظاهرة التمثل[2] فهي إذن،تعطي مكان لتجسيد وتبسيط الظاهرة المتمثلة،حيث يتم تكييف التعقيد المفاهيمي مع فكر الفرد والجماعة.

ومثالها، مايتم تصوره من طرف الأفراد عند سماعهم بالطاقة النووية،حيث تتشكل عند معظمهم صورة حزينة للفطر النووي (Champignon atomique) أو للسحابة المشعة تمثيلا لكارثة تشرنوبيل[دراسة قام بها قالي Galli ونيقرو Nigro سنة 1990 حول تصورات الشباب لمفهوم الطاقة النووية بعد حادثة تشرنوبيل]

3.1– المرحلة الثالثة: مرحلة التطبيع La Naturalisation :

إن أفكار التحليل النفسي يتم ترجمتها إلى أدوات للاتصال بين الناس، فالمفهوم أو النظرية العلمية، وبعد أن يتم تحويلها إلى صورة وإلى عناصر ذات معنى في فكر المتمثّل، تصبح حقيقة نبني عليها حديثنا وتصرفاتنا اليومية، ففي هذه المرحلة تصبح العناصر الشكلية ملموسة وجلية وبسيطة في الواقع، فتصبح بديلا عن الموضوع ذاته، مما يسهل عملية تداولها وانتشارها بين الأفراد والجماعات. فهي عملية تحويل عناصر الفكر إلى إدراك ولغة يتم تداولها بين أفراد المجتمع[3].

مما سبق يتضح أن العمليات الثلاث التي تمر بها عملية التوضيع(الانتقاء، المخطط التصويري، التطبيع)، هي عمليات مرتبة، منتقاة ومستقلة تساهم في عملية البناء الاجتماعي للواقع، فكل فرد يستخرج تصوره للأحداث والأشياء دون أن يكون بذلك متعارضا مع واقعه الاجتماعي.

---

(1) . Jean-Marie SECA, OP-CIT, P: 63.
(2) . I BID,
(3) . I BID, PP: 63_64.

2- الترسيخ: l'ancrage

الترسيخ هو عملية مكملة لميكانيزم التوضيع، فإذا كان هذا الأخير، هو عبارة عن امتصاص فائض المعاني الخاصة بالموضوع الجديد من أجل تجسيده في شكل صورة ذهنية مبسطة، فإنه وحسب سارج موسكوفيتشي: الترسيخ يعمل على تجذير الموضوع في المجال أو المساحة الاجتماعية من أجل جعله ضمن الاستعمال اليومي، فالترسيخ إذن يسمح بالاستعمال الملموس والوظيفي للموضوع محل التمثل[1].

وبعبارة أخرى، فإن سيرورة الترسيخ تحول العلوم إلى معرفة في متناول الجميع، ومثالها: انتشار علم الوراثة والجينات كان من خلال علاقته بالحرب البيولوجية والطب، من دون الاهتمام بامتداداته النظرية وما قد تضفي عليه من تغيرات في التصميم والطبيعة، فوظيفة الترسيخ هي إدماج أو تجذير الموضوع المتمثل في إطار مرجعي متواجد مسبقا ويظهر بطرق متعددة، تضفي على الموضوع المتمثل معنى ودلالة من طرف المجموعة الاجتماعية، فمن خلال هذه المعاني تظهر للموضوع محل التمثل الهوية الاجتماعية والثقافية وبهذا يتم امتلاك الموضوع الجديد وتصنيفه داخل الإطار التفكيري المرجعي السابق. فعملية التثبيت تهدف إلى إدماج عناصر معرفية جديدة ضمن النماذج المعرفية السائدة، و البحوث المعاصرة في حقل التمثلات المعرفية توضح هذه الخاصية المرتبطة بالاندماج المعرفي للموضوع المتمثل بالمنظومة الفكرية السائدة قبليا و بالتحولات الناجمة عنها[2].

***سادسا:* التنظيم البنيوي للتمثلات الاجتماعية:**

إن المقاربة النظرية اهتمت بشكل خاص بدراسة التنظيم الداخلي للتمثلات الاجتماعية، باعتبارها مجموعة منظمة من المعلومات، الآراء، المواقف والاعتقادات التي تبنى من قبل جماعة معينة حول موضوع أو شيء معين، فهو منتج اجتماعي يتأثر بشدة بالقيم المرتبطة بالنظام السوسيو معرفي وتاريخ الجماعة التي تحمله، فهو يشكل عنصر مهم لرؤية هذه الجماعة للمحيط الخارجي.

ولكل تمثل اجتماعي محتوى(Contenu)، وبناء (Structure)[3]، وتجدر الإشارة إلى العمل الذي قام به"جون كلود أبريك" لإثراء الإطار النظري المقترح من طرف"سارج موسكوفيتشي"، حول فكرة النواة التصورية، حيث يقول"أبريك" أن عملية تحليل التمثل الاجتماعي وفهم طريقة عمله تتطلب بالضرورة تحديد مزدوج [4]:

---

(1) . I BID, P 65.

(2) . جمال حيرش، التمثلات الاجتماعية: اسس المقاربة النظرية و آفاق البحث في الحقل السيكو سوسيولوجي، قسم علم الاجتماع، جامعة جيجل، 2015، ص: 131.

(3) . Jean-Claud Abric, Méthode d'étude des Représentations sociales, édition érès, paris, 2005, p : 59.

(4) . LO.MONACO G. Lheureux F, Répresentations sociales, OP-CIT, p : 58.

الأول: يهتم بمحتوى التمثل والثاني: يهتم بهيكله.

فليس لجميع عناصر التمثل نفس الأهمية، فمنها الأساسي والمهم، وأخرى ثانوية، ومن أجل معرفة وفهم التأثير على التمثل الاجتماعي وتحديد تنظيمه وجب تحديد التسلسل الهرمي لعناصره وضبط العلاقات فيما بينهم.

1- النواة المركزية:

هذه النظرية تتمحور حول فرضية عامة مفادها:<<كل تمثل يكون منتظم حول نواة مركزية>>[1]،هذه النواة هي العنصر الأساسي في التمثل، لأنها تنظم دلالة التصور وتحدد تنظيمه، و بما أن التمثل الاجتماعي عبارة عن نظام اجتماعي-معرفي يمثل تنظيم خاص: فهو منتظم حول ومن خلال نواة مركزية مكونة من عدد جد محدود من العناصر والتي تعطيه معنى (وظيفة إنشائية)، وتحدد العلاقات بين العناصر المكونة له (وظيفة تنظيمية)[2].

ويدعى عنصر مركزي كل عنصر يلعب دور أساسي(تفضيلي) في التصور وبهذا المعنى تصبح بقية العناصر الأخرى تعتمد عليه مباشرة في تحديد دورها بالنسبة للموضوع المتمثَل.

فحسب جون كلود أبريك (1987،1994)، التمثل الاجتماعي هو عبارة عن مجموعة منظمة ومهيكلة من العناصر... وأن عملية تحليله وفهم طريقة عمله تتطلب بالضرورة تحديد مزدوج، الأول يهتم بمحتوى التمثل والثاني بهيكله وتنظيمه[3]، فالمحتوى يتضمن: معلومات،آراء،مواقف،اعتقادات،أما التنظيم فيحدد طبيعة العلاقات المختلفة التي تربط بين هذه العناصر،حيث تصبح العناصر المركزية مرجع لباقي العناصر(المحيطية) المكونة للتمثل من أجل تعريفها وتقييمها وتحديد دورها في التمثل، فوجود أو عدم وجود عنصر مركزي واحد لدى جماعة دون الأخرى يؤدي بالضرورة-حسب أبريك- إلى اختلاف في التمثل، فهو العنصر الأكثر استقرار والأكثر مقاومة للتغيير.

1.1_ وظائف النواة المركزية:

في سنة 1984، قدم"أبريك" فرضية مفادها أن النواة المركزية تشكل العنصر المولد، و المنظم والمثبت للتمثل: وهي تضمن وظيفتين أساسيتين[4]:

1.1.1- الوظيفة الإنتاجية أو المولدة:(La fonction génératrice)

ان الوظيفة الأولي للنواة المركزية هي وظيفة منتجة للعناصر أو مولدة لها حيث ان النواة المركزية هي أصل مختلف عناصر التمثل الاجتماعي. ان النواة المركزية هي التي تعطي هذه العناصر المعني و القيمة، و بواسطتها تستطيع

(1) . Jean-Claud Abric, les représentations sociales, in Denise jodelet, OP-CIT p : 197.
(2) . Jean- claud Abric, Méthode d'étude des représentations sociales, OP-CIT, P : 58.
(3) . Ibid.
(4) . J_C Abric, Les Représentations sociales, in Denise jodelet, OP-CIT, P : 197.

هذه العناصر التحول، فهي بذلك العنصر الذي بواسطته توجد و تتحول دلالات العناصر المكونة للتمثل الاجتماعي[1].

2.1.1- الوظيفة التنظيمية: (Fonction organisatrice)

إن النواة المركزية هي من يحدد طبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف عناصر التمثل، فهي بهذا المعنى الموحد(Unificateur) و المثبت(Stabilisateur) للتمثل.

فالنظام المركزي يشكل مرشح (Filter) ذهني يتم عبره استيعاب الحقيقة والحكم عليها، فنفس المعلومات المتضمنة حول موضوع معين لا تستقبل وتستوعب بنفس الطريقة من طرف جماعتين من الأفراد، لا يملكون نفس النظام المركزي[2]، فالعناصر المركزية لها وضع الواقع المطلق في ذهن الأفراد، وهي تساهم في إعطاء إطار لترجمة وتصنيف المعلومات الجديدة.

مثال: موضوع" الدراسة" هو موضوع اجتماعي مألوف لدى الطلبة ويملكون تمثل اجتماعي حوله، والعديد من العناصر تحتل موقع مركزي من بين هذه العناصر نجد عنصر" اكتساب المعارف"، وبالتالي فكل المعلومات الأخرى التي يستقبلها الطلبة بخصوص دراستهم يتم تقييمها وتحديد أهميتها بالنظر لهذا العنصر المركزي، فعناصر" الدروس" و" الامتحان"و"المكتبة" لا تكتسي قيمة ومعنى إلا بالنظر لعنصر"اكتساب المعارف"، ومنه فإن هذه العناصر الأخرى تشكل في هذه الحالة باقي العناصر والتي تدعى بالعناصر المحيطية، وهي تحمل معنى وأهمية من خلال العنصر المركزي"اكتساب المعارف"، وبالتالي فما يربط وينظم هذه العناصر هي فكرة الدراسة من أجل اكتساب معارف جديدة، وبدون هذه الفكرة تصبح باقي العناصر غير مترابطة وبدون معنى واضح.

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن العناصر المحيطة تجسد وتنظم وتدافع عن المعاني المركزية، حسب تنوع السياق والفرديات، فهي بمثابة الواجهة بين النواة المركزية والواقع، أما النظام المركزي فهو مستقل نوعا ما عن سياق الموضوع لأنه مكيف بطريقة جامعة لكل الوضعيات.

---

(1) . محمد مسلم، مقدمة في علم النفس الاجتماعي، دار قرطبة للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص: 97.

(2) . LO MONACO G, Lheureux F, Les Représentations sociales, Théorie du noyau central, OP-CIT, P : 59.

2- النظام المحيطي (Système périphérique):

هي مجموعة العناصر المحيطة بالنواة المركزية، وهي مكملة ومتممة للنواة المركزية ومتداخلة معها، فوجودها وقيمتها ووظائفها تحدد عن طريق النواة المركزية، وهي تشغل الجزء الأكبر من حيث عددها ولكن أقل وزنا ودلالة من حيث قيمتها التصورية مقارنة بعناصر النواة المركزية، فالعناصر المحيطية تلعب دور الواجهة(L'interface) بين النواة المركزية والوضعية المادية الواقعية، وتتأثر هذه العناصر بتاريخ الأفراد وتجاربهم الخاصة، ما يؤهلها لمستوى المخططات الملموسة أو الموضحة للتمثل، فعكس عناصر النظام المركزي، فالعناصر المحيطية بفضل تعددها ومرونتها فهي الأكثر تناولا في خطاب الأفراد[1]، ويعتبر النظام المحيطي مكملا لنظام النواة المركزية حيث يقوم بتجسيد، وتنظيم والدفاع عن المعاني المركزية حسب تنوع الأفراد والسياقات، فهو يشكل الواجهة بين النواة المركزية والواقع(الوضعية المجسدة) التي ينشأ فيها التمثل.

1.2- وظائف النظام المحيطي:

ففي المثال الذي أوردناه سابقا نجد أن عملية اكتساب المعارف تعني متابعة الدروس، مراجعتها، الذهاب إلى المكتبة...فهي تنظم المعاني المركزية وتعمل على إيجاد تصورات حول كيفية تحويلها إلى واقع ملموس، ويؤدي النظام المحيطي ثلاثة وظائف رئيسية[2]:

1.1.2- وظيفة التكيف مع الواقع المادي:

إن العناصر المحيطية تساعد على ترسيخ التمثل، واستعماله في الحياة اليومية من خلال تزويده بمصطلحات إجرائية واضحة ومفهومة، كما تعمل على إدماج عناصر الوضعية التي ينتج بها التمثل، فهي بذلك تعبر عن حاضر ومعاش الأفراد وتجاربهم الشخصية. فعلى مستوي النظام المحيطي يتم معالجة والقضاء على كل التناقضات الموجودة مع عنصر أو أكثر من العناصر المركزية عن طريق إعادة إدماجها أو تخفيض وقعها أو تحديدها[3]، كأن يقوم الأستاذ(حسب المثال السابق)، بإعطاء الطلبة نفس دروس السنة الماضية، وبالتالي لا يمكن للطلبة اكتساب معارف جديدة، ففي هذه الحالة يعتبر الطلبة أن الأستاذ قليل الجدية والدقة.

2.1.2- وظيفة تنويع محتوى التمثلات الاجتماعية:

إن خاصية المرونة التي يتميز بها النظام المحيطي تلعب دورا هاما في تكيف التمثل مع التحولات الممكن حدوثها في المحتوى والتي يمكن أن تدمج في محيط هذا التمثل كاستخدام معلومات جديدة يتم من خلالها إعادة

---

(1) . J-M SECA, OP-CIT, P: 75.
(2) . IBID, PP : 76.
(3) . LO MONACO G, Lheureux F, OP-CIT, P : 60.

تأسيس وبناء التمثل إما بإعطائه هيكلة دنيا أو بإعادة تغييره من جديد حسب معنى المدلول المركزي، فعن طريق ميكانيزمات هذا الجهاز المحيطي يمكن للتمثل أن يتكيف مع تغيرات المضمون والأحداث الراهنة دون أن يتغير جذريا، فالعناصر المحيطة تعمل على حماية النظام المركزي من التغير، كما تعمل على تكييف العناصر الجديدة من خلال إدماجها وفق دينامية مضبوطة.

3.1.2- وظيفة حماية النواة المركزية:

إن النواة المركزية للتمثلات الاجتماعية تتميز بالثبات والاستقرار، فعملية تحولها أو تغيرها يؤدي إلى اضطراب في نظام التمثل ككل فالنظام المحيطي يعمل بذلك كنظام دفاعي عن النواة المركزية للتمثل.

وفي هذا الصدد يقول" فلامون" C.flament، بأن النظام المحيطي له وظيفة الحماية، فهو يقيه من كل الصدمات، يمتص ويصد كل ما يعجز وصفه أو يتعذر تبريره وكل جديد يطرأ عليه دون الإضرار بالنظام السوسيو معرفي، كما يسهل صيانة كل ما يصلح للتبادل والتداول الغير مشروط لكل فرد من الأفراد في عناصر النواة المركزية[1].

وقد ساهمت أعمال كل من موناكو Lo monaco و لورو"Lheureux" في إظهار أهمية وظيفة التصور من خلال الدور الذي يلعبه النظام المحيطي في توجيه السلوك واتخاذ المواقف، فهو أساسي في تحديد الممارسات الاجتماعية والأحكام التي تصدرها في موقف معين، وهذا بالتنسيق مع النظام المركزي الذي يعطيه قيمة وتجانس[2]، فعن طريق فهم التكامل الموجود بين النظامين(المركزي والمحيطي) يتسنى لنا فهم التمثلات الاجتماعية.

(1) . J-M Seca, OP-CIT, P: 75.
(2) . LO MONACO, Lheureux F, OP-CIT, P : 62-63.

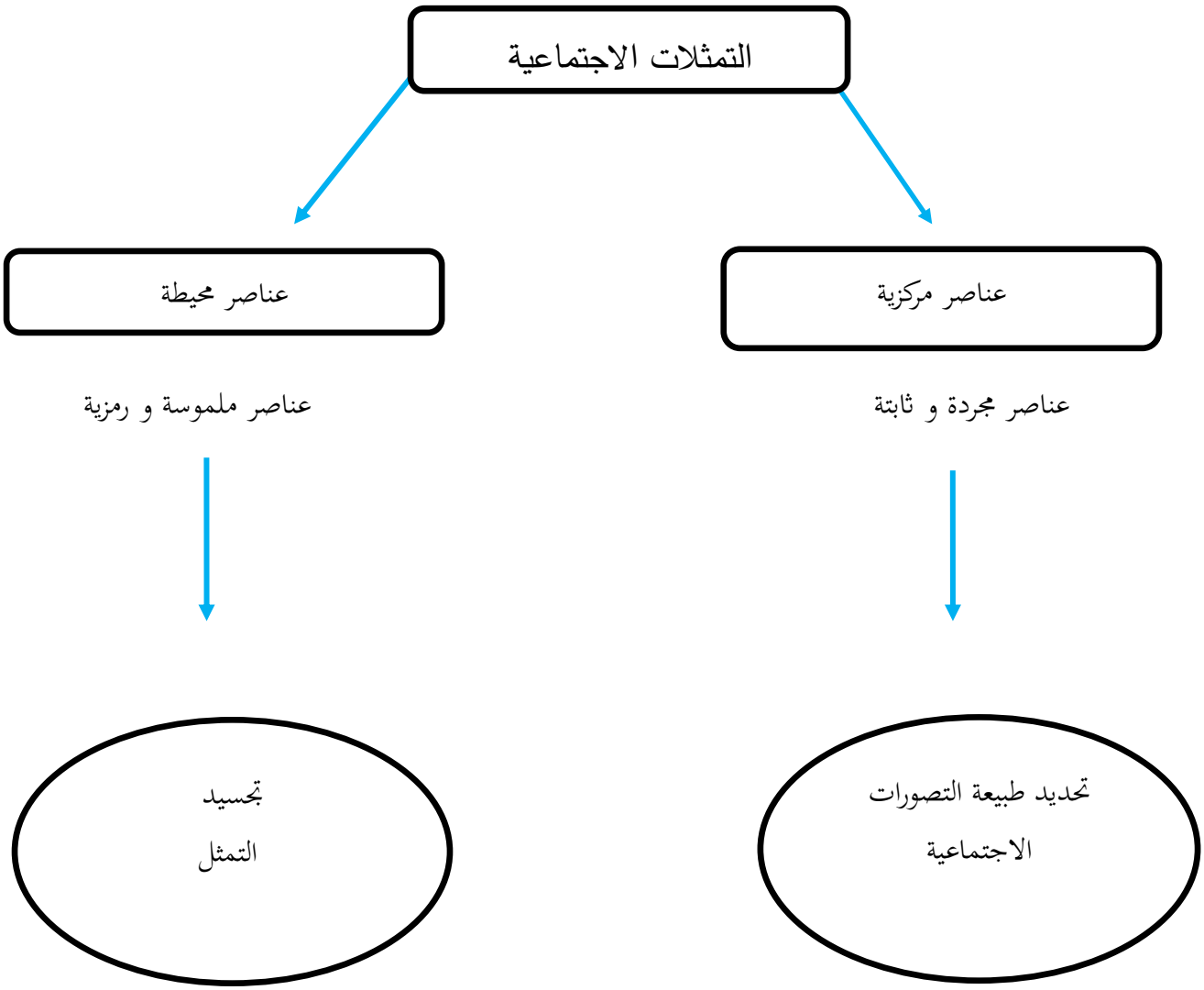

مخطط رقم (01): مخطط مبسط لبنية التمثلات الاجتماعية

المصدر: هذه الدراسة

سابعا: **العوامل المتدخلة في التغيير البنيوي للتمثلات الاجتماعية:**

إن درجة بروز التمثلات الاجتماعية، وبروز محتواها المركزي، والدور الذي تلعبه العناصر المحيطية(حماية النواة المركزية، امتصاص التناقض...)، تؤكد فكرة التطور البطيء للتمثل، وهذا ما أشار إليه"جون ماري سيكا" (J-M Seca) بقوله:"إن الانقلابات الثورية والتحولات السياسية الكبرى داخل أي مجتمع ما هي إلا ترجمة لتغيرات بسيطة متراكمة، تؤثر تدريجيا على التمثلات، الممارسات والثقافة السائدة[1].

كما أن النظام المحيطي في الظروف العادية يضمن العمل اللحظي(instantané) للتمثل دون الحاجة للرجوع في كل مرة للنواة المركزية لتحديد ما هو مألوف و ما هو غير ذلك[2]، ولأنه من الخصائص الرئيسية للبيئة هو عدم الثبات، يؤدي هذا إلى ظهور أحداث جديدة تمس بالبيئة والمحيط تفضي إلى ظهور ممارسات جديدة لدى الجماعة من أجل التكيف مع هذا الوضع الجديد.

فالتمثلات الاجتماعية، ليست بحقيقة ثابتة ومستقرة، فهي تتغير وتتطور جراء العلاقات المتشكلة في الحياة الاجتماعية، فالأحداث التي تطرأ على المحيط الاجتماعي والتي تخلق ممارسات جديدة، قد تؤثر مباشرة على التصور الاجتماعي. ومن أهم العوامل المؤدية إلى التغير في التمثلات الاجتماعية ما يلي:

1- العقلنة: La Rationalisation

نظرية العقلنة والالتزام، التي صاغها "روبر فانسون" (Robert-vincent joulé) وجون ليون بوفوا (Jean-léon beauvois) سنة 1998، والتي تعتمد على التنافر المعرفي (Dissonance cognitive) تفرض أن الفاعلين (الفرد، الجماعة، الهيئات، المنظمات) عبارة عن منتجين للشرح السببي[3]،ففي حالة ظهور سلوكات

(1) . J-M SECA, Les Représentations sociales, OP –CIT, P : 136.
(2) . Claude Flament, Structure et dynamique de Représentations sociales, Dans D. jodelet (Ed), PUF, 2eme é dition, France, 1991, P : 209.
(3) . J-M SECA, OP-CIT : 136.

جديدة تفرضها أحداث خارجة عن إرادة الجماعة وتكون هذه الأحداث مُورطة للجماعة بما يكفي إلى أن يؤدي إلى تغيير في البيئة، فالممارسات الاجتماعية تتغير وتؤدي في النهاية إلى التغير في التمثلات المتعلقة بموضوع تلك الممارسات. مجرد ظهور سلوكات جديدة من طرف الفرد أو الفاعل في وضعية غير محسوبة مسبقا(خضوع،تورط،إجبار...) فإن كل فرد يبدأ في البحث عن توازن أو تناسق بين أفكاره و أفعاله.

فإذا كانت سلوكات الفرد في حالة تناقض بين أفكاره وبعض سلوكاته المفروضة(حالة التورط)، فسيحاول إيجاد رابط معرفي جديد(بين النواة المركزية والعنصر المحيطي)، لإنشاء شروحات وتبريرات للسلوك الجديد[1]، وفق هذا المنظور فإن التمثلات الاجتماعية هي عبارة عن نشاطات ذهنية ذات طابع اجتماعي، تسمح للأفراد بالتكيف مع الظروف المجسدة للعيش، والسلوكات التي قد تكون مفروضة عليهم بحكم العلاقة الاجتماعية والاقتصادية يتم عقلنتها من خلال عملية إعادة البناء المعرفي، التي تسمح بإعطاء تفسير سببي لها. ويؤكد"جون كلود أبريك" على حقيقة أن نظرية العقلنة لها دور في غاية الأهمية في[2]:

- تخفيف تأثير المعايير الثقافية و النمطية، وذاكرة وتاريخ الجماعة على التمثل.
- تخفيف تأثير القيم والمعايير في اختيار الأفراد للالتزام بالقيام بتصرفات معينة.
- التسيير الذاتي للأفراد، من خلال إيجاد مكان له في علاقته مع كل الفاعلين الاجتماعيين.

إن نظرية العقلنة، توضح عملية تعديل التمثل تحت طائلة الأحداث الجديدة والمفروضة، ففي هذه الحالة فإن السلوكات الجديدة تظهر للتكيف مع الأوضاع الجديدة من خلال إيجاد روابط معرفية جديدة في النظام المحيطي دون المساس بمحتوى النواة المركزية، ولكن قد تؤدي هذه الظروف إلى الزيادة في ظهور تلك السلوكات بصفة متواترة مما قد يؤدي إلى تغيير بنيوي في التمثل الاجتماعي السائد[3].

ففي دراسة قام بها جيملي"Guimelli" في جنوب فرنسا سنة 1988، حول تمثل الصيد والطبيعة، حيث لاحظ في السنوات الأخيرة زيادة الضغط من طرف حماة الطبيعة على الصيادين، وخاصة بعد تعرض الطرائد لمرض خطير "Myxomatose"، أدي إلى تحول في ممارسات الصيد، وأصبح يعني هذا"تسيير وعقلنة إقليم الصيد" من طرف الصيادين. فهذه الوضعية المفروضة على الصيادين من طرف حماة البيئة من جهة، ومرض

(1) . IBID P :137.
(2) . J-M SECA, OP-CIT, P : 138.
(3) . Claude Flament, OP-CIT, P : 217.

الطرائد من جهة ثانية أدت إلى تغير في ممارسة الصيد، وبالتالي تغير في التمثل وهذا ما يسمى تغيير تدريجي في بنية التمثل دون القطيعة مع الماضي [1].

2- الممارسات الاجتماعية :"Les pratiques sociales":

يقترح "روكيت" M-L Rouquette الأخذ بعين الاعتبار خصائص الممارسات الاجتماعية، لتحديد طبيعتها، فهو يميز مجموعة منها كتواجد أو عدم تواجد كل من[2]:

- القيام بالفعل مرة واحدة، نادر أو متكرر، متواتر أو مألوف فهي تضفي عليها صفة الدوام أو قابليتها للارتداد(زوال الممارسة).
- التقنية والفعالية والجوانب الإجرائية اللازمة للقيام بالممارسة لتحديد مدى صلابة أو مرونة هذا السلوك (كلما كانت الممارسة ممرنة كلما زاد في احتمال دوامها).
- حساب، تحليل تقييمي ومعرفي، قبل القيام بالفعل، ففي هذه الحالة يمكننا التمييز بين حسابات طويلة نوعا ما، متبوعة أو غير متبوعة بتجسيد مسطر.

فالأحداث و التغيرات التي تطرأ علي البيئة تجعل التصور غير ملائم للأوضاع الجديدة مما يؤدي الى ظهور ممارسات جديدة أكثر ملائمة للوضع الجديد تؤدي بالضرورة الي تحول التصور[3].

---

(1) . IBID, P : 217.

(2) . J-M SECA, OP-CIT, PP : 138,139.

(3) . جردير فيرورز، **التصورات الاجتماعية للأساتذة اتجاه الفشل المدرسي**، مذكرة ماجيستر علم النفس المدرسي، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم النفس، جامعة متنوري، قسنطينة، 2011/2010.

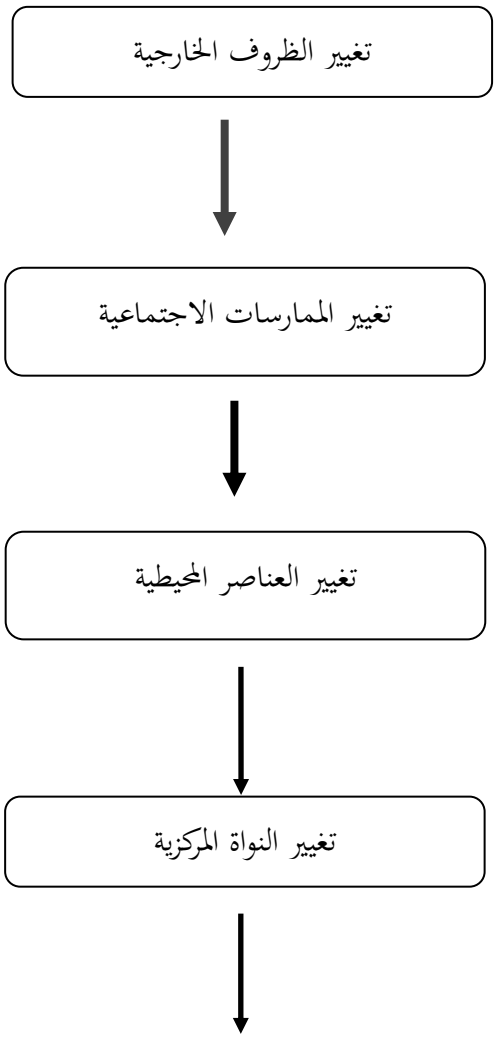
تغيير الظروف الخارجية
تغيير الممارسات الاجتماعية
تغيير العناصر المحيطية
تغيير النواة المركزية

تغيير في التمثل

مخطط رقم(02): ديناميكية تغيير التمثل حسب جون كلود فلامون (1989)
المصدر: جون كلود أبريك، الممارسات الاجتماعية و التمثلات، مرجع سابق، ص: 62.

ثامنا:طرق تحول التمثلات الاجتماعية:

فحسب الباحثين المهتمين بالتركيبة البنيوية للتمثلات الاجتماعية من أمثال: "راتو" (Rateau) "روكيت" (Rouquette) و"جيملي" (Guimelli)، فإن الزيادة في نشاط عنصر من النظام المحيطي، لأسباب إيديولوجية لا تؤثر على بناء وتركيبة التمثل، فالعوامل الخارجية و السلوكات الجديدة هي من يمكن أن يحدث تغييرا في التمثل، بشرط أن تكون هذه العوامل متواترة وذات قيمة (مادية أو رمزية) في المجتمع و على اعتبار الشروط السابقة فإن تحول التمثلات الاجتماعية قد يكون وفق الحالات التالية[1]:

1- التحول المقاوم:

ففي هذه الحالة تكون السلوكات الجديدة مناقضة للتمثل السائد، فتصبح إذن هذه السلوكات محل عقلنة، حيث يتم دمجها بطريقة تتفق ومتطلبات النواة المركزية، وبمرور الوقت وتكرار السلوك يمكن أن يؤثر هذا السلوك على محتوى النواة المركزية، مما يؤدي إلى اختلال التوازن فيها، فيظهر عنصر مركزي جديد يؤدي بالضرورة إلى تمثل جديد. حيث تكون الممارسات الجديدة في المقام الأول، ثم تصبح متلائمة مع النظام المركزي خلال وقت طويل نوعا ما، حيث يُكون هذا التلائم ميكانيزمات معرفية من أجل العقلنة la rationalisation بحيث أن تعدد العقلنة مع تكرار الممارسات الجديدة يؤدى هذا في النهاية الى المساس بالتركيبة البنيوية للنواة المركزية التي أصبحت لا تستطيع ضمان تناسق الكل فيظهر تمثل جديد أكثر ملائمة للممارسات الجديدة[2].

(1) . J-M SECA, OP-CIT : P : 139.
(2) . Michel-Louis rouquette, Patrick Rateau, Introduction à l'étude des représentations sociales, PUG, France, 1998, P: 116.

2- التحول التدريجي:

أما بالنسبة للتحول التدريجي فإن السلوكات الجديدة لا تكون محل معارضة تنازعية " oppossition conflictuelle) مع محتوى النواة المركزية، وبالتالي فإن التحول يكون تدريجي في محتوى التمثل.

فبالنسبة للمواضيع الاجتماعية، فهذا النمط من التغيير يبدو الأكثر تكرارا، وبالتالي يمكننا القول أنه من خلال هذا النمط في التحول، فإن الحداثة أو الوضعية الجديدة لا تعطي مكان للتناقض والنزاع مع عناصر النواة المركزية فيحدث بذلك تدرجا بطيء في عملية تغيير التمثل الاجتماعي[1].

ففي حالة التحول التدريجي لا تكون الممارسات الجديدة في حالة تناقض مباشر مع محتوى النظام المركزي، و لا يتطلب الأمر إلا عقلنة محدودة، مما يؤدي إلى إعادة تنظيم للتمثل الموجود، عن طريق إدماج عناصر محيطية داخل النظام المركزي التي ستسمح بتسيير المعرفة الخاصة بهذه الممارسات، كمثل الصيد عند "جميلي" الذي أصبح تدريجيا يضم موضوع الطبيعة[2].

3- التحول العنيف:Transformation Brutale:

يظهر هذا النوع من التحول في التمثل الاجتماعي عندما يستحيل كل عمل توفيقي أو عقلاني، لدمج أو تبرير السلوكات الجديدة من طرف النظام المحيطي أو المركزي(حالة اكتشاف علمي، أزمات غير قابلة للحل...)،ويعتبر هذا النوع من التعديل نادر الحدوث، فحالة انعدام الخيارات يجبر الأفراد على تقبل المعايير الجديدة والتكيف معها، مما يؤدي إلى حدوث تغيير مباشر في النظام المركزي، مما يؤثر بالضرورة على طبيعة التمثل، ومثاله قرار إلغاء العبودية في البرازيل عام 1888م، وما ترتب عنه من تغيير في علاقات السادة بالخدم، وأنواع الإنتاج الزراعي، وما صاحبه من تغيير في التشريعات والقوانين والذي أسهم في تغيير سلوك الأفراد وما أنتج هذا من تغييرات جذرية في التمثل الذي كان سائدا حول هذه الفئة من المجتمع(فئة العبيد).

ومع هذا بالرغم من كون هذا التحول مفاجئ وعنيف فإنه يتطلب سنوات عدة ليتبلور ويصبح واضح ويمثل حس مشترك يتقاسمه كل أو جل أفراد المجتمع[3]، ويقترح"كلود فلامون"(Claud flament) نظرية حول التمثلات الاجتماعية، تدور حول أفكار بسيطة وهي[4]:

- التمثل الاجتماعي يحوى مخططات محيطية، منتظمة هيكليا من طرف النواة المركزية، والتي تمثل هوية هذا التمثل.

---

(1). نصيرة خلايفية، مرجع سابق، ص: 76

(2) .Michel-Louis rouquette, Patrick Rateau,OP-CIT, P : 116.

(3) . J-M SECA, OP-CIT, P : 140.

(4) . Claude Flament, OP-CIT, P : 218.

- إن عدم التوافق بين الحقيقة والتمثل، تؤدي إلى تغيير المخططات المحيطية أولا، ثم تأتي على تغيير النواة المركزية ثانيا، أي تغيير التمثل في حد ذاته.
- في حالة التناقض بين الحقيقة والتمثل، نلاحظ بروز مخططات غريبة في النظام المحيطي، ثم تفكك في التمثل.
- إذا كانت الحقيقة تتسبب في تغيير نشاط المخطط المحيطي، فقد يؤدي هذا إلى تغير تدريجي في التمثل.

الفصل الثالث

المواطنة في التحليل السوسيولوجي

تمهيد:

تعتبر المواطنة من المفاهيم الأساسية في النظرية و الممارسة الديمقراطية، و ركيزة محورية لكل نظام سياسي يتبنى النهج الديمقراطي في تسير شؤون الدولة، فهي انعكاس لطبيعة العلاقة بين الدولة و المواطن، وعليه فمن الطبيعي أن يكون هذا المفهوم قيد التداول والنقاش في الوسط الرسمي و الغير الرسمي بشكل متواصل،. ولأنه ليس هناك مجال يخلو من الممارسة المواطنية بطريقة أو بأخرى، مباشرة أو غير مباشرة، فلم يعد ذو انشغالات قانونية وسياسية، واقتصادية محضة فهو يعتبر من المفاهيم المتجددة والمتغيرة على دوام الحال، و لأنه ذو خصائص وصفات عامة مشتركة، فان مضامينه التفصيلية تعتبر نتاج البيئة الثقافية والوطنية التي ينشأ و يتطور فيها.

فمفهوم المواطنة يتبلور في سياق حركة المجتمع وتحولاته، وفي صلب هذه الحركة تنسج العلاقات وتتبادل المنافع وتخلق الحاجات وتبرز الحقوق وتتجلى الواجبات والمسؤوليات، وبتفاعل كل هذه العناصر مع بعضها البعض يتولد موروث مشترك من التصورات الاجتماعية حول مفهوم المواطنة الذي سيساهم في تشكيل شخصية المواطن ويمنحها خصائص تميزها عن غيرها، وبهذا يصبح الموروث المشترك حماية وأمانًا للوطن والمواطن.

إن ترسيخ المواطنة وتكريسها لا يرتكز فقط بالدستور والقوانين و التشريعات المختلفة , ولكن فضلا عن ذلك، فهو يعتمد بشكل كبير علي وجود نوع من أنواع التسامح في المجتمع والحوار والمشاركة وتقبل الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع والاختلاف، سواء اختلاف ثقافي أو ديني أو طبقي وغيرها من اختلافات , فالمواطنة تهدف إلي تحقيق الاندماج بين جميع المواطنين علي اختلافهم . هذا بالإضافة إلي العمل علي نشر الوعي الفردي والجماعي في المجتمع , وهذا الوعي يجب أن يرتبط بالحقوق والواجبات , والتأكيد علي أن الحرية ليست مطلقة , فالحقوق تتوقف عندما تبدأ حقوق الآخرين , وتتفاعل مع حقوق المجتمع .

أولاً: تأصيل مفهوم المواطنة

1- المواطنة في أصلها الأجنبي :

كلمة المواطنة هي ترجمة لكلمة "citoyenneté"، وتدل حسب "le petit Larousse":" أن الفرد له صفة المواطن"، وفي نفس القاموس يحدد المواطن بأربعة معاني نذكر منها:

. في القديم: هو الشخص الذي يتمتع بحق الانتماء للحاضرة.

. عضو في دولة : وهو بهذه الصفة له حقوق وواجبات مدنية وسياسية.

. في إطار الثورة الفرنسية، صفة تعوض السيد والسيدة[1].

فمصطلح "CitizenShip" أو"Citoyen" يشير إلى اصطلاحات: "Bourgeois,Civis, Citoyen" المشتقة عن الاصطلاح اللاتيني " Civis" أو " Civitas " المرادف للاصطلاح اليوناني " Polis "، الذي يعني المدنية كجماعة مستقلة[2].

فكلمة "مواطنة" هي ترجمة للاصطلاح الغربي"Citizenship"، كما أن الاصطلاح العربي له أصله اللغوي في العربية.

1- المواطنة في أصلها العربي :

نجد في نجد في كتاب " لسان العرب" لابن منظور:<< الموطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن، المنزل الذي نقيم فيه وهو " موطن الإنسان ومحله "، و وطن يطن وطنا أقام به، وطن البلد: اتخذه وطنا. وتوطن البلد: اتخذه وطنا. وجمع الوطن : أوطان : منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد[3]. ففي اللغة العربية القديمة لا نلاحظ ارتباط الوطن بالمشاعر بقدر ارتباطه بالمكان الذي يقيم فيه و لو بصفة مؤقتة، خاصة و ان العرب هي قبيلة بحكم البيئة، أما القومية فلا تقوم إلا في مجتمع زراعي[4].

والوطن عند أهل اللغة هو: " المنزل الذي يقيم به الإنسان "، والفعل وطن يعني أقام بالمكان و أوطن بالمكان اتخذه وطنا ومحلا يسكن به، ومثله استوطن، والاستيطان يقصد به إعمار بقعة من الأرض سواء أكانت صغيرة أم كبيرة من قبل الإنسان[5]. فالمواطنة في السياق التاريخي العربي كانت تعني المكان الذي يقطن فيه الشخص لفترة معينة،و قد ظلت مسألة المواطنة لدى العرب بعيدة عن الاستقصاء الرصين. و ربما لانجد لها

---

(1) .voir : citoyen, le petit larousse, grand format,2001

(2) : صونيه ألعيدي، واقع الممارسة المواطنية في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015، ص 88.

(3) . ابن منظور، مرجع سابق، ص451.

(4) : عبد الله العلائلي، مقدمات لفهم التاريخ العربي، دار الجديد، لبنان، 1994، ص: 10.

(5) : حسين حسن موسى، مناهج البحث في المواطنة و قيم المجتمع، دار الكتاب الحديث، 2011، ط1، القاهرة، ص: 33.

تأصيلاً تاريخياً حول مفهوم المواطنة أو الدولة في السياق العربي القديم كونه ببساطة مفهوماً حديثاً، فلم يكن الوطن بصورته و مفهومه اللذين آل إليهما في الفكر السياسي الآن، ماثلاً في الذهنية العربية الجاهلية قبل الاسلام، بل كان هو القبيلةأينما حلت و إرتحلت بحثاً عن القوت و الأمن، أو عنهما معاً، لذللك نجد غموضاً ان لم نقل صعوبة كبيرة في محاولة التعرف على مواطن دائمة و مستقرة لمعظم القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية، و بذلك يكون الوطن في تللك الذهنية القديمة متعدداً في اطار واحد كبير: عرقي(العروبة) و جغرافي، فقد كان العرف بمثابة "عقد اجتماعي" يجعل الفرد "مواطناً" ومن القبيلة أنموذجاً مصغراً "للدولة" و من المكان المؤقت "وطناً"[1].

***ثانياً*: الاقتراب السوسيوسياسي للاصطلاح اللغوي لمفهوم "المواطنة":**

1- مدي ملائمة لفظ المواطنة للدلالة على المصطلح الغربي"Citizenship":

أثارت الترجمة العربية للمصطلح الغربي « Citizenship" الكثير من الجدل والإشكالات حول مدي ملائمة هذه الترجمة للتعبير عن مصطلح المواطنة في دائرة الحضارة الغربية، حيث أننا نجد" هيثم مناع" في كتابه" المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي " يركز على ضرورة وضع المعني اللغوي العربي التقليدي جانبا، لأنه يري بأن كلمة المواطنة والمواطن في أصلها العربي مشتقة من كلمة الوطن (موطن الإنسان ومحله)، مما جعل المفهوم غالبا ما ينحصر في ذهن القائل والسامع في أبناء هذا الوطن فقط ـ دون غيرهم ـ مما غيب عن الواقع وأبعد عن الذهن أهمية مفهوم المواطنة في بناء حضاري إنساني، وتوصل "هيثم مناع" في نهاية دراسته إلى نقد مفهوم المواطنة بشكل عام، ويخلص إلى أن التجربة الإنسانية مع المواطنة تظهر أن المصطلح لم يسمح حتى اليوم للجميع بنيل حقوق مشتركة ومتساوية، وهو بذلك يشكل خطوة متأخرة مع أطروحات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي ترفض اعتبار المواطنة حالة خاصة، فهو يدعو إلى انتقال المواطنة إلى حقوق الإنسان حيث يصبح كل شخص مواطنا أينما حل وأقام.

بينما تبني " برنارد لويس" وجهة نظر مفادها أنه لا توجد كلمة في اللغة العربية تفيد المعني المقابل للفظة "Citizen" الإنجليزية، وإنما تعني كلمة " مواطن" ابن البلد فقط ، ويعود السبب لغياب فكرة المواطن كمشارك وفكرة المواطنة كعملية مشاركة.[2]

---

[1] بان غانم احمد الصائغ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2013، ص: 7.

[2]. حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دار الوفاء، الإسكندرية، 2012، ص: 68.

وعلى خلاف ما ذهب إليه أصحاب الرأي السابق، نجد أن غالبية الباحثين والمفكرين العرب يذهبون بالقول إلى أن مصطلح المواطنة في اللغة العربية هي أنسب تعبير عن مضمون (Citizenship)، حيث يؤكد كل من" خالد محمد خالد" في كتابه" مواطنون لا رعايا" و " فهمي هو يدي" وكتابه" مواطنون لا ذميون" أن العرب حين اختاروا كلمة مواطنة لترجمة المصطلح (Citizenship) ، قد نجحوا في إيصال المعني حيث أستخدم المفهوم في اللغة العربية للتعبير عن المساواة والعدل والإنصاف لجميع من يحمل جنسية الدولة.

وفي نفس السياق نجد" برهان غليون" في كتابه" نقد السياسة" : الدين والدولة، في معرض دعوته لمبدأ المواطنة، يري أن هذه الفكرة كتحالف وتضامن بين أناس أحرار على أساس المساواة في القرار والدور والمكانة دون تمييز بينهم على مستوي مواطنيتهم و أهليتهم العميقة. لممارسة حقوقهم المواطنية، وكذا ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية، سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد.

وكذلك ذهب" عبد الكريم غلاب" في كتابه" المفاهيم و انحراف التفكير" إلى القول أن الوطن يتيح للمواطن الإقامة، الحماية، التعليم، الحرية.....ولا نقول يمنحها، حيث يلتقي المفهوم الأسمى للمواطن مع المفهوم الأسمى للإنسان، فينقل بذلك مفهوم المواطن إلى مفهوم أشمل وهو المواطنة.[1] ومن خلال العرض السابق، يمكن القول بأن الترجمة العربية لاصطلاح (Citizenship) بمصطلح " المواطنة" كانت ترجمة مقبولة و موفقة.

2- المواطنة وبعض المفاهيم المرتبطة بها:

1.2- المواطنة وحقوق الإنسان:

رغم التداخل الموجود بين مفهومي المواطنة وحقوق الإنسان حيث يتعرض كل منهما للحقوق الأساسية للفرد (كالحريات، العدالة، المساواة.....) سواء كان بوصفه إنسان أو مواطنا، ورغم الارتباط الوثيق بين المواطنة وحقوق الإنسان، غير أنه هناك فروق جوهرية بينهما:

فالفرد يحصل على حقوق الإنسان بمجرد أنه إنسانا، دون الأخذ بعين الاعتبار بلد الإنتماء، في حين أن حقوق المواطنة مضبوطة ومشروطة بالدولة أو الدول (حالة متعددي الجنسية) التي يحمل جنسيتها كما أن مفهوم حقوق الإنسان يحمل حزمة من الحقوق فقط، بينما مفهوم المواطنة يتضمن مجموعة من الحقوق و الواجبات.

كما أننا نجد أن الحماية المقررة لحقوق الإنسان لا تعدوا أن تكون حماية أدبية لا تتعدي الإدانة و الشجب، أما فكرة المواطنة تجعل من كافة السياسات العامة التي تمس مصالح المواطنين، جزءا من مسؤوليات

[1]. : علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص ص : 32، 34

الدولة التي تلتزم بالعمل على تحقيق كل ما من شأنه ترسيخ مبادئ المواطنة النشطة وبخاصة في الدول الديمقراطية [1].

ووفقا لما ورد في عدة مصادر، أن التمييز بين "الإنسان"و"المواطن" ظهر لأول مرة في فرنسا مع بداية الثورة الفرنسية في بيان سييس (Sieyès) الذي نشر عام 1789[2]، فمفهوم المواطنة هو الذي يفعل ويجسد حقوق الإنسان حيث يحولها من نصوص قانونية مجردة إلى منظومة قيمية يمارسها فعليا، ولا يمكن الحديث عن المواطنة إلا في بلد يعترف بحقوق الإنسان ويحترمها.

2.2- المواطنة والوطنية:

المواطنة والوطنية مفهومان متلازمان ومرتبطان ارتباطا وثيقا، فلا يمكن الحديث عن المواطنة ما لم يصاحبها حب الوطن والشعور بالانتماء إليه كما أن هذا الإحساس بالحب والانتماء لا يأتي إلا من خلال التمتع بحقوق المواطنة، فالمواطنة حمولة حقوقية والوطنية حمولة عاطفية وجدانية، ولهذا تعتبر الوطنية أكثر عمقا من المواطنة، حيث أنها تمثل أعلى درجات المواطنة.

إن اكتساب المواطنة يتحقق بمجرد انتساب الفرد لدولة معينة واكتساب جنسيتها، غير أن صفة الوطنية لا تكتسب إلا عندما يشعر الفرد ويحس بانتمائه لهذه الدولة وحبه لها والعمل من أجل تحقيق المصلحة العامة،"فالجانب النفسي والوجداني للمواطنة يتجلي في مفهوم الوطنية.

إن المعنى الحقيقي للمواطنة يعتمد على انتماء الفرد وولائه لوطنه، وهذا يحتم إن تكون المواطنة قائمة على أساسين جوهرين هما المشاركة في الحكم من خلال العملية الديمقراطية و المساواة بين جميع المواطنين واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون كل ذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي أو المركز الاقتصادي أو العقيدة السياسية أو العرق أو الدين أو الجنس أو غيرها من الاعتبارات، فتحقيق مفهوم المواطنة ومعناها مرتبط بشكل وثيق بهذين الأساسين، ومن خلالهما يتحقق انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه، نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب و طاعة

[1]. منير علي قاسم الفيفي، قيم المواطنة لدي طلاب الجامعات السعودية، جامعة أم القرى، كلية التربية، رسالة ماجيستر،2012،ص44

[2]. منير مباركية، مرجع سابق، ص 93.

القوانين والأنظمة. فالمواطنة إذن تشمل جانبين رئيسيين: الجانب المعرفي والوجداني تجاه منظومة القيم، والجانب العملي السلوكي الذي يحتوي الممارسة العملية لمنظومة قيم المواطنة.

3.2- المواطنة والهوية:

إن الهوية في أبسط معانيها هي تلك القواسم المشتركة التي توحد مجموعة من الناس وتميزهم عن غيرهم، وتتجلى الهوية في عدد من العناصر كاللغة، الدين والتاريخ...، فالهوية انتساب ثقافي ومكون تاريخي، أما المواطنة فهي انتساب جغرافي وعقد اجتماعي وسياسي حر بين الأفراد والدولة.

ويقول "توماس همفري مارشال":"المواطنة هي الهوية المشتركة"، فمهما كانت الهويات التي يُظهرها الأفراد أو الجماعات، فإن هوية المواطنة هي التي تمثل القاسم المشترك بين جميع أفراد المجتمع[1]، فتؤسس الهوية لصيغة انتمائية للوطن يكون ترتيب الأولويات فيها في طول أولويات الأمة و مصالحها العليا. وهذا بالطبع ما يجب أن تقوم به الهوية الجامعة للأبعاد الثقافية و القيمية والعقدية وغيرها فهي من جهة تشكل شخصية الفرد والمجتمع وتعزز من انتمائه للزمان والمكان الذي تحده حدود جغرافية ترسم له وطنا, ومن جهة أخرى ترتب له أولوياته لتكون في طول أولويات الأمة.

ويرى" ويل كيميلكا" بأن المواطنة المتعددة الهويات والثقافات لا تتنافى ومبادئ الديمقراطية، ويستند في ذلك على التجربة الكندية والأمريكية[2].فالهوية تحدد ثقافة وعادات وتقاليد وقيم وعقيدة الإنسان وتصوغها في أطر تكرس من انتمائه لهذه الثقافة والقيم والعقيدة على المستوى المعنوي وتضيف له انتماء جغرافي مكاني تحده الحدود الجغرافية، وزماني تحده الحدود الاجتماعية بقيمها وعاداتها وتقاليدها وتفرض عليه صبغات معينة تصبغ بها هويته. و ترتبط الهوية بالمواطنة ولا تنفصل عنها، ولذلك فإن التركيز على عناصر الهوية المشتركة – التاريخية والثقافية – بين أبناء الوطن الواحد يغذى الإحساس بالمواطنة والانتماء والاندماج الوطني. يرتبط بذلك أهمية التركيز على عناصر الهوية المشتركة التي تعلو على الهويات الجزئية كالدين أو اللون أو العرق أو النوع أو الانتماء لمنطقة جغرافية قد تكون لها خصائصها الثقافية الجزئية.

---

[1]. حمدي مهران، مرجع سابق، ص: 107

[2] : will kymlicka, la citoyenneté multiculturelle: une théorie libérale du droit des minorités, paris, édition la découverte, 2001, p:152.

4.2- المواطنة و الانتماء:

إن الانتماء كي يكون قومياً إنسانياً لابد من إدراكه في الماضي والحاضر واستشراف المستقبل، ويكون من خلال وعيه تاريخياً [1]. و يمثل موضوع المواطنة جزءاً من الهوية والمفاهيم المختلفة التي ارتبطت بها، فكرياً وثقافياً وسياسياً. وهي شكل أساس الانتماء ومنبع الوطنية، بوصفها مفهوماً شاملاً للأبعاد المادية والمعنوية للفرد المواطن. ومن هذا المنظور يصبح الوطن كياناً مشتركاً بين الناس له هوية تميزه عن الأوطان الأخرى، ومن هنا برزت فكرة "الوطنية"، والشعور بالانتماء إلى الوطن، وهو –كما يفهمه البعض- مصطلح غربي انتقلت بذوره من مطاوي العلوم الإنسانية، وأصول المدنية الحديثة[2].

وبهذا يغدو الانتماء الإطار التاريخي والمعرفي الذي انطلق منه، وساهم في تكوين الوجدان الوطني[3]. والانتماء هو شعور ذاتي لدى المواطن، يدرك من خلاله أنه جزء من هذا الوطن، ينتمي إليه بحكم الميلاد على أرضه وارتباطه بأهله بروابط وثيقة ومصالح مشتركة، وهذه الحياة المشتركة في إطار الجماعة تقتضي تشكيل دولة تتميز بوحدة سياسية متكاملة ذات سيادة ومؤسسات ولها تعبير قانوني ومادي مرتبط بالماضي المشترك للأفراد ويتصل بالحاضر ويتطلع إلى الانتماء إلى الوطن. فمبدأ المواطنة يعتمد على الانتماء الأفراد إلي مجتمع سياسي معين (الدولة)، هذا المجتمع السياسي يعترف لهم الحقوق و الواجبات، كما يستفيدون من الحماية من الأخطار الداخلية و الخارجية و يعترف لهم بالمكانة الاجتماعية

---

(1) ديب أبو لطيف: الوعي والانتماء، مطبعة الصباح، دمشق 1986، ص: 15.
(2) وليم الخازن: شعر الوطنية في لبنان، والبلاد العربية، دار المشرق، بيروت، 1986، ص239.
(3) عبد القادر الشاروني: السلفية والوطنية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ط5، 1985، ص33.

5.2– المواطنة والديمقراطية:

تعد الديمقراطية من أهم المفاهيم التي تتداخل وتتكامل مع الحقل الدلالي لمفهوم المواطنة، لأنه لا يمكن أن توجد هناك ديمقراطية بدون مواطنين أو مواطنة، فالممارسة الديمقراطية تتطلب وجود فاعلين اجتماعيين يمثلون المواطنين في المجتمع ويمارسون ممارسة فعلية لجميع الحقوق ذات الصلة بالمواطنة، والتي من أهمها الممارسة الحرة والطوعية للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبشكل عام، فالمفهومان في صياغتهما النظرية المجردة متوافقان، ويتسمان بالاعتماد المتبادل، ومع ذلك تشير أدبيات الموضوع إلى الطبيعة الجدلية للعلاقة بينهما في بعدهما الواقعي، فالديمقراطية والمواطنة هما وجهان لعملة واحدة. أما عن حقوق المواطنة فهي تخص فقط المواطن الحامل للجنسية سواء كانت هذه الجنسية أصيلة أو مكتسبة، وحقوق المواطنة الرئيسية تتعلق بالمساواة بين جميع المواطنين والفرص المتساوية لجميع المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية والعامة، أي أن ركني المواطنة هما المساواة والمشاركة، وفي نفس الوقت فإنه يترتب على المواطنة حقوق وواجبات..والحقوق تسبق الواجبات وكما قلنا فأن كل حقوق الإنسان تطبق على المواطن أي أن المواطن يجب أن يتمتع بكافة حقوق الإنسان الأساسية وأيضا يتمتع بحقوق المواطنة، ونظرا لوجود فئات ضعيفة من المواطنين يجب العمل على دمجها بشكل أسرع في المنظومة الوطنية فقد اتفق المجتمع الدولي على إضافة حقوق خاصة للمرأة والطفل والأقليات بهدف تعزيز وضعهم داخل أوطانهم وكذلك المساهمة في تسريع عملية الاندماج الوطني[1].

[1] مجدي خليل، حقوق المواطنة، مقال على الموقع: http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=3555

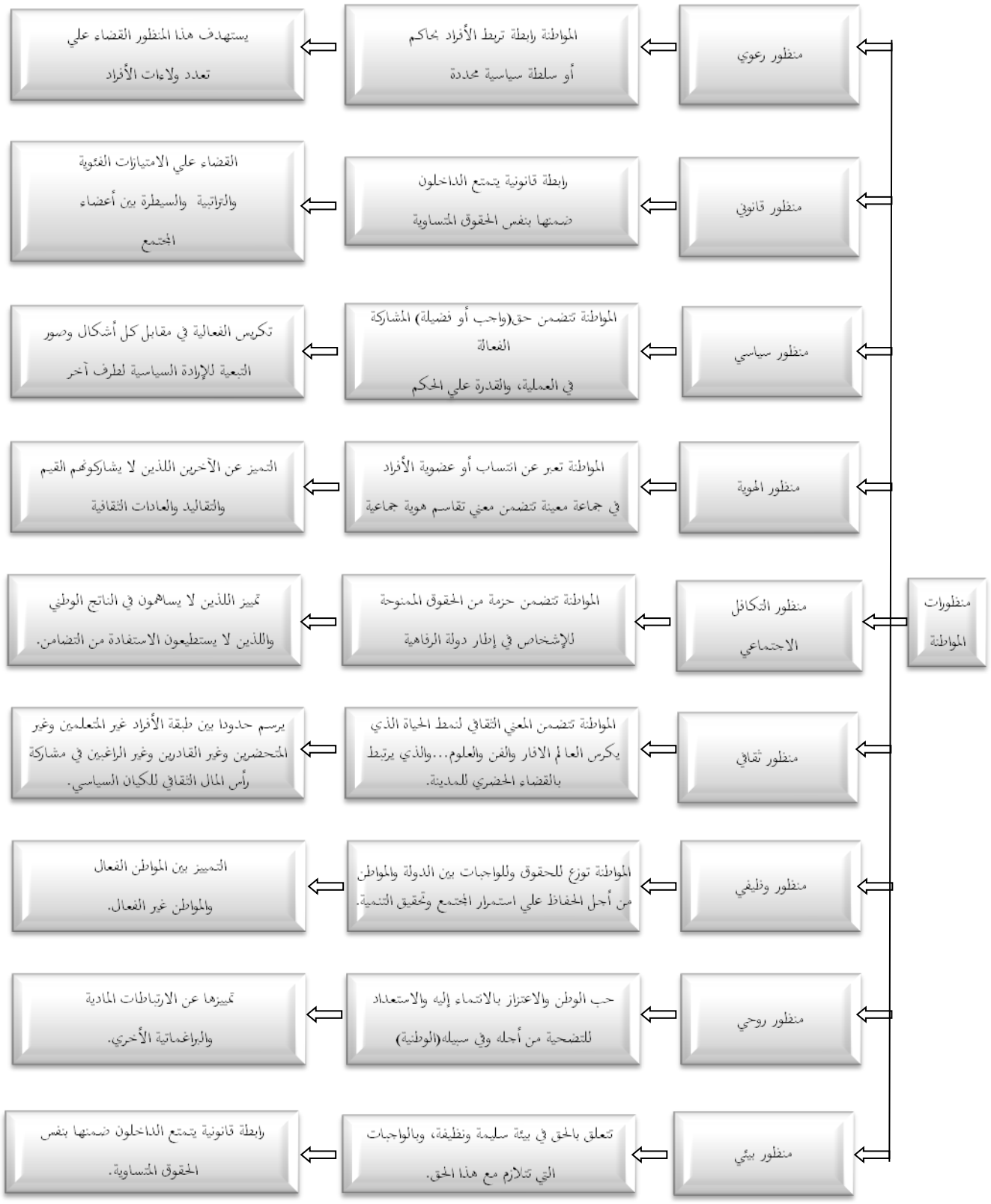

الشكل رقم(03): مقاربات ومنظورات تعريف المواطنة (المنظور والتعريف والمسوغات)

المصدر: منير مباركية، مرجع سابق، ص: 73.

ثالثًا: **المسار التاريخي لمفهوم المواطنة:**

إن المتأمل لتاريخ الفكر الفلسفي السياسي يدرك أهمية الموروث الثقافي الذي يحمله مفهوم " المواطنة "، ومدي التطور الذي لحق به عبر العصور، فالمواطنة تعبر عن التركيبة الثقافية والسياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في كل فترة من الفترات. وسنحاول من خلال الآتي أن نحدد ما تميزت به المواطنة في كل حقبة، وكذا التطور الذي لحق بالمفهوم تاريخيا.

1. المواطنة عند اليونان (مواطنة دولة المدينة): (City–state Citizen ship)

يعد الإغريق الآباء الروحيين للفكر الديمقراطي، ولعل مفهوم المواطنة أحد المفاهيم السياسية الذي ظهر بين أحضان الديمقراطية اليونانية القديمة، التي قدمت مثالا ديمقراطيا يُحتذى به في تلك الفترة.

لقد كانت المواطنة اليونانية نتاجا لنظام الطبقات الذي كان منتشرا داخل الدولة المدينة "الهيلوتيون" (Helots)، "البريويكويون" (Perioikois)، الإسبرطيون (Spartiates)، وكانت طبقة الإسبرطيون هي الطبقة الأعلى الحائزة على كافة حقوق المواطنة.

المواطنة وفقا لهذا النظام الطبقي لم تكن حقوقا موحدة للجميع ولا واجبات ملزمة للجميع، وإنما منظومة لتقسيم الامتيازات والمسؤوليات بين أبناء الدولة بحسب مراكزهم الاجتماعية وما يشغلونه من وظائف،[1] وكان المواطنون هم الأسياد دون طبقة العبيد. حيث كان الرجال الأحرار وحدهم مواطنين حقيقيين دون النساء والأطفال والأجانب. فمفهوم المواطنة عند اليونان كان مفهوما محدودا، بحيث لم يكن متاحا إلا لقلة من سكان أثينا ولا يشير إلا لالتزامات المواطنة دون الحقوق.

ويعتبر " أرسطو طاليس " أكثر الفلاسفة المهتمين بموضوع السياسة بصفة عامة، والمواطنة بصفة خاصة، في كتابه " السياسة "، حيث أعتبر " أرسطو " أن المواطن هو من يصلح أن يكون حاكما أو قاضيا، بحيث أنه لا تنطبق المواطنة إلا على الأثرياء من أبناء الطبقات العليا والأسر العريقة، ممن لا يعملون لكي يكسبوا رزقهم، بل من المشتغلين بالسياسة. فوصف المواطن عند " أرسطو " لا يرتبط بالحرية فقط، وإنما بالثراء والسيادة والقدرة على ممارسة العمل السياسي. وبهذا يكون أرسطو قد صبغ مفهوم المواطنة بصبغة طبقية واضحة[2].

---

[1]. حمدي مهران، مرجع سابق، ص 147.
[2]. نفس المرجع، ص: 157.

ولقد عرف أرسطو المواطن: بأنه من "يكون له حق الاقتراع في مجالس الدولة، و الاشتراك في ممارسة السلطة، و نقيض المواطن عنده هو الساكن أو المقيم"[1]، و يعكس هذا التعريف مدى اهتمام المواطن الأثيني بممارسة حقه السياسي سواء بصفته عضوا في جمعية المواطنين أو بمساهمته في إقرار العدالة من خلال اشتراكه محلفاً أو قاضياً في المحاكم. و قد اعتزاز الأثيني بنظامه السياسي حداً جعله يعتبر المشاركة في الحياة السياسية للمدينة من أهم المبادئ التي يجب الحرص عليها.

2- المواطنة عند الرومان :

تعتبر مواطنة روما امتداد للمواطنة الإغريقية، حيث طالها بعض التغيير لأسباب استجدت حين انتقل المفهوم من أثينا إلى روما[(2)]، حيث ركز الرومان على الجانب القانوني في تحديد من هو المواطن، خاصة حين امتدت رقعة الإمبراطورية الرومانية لتشمل مساحات واسعة وأصبحت الحاجة ماسة إلى قانون يحدد من المواطن في روما عن سواه، فأصدر الإمبراطور كاراكالا (Caracalla)، دستوره الذي نص على أن كل رجل حر في الإمبراطورية الرومانية هو مواطن روماني، حيث أن التوسع الجغرافي الروماني والحاجة إلى ولاء المقاطعات والمحميات البعيدة كان عاملا مساعدا لتعميم حقوق المواطنة وواجباتها على كل أجزاء روما، كما تم استبعاد العبيد والنساء والأطفال. إن المواطنة الرومانية لم تكن متعلقة بالمشاركة السياسية، كما كان عليه الشأن زمن الإغريق بقدر ما كانت وضع قانوني يشير إلى الحماية في ظل سلطة القانون.

3- مواطنة الإيمان (Citizenship of faith) :

إن صورة المواطنة في الحقبة الوسيطية لم تكن على صورة واحدة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، حيث يمكن التمييز بين وضعين مختلفين للمواطنة في كل من الحضارتين الأوروبية والحضارة الإسلامية العربية في الشرق.

1.3- المواطنة في المسيحية :

في القرن الرابع الميلادي اعتنقت الإمبراطورية الرومانية المسيحية كديانة رسمية لها، و أصبحت الكنيسة تتدخل في كل شؤون الإمبراطورية بالإضافة إلى إشرافها على الحياة الروحية لكل أفراد الدولة من المسيحيين.

فالكنيسة وحدها لها الحق في توضيح واجبات الأفراد تجاه بعضهم البعض، وكذا العلاقة بينهم وبين الدولة، بحكم أن الكنيسة تستمد سلطتها من الله مباشرة، وسلطة الدولة تستمد من الكنيسة.

---

[1] . قايد ديان، المواطنة و العولمة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،ط1، مصر، 2008، ص: 18.

[(2)]. حمدي مهران، مرجع سابق ، ص : 159

وقد ربط القديس " أوغستين "،(Augustine) في كتابه " مدينة الله " بين العقيدة أو الإيمان المسيحي وبين الحصول على المواطنة في مدينة الله[1].

ومدينة الله في نظر " أوغسطين " تشمل كل المؤمنين بالمسيح أينما كانوا على وجه الأرض.

فمواطنة الإيمان المسيحي كانت تتحدد بحسب الوضع الاجتماعي للفرد، ونظام الطبقات الإقطاعي السائد في تلك الحقبة، حيث كان الكهنة يستفيدون من أصحاب المال وملاك الأراضي والذين هم بدورهم يقومون باستغلال العبيد. فعادت قيم المواطنة إلى صبغة الأقلية الأرستقراطية كما كانت عليه في العهد الأثيني، فلم تمنح حقوقاً تذكر، وإنما على العكس، طالبتهم بالطاعة والخضوع وقبول العبودية وكانت المرأة مهضومة الحقوق و اعتبرت إنسان من الدرجة الثانية[2].

2.3- المواطنة في الإسلام :

من الواضح أن مفهوم المواطنة المبنية على الإيمان في الغرب المسيحي تتشابه مع المفهوم الإسلامي من حيث ربط كل منهما صفة المواطن بصفة الاعتقاد الديني، فالفرد المسلم في الدولة الإسلامية هو المواطن، وأن حقوقه والتزاماته كمسلم هي نفسها حقوقه والتزاماته كمواطن.

حيث لم تعرف المواطنة، عبر التاريخ القديم، أسمى صورها النظرية والعملية مثلما عرفته في العهد الأول للإسلام، مباشرة مع نزول الوحي على الرسول الكريم- صلي الله عليه وسلم- وبعد الهجرة إلى المدينة المنورة، حيث وضع أول " دستور مكتوب " للدولة الإسلامية الناشئة والمتمثل في " صحيفة المدينة " [3]. ففي صحيفة المدينة كفل رسول الله صلى الله عليه و سلم حق المشركين و كذا أصحاب الكتب السماوية السابقة حرية الاعتقاد على أن لا يمارس هذا الاعتقاد في المجتمع بشكل علني ولا يدعو إليه وأن يكون مواطنا داخلا في نسيج المجتمع المسلم له حقوق وعليه واجبات,وهو ما يوحي بضرورة الالتزام بقانون الدولة من جهة المواطن والتزام الدولة بحفظ حرية المواطن طالما هي لا تضر بأمنها واستقرارها وتقوض مبناها,ومراعاتها لحقوق جميع مواطنيها دون تمييز عرقي أو ديني أو غيره.

ولقد جاء الإسلام بما يحمله من مساواة وعدل في الحقوق والواجبات كمبادئ جوهرية، أكد عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في أكثر من موضع، كقوله تعالي" إن الله يأمر بالعدل والإحسان "[4]، وقوله عز وجل " يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم "

---

[1]. نفس المرجع السابق، ص : 184، 185.
[2]. نفس المرجع، ص : 189.
[3]. نفس المرجع السابق، ص : 85.
[4]. سورة النحل، الآية: 90.

[1]، وكذلك قوله تعالي: " يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين أو الأقربين "[2]. وقد كان أمر الله بالعدل والإحسان والمساواة عاما شاملا لكل خلقه دون تخصيص أو تمييز بين طائفة دون أخرى، أو بين مسلم وكافر أو رجل و امرأة، فالكل سواسية أمام عدالة الخالق.

كما سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في الثواب والعقاب، دون النظر إلى اختلاف الجنس حيث يقول جل جلاله: " ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا"[3] وقوله تعالي: " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءا بما كسبا نكلا من الله والله عزيز حكيم"[4].

غير أن عجز المسلمين في عصرنا هذا عن نقل مواطنتهم إلى حيز التطبيق والعمل الفعلي، رغم ما كفل الإسلام من حقوق و ألزمه من واجبات، إلا أن عملية تجسيدها على أرض الواقع لم تحدث بالشكل الكافي لصنع مواطنة إسلامية معاصرة وحقيقية.

فالمواطنة الإسلامية كانت قائمة على الإيمان، بحيث يعيش المسلم المواطن في الدولة الإسلامية حائزًا لحقوقه، ملتزما بواجباته مساويا لكل من يشاركه في الايمان والعقيدة، فالمرأة مثلا كانت محرومة من مواطنتها طيلة العصور الغابرة، أصبحت في الإسلام حائزة لحقوقها مؤديةً لواجباتها كمواطنة كاملة الأهلية.

4- مواطنة العصور الوسطى : (Citoyenneté du Moyen Age)

إن مفهوم مواطنة دولة المدينة الذي كان سائدا في الحقبة اليونانية والرومانية قد اختفى فعليا في أوروبا خلال حقبة العصور الوسطى وحل محله نظام إقطاعي للحقوق والواجبات. غير أن هذا الاختفاء لم يكن تاما وإنما ظلت هناك صورة باهتة له في عدد من المدن الإيطالية والألمانية المستقلة، كتعبير عن نوع من الحصانة والامتياز أمام سلطة كبار النبلاء من الإقطاعيين[5].

فبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية أصبحت الكنيسة على رأس الهرم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وجعل أفراد الشعب في القاعدة، حيث كانت الكنيسة تستمد سلطتها من الله مباشرة، والملك يستمد سلطته من الكنيسة، ويستمد النبلاء بدورهم سلطتهم من كونهم ملاك أراضي يدعمون الملك بالمال والجند والسلاح، أما باقي أفراد الشعب فعليهم الطاعة والخضوع لاعتقادهم أن الله يمنح السلطة لمن يشاء. وفي ظل هذا النظام السائد تراجع

---

[1]. سورة الحجرات، الآية: 13.
[2]. سورة النساء، الآية: 135.
[3]. سورة النساء، الآية: 124.
[4]. سورة المائدة، الآية: 38.
[5]. حمدي مهران، مرجع سابق، ص : 189.

مبدأ المواطنة في الفكر السياسي الغربي بصفة عامة طوال ما اصطلح على تسميته في أوروبا بالعصور الوسطي التي امتدت من 300 إلى 1300 بعد الميلاد [1].

5- مواطنة الدولة القومية (المواطنة التعاقدية):

إن ظهور الدولة القومية قد ساعد الفكر الغربي على الاتجاه وجهة ديمقراطية منذ بدايات القرن السابع عشر، وإن السعي نحو إيجاد إطار سلمي مستقر لتداول السلطة من خلال مناقشة قضايا لم تكن مطروحة من قبل مثل حقوق المواطنين وحرياتهم، وكذا تكوين مؤسسات تضمن التفاعل بين القوي الاجتماعية المختلفة، قد ساعدت في بلورة أهم الأفكار والمبادئ التي ركزت عليها كتابات فلاسفة العقد الاجتماعي. وقد نالت المواطنة في تلك الفترة حظها من البحث، فقد ظهرت صورة جديدة من صور المواطنة يمكننا أن نسميها بالمواطنة التعاقدية[2].

"فتوماس هوبز " (1588م-1679م)، كان يري بأن العالم عبارة عن فوضي وهمجية قبل إبرام العقد، حيث تكون هناك حالة حرب يكون فيها الجميع ضد الجميع من أجل الظفر بالحقوق الطبيعية للفرد، ولتخطي هذه الفوضى والهمجية في الحصول على حقوقهم كان على الأفراد وبإرادتهم الحرة أن يقرروا التخلي عن حقوقهم ويقبلون الخضوع للقانون، في مقابل أن ينعموا بالعيش في مجتمع متمدن ويصبحون بذلك مواطنين.

فالمواطنة عند "هوبز" هي الخضوع للقانون ولا دور لهم في الحكم ولا حقوق لهم. فالمواطن يختار أن يعيش بلا حقوق كي يحظي بالأمان، كما جعل" هو بز " الحاكم خارج إطار التعاقد فهو غير مسؤول أمام مواطنيه.

أما مواطنة جون لوك (1632م_1704م) فقد اعتبر أن وظيفة الدولة الأولي هي الدفاع والمحافظة على الحقوق الطبيعية للأفراد (الحق في الحياة، حق الحرية، حق التملك)، كما أكد " لوك " على أن طرفي العقد هما المواطنون من جانب ومن يختارونه كحاكم من جانب آخر، مما يعني أن الحاكم مسؤول أمام المواطنين.

وبذلك يكون " لوك " قد عمل على تصحيح مسار المواطنة، فكان أكثر ما ركز عليه هو صنع المواطن الإيجابي. فالمواطنة التي قدمها " جون لوك " تعد نموذجا أوليا لمفهوم المواطنة الحديث، حيث نجد أن المواطنين من صنع المجتمع، ولهم حقوق طبيعية، وعليهم مسؤوليات تشريعية، وتنفيذية. فالمواطن عند "لوك" له دورا إيجابيا، وفي هذا يقول حمدي مهران [3]:<< لقد استطاع "جون لوك " أن يعيد المنظور الإيجابي للمواطنة التي كانت قائمة في دولة المدينة اليونانية القديمة، ولكن بصورة أكثر منهجية وإيجابية >> .

---

[1]. علي خليفة الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص : 22.
[2]. نفس المرجع، ص: 210.
[3]. حمدي مهران، مرجع سابق ص: 214.

أما بالنسبة للفيلسوف الفرنسي " جان جاك روسو " (1712_1778م) فقد ساند مبدأ المواطنة من حيث التركيز على واجبات المواطن و مسؤوليته بوصفه مشاركا في صنع المجتمع عن طريق العقد الاجتماعي، فالشعب الذي أنشأ المجتمع لديه الإرادة العامة التي تعبر عن الصالح العام، وشدد على أن يكون الشعب هو صاحب السيادة.

فالمواطن عند " روسو " يتحمل كل السلطات الممكنة في الدولة، ولا يجوز له أن يتنازل عن السلطة التي لا تتجزأ لأنها تعبر عن الإرادة العامة للأفراد، فالفرد بعد أن تعاقد على إنشاء المجتمع، فإنه يتحول تلقائيا إلى مواطن وليس في وسعه أن يتراجع، فالمواطن عند " روسو " يمثل صورة الإرادة العامة الغير قابلة للتجزئة، ويمثل السيادة التي لا يمكن له لأن يتخلى عنها. وبهذا التصور يربط " روسو " مفاهيم الحرية والمساواة والمواطنة والمشاركة برباط واحد هو العقد الاجتماعي، و اذا كان هذا هو الشكل التعاقدي البسيط من عادات البشر الاجتماعية الفطرية فهو يشكل سر ظهور المجتمع السياسي (الدولة) [1].

6– مواطنة الحقوق : (مواطنة دولة الرفاهية، القرن20)

يرجع الباحثون ظهور مفهوم مواطنة الحقوق إلى قرابة قرنين من الزمان: من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين، ولعل الحدث الأبرز في أوروبا خلال تلك الحقبة هو قيام الثورة الفرنسية (1789م) والتي جعلت من مبدأ المواطنة جزء لا يتجزأ من مبادئ القومية وهذا من خلال إصدار "الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن" الذي أقر حقوق المواطنة في إطار الدولة.

كما أن للطبقة الرأسمالية الأثر البالغ في انتشار مفهوم المواطنة، التي صبغت المفهوم بصبغة فردية ليبرالية، وذلك بإعطاء الفرد مكانة قبل الدولة، وبهذا تصبح العلاقة فردية بين الدولة وكل عضو منتمي إليها، كما لعبت الحركات العمالية والأحزاب المناصرة لحقوق الطبقة العاملة الدور الأبرز في الدفاع عن حقوق العمال بوصفها جزءا من حقوق المواطنة[2]. وبهذا أصبحت الحقوق والحريات المدنية من بين أهم الأشياء التي على الدولة تقديمها للمواطنين، وأصبح الحديث عن الحقوق هو العلامة المميزة للفكر السياسي في القرن العشرين، كما ارتبط الحديث عن المواطنة بالدولة القومية وبروح الانتماء إلى الأمة المكونة للدولة، كما كان للحربين العالميتين الأولي والثانية الأثر الواضح في حدوث تطور لمفهوم المواطنة خاصة بعد الأضرار التي لحقت بشعوب العالم جراء هذه الحروب، مما جعل سقف المطالب يرتفع من أجل تدخل الدولة لدعم الطبقات الفقيرة باسم المواطنة. كما اندفعت الحركات

[1]. عاطف أبو سيف، المجتمع المدني و الدولة، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2005، ص: 10.
[2]. حمدي مهران، مرجع سابق ، ص: 224.

النسوية العالمية للمطالبة بحقوق المواطنة للمرأة بوصفها مواطن كامل الحقوق في الدولة الحديثة، ضف إلى ذلك سعي المنظمات المناهضة للتمييز العنصري وحقوق الأقليات داخل المجتمع تحت مظلة المواطنة.

استفاد مفهوم المواطنة بشكل واضح من فكرة الحقوق التي بدأت مع الحقوق الطبيعية للفرد ثم تحولت إلى حقوق الإنسان وأصبح الحديث عن الحقوق هو العلامة المميزة للفكر السياسي العالمي في القرن العشرين. وعليه فانه لم يتم خلق مفهوم المواطنة و المفاهيم المصاحبة له دفعة واحدة، فقد كان تطور الأحداث يسير ببطء و لكن بثبات نحو علمنة المفاهيم الكبرى التي تؤسس لعلاقة الأفراد ببعضهم و بعلاقتهم بالسلطة السياسية و الدينية[1].

7- المواطنة العالمية:

لقد تأثر مفهوم المواطنة بفكرة العولمة منذ ظهورها، وأخذ هذا المفهوم بالتوسع ليعبر حدود الدولة القومية، وبات مفهوما عالميا خاصة مع ظهور الشركات العالمية المتعددة الجنسيات[2]، وتطور وسائل الاتصال والنقل، والتجارة العالمية وبروز الاتحادات الدولية المختلفة، حيث أخذت الدول تفقد السيطرة تدريجيا وأضحت عاجزة عن فرض سيطرتها الداخلية لصالح المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والحشد الهائل للاتفاقيات الدولية التي أصبحت ذات تأثر كبير في حياة المواطن، وبشكل يجعل المواطنة العالمية حقيقة مفروضة، برغم مقاومة الدول القومية لها من خلال محاولات إعادة بعث الروح الوطنية والهوية القومية للدفاع عن سيادتها أمام الرؤية العولمية لمفهوم المواطنة في القرن الواحد والعشرين.

[1].) عاطف أبو سيف، مرجع سابق، ص: 10.

[2] . كمال عبد اللطيف، المواطنة و التربية علي قيمها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، سبتمبر 2012. ص: 25

رابعا **: عناصر المواطنة:**

1- القيم :

يرتكز مفهوم المواطنة على أربعة قيم محورية وهي [1]:

1.1- قيمة المساواة :

وتشمل المساواة في التعليم، العمل، الجنسية و المعاملة المتساوية أمام القانون....إلخ.

2.1- قيمة الحرية :

وتشمل حرية الاعتقاد ، حرية ممارسة الشعائر الدينية، حرية التنقل داخل الوطن ، حرية التعبير....إلخ

3.1- قيمة المشاركة :

وتشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة ، أو الاحتجاج السلمي، حق الإضراب، حق التصويت في الانتخابات....إلخ

4.1- قيمة المسؤولية الاجتماعية :

تشمل العديد من الواجبات مثل دفع الضرائب، الخدمة العسكرية، احترام القانون واحترام الحرية الفردية والخصوصية.....إلخ.

فالقيم بوصفها الإطار الفكري لمجموعة المبادئ الحاكمة لعلاقات الفرد بالدولة من جهة، وعلاقات الفرد مع باقي أفراد المجتمع من جهة ثانية تمثل الجانب الإنساني لمفهوم المواطنة وقد يضاف إليها : الانتماء، العدل، الولاء وغيرها من قيم حب الوطن. فالمواطنة

2- حقوق المواطنة و التزاماتها :

إن المفهوم المعاصر للمواطنة يعبر عن خليط متجانس من الحقوق والواجبات المتلازمة والمتكاملة، فلا يمكن المطالبة بإقرار الحقوق وفي نفس الوقت رفض أداء الواجبات على الأقل من الناحية النظرية، مما يجعل مفهوم المواطنة يتضمن بعدا وظيفيا يترتب عليه حقوق والتزامات يؤديها كل فرد للآخر، وهذه الحقوق والالتزامات تحميها دساتير الدول وتكرسها قوانينها وتشريعاتها، ليحفظ الوطن حقوق المواطن، وأن يؤدي كل مواطن واجباته تجاه وطنه.

[1]. منير مباركية ، مرجع سابق ، ص75.

1.2- حقوق المواطنة :

تشتمل حقوق المواطنة على حزمة من الحقوق المدنية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، فهي تخص جميع المواطنين الحاملين لجنسية الدولة التي ينتمون إليها، سواء كانت هذه الجنسية أصلية أو مكتسبة.

فالمواطن يجب أن يتمتع بكافة حقوقه الأساسية- حقوق الإنسان- بالإضافة إلى حقوق المواطنة، وفيما يلي بعض حقوق المواطنة

1.1.2- حقوق المواطنة المدنية :

وتتضمن حق المواطن في الحياة، عدم إخضاعه للتعذيب، الإحاطة بالكرامة، ضمان الحرية لكل مواطن طالما لا تخالف ولا تتعارض مع القوانين، الحق في الأمن، الحق في الملكية، الحق في حرية التنقل داخل تراب لوطن، حرية الإقامة داخل الوطن، حرية المغادرة والعودة للوطن، المساواة أمام القانون والقضاء، حرية الفكر الدين....الخ.

2.1.2- حقوق المواطنة السياسية :

وتتمثل في حرية الترشيح والترشح للانتخابات، حق العضوية في الأحزاب السياسية، الحق في تقلد المناصب السياسية، حق التعبير عن الرأي أو الموقف السياسي، الحق في إنشاء أو الانضمام إلى الجمعيات والحركات ذات الطابع السياسي، الحق في المعارضة بالطرق السلمية المتاحة....إلخ.

3.1.2- حقوق المواطنة الاجتماعية :

وتشمل حقوق المواطنة الاجتماعية أساسا: الحق في التعليم، الحق في الخدمة الصحية، الحق في الحماية الاجتماعية، الحق في المسكن، الحق في المساعدة الاجتماعية، الحق في العمل....إلخ

4.1.2- حقوق المواطنة الاقتصادية :

وهي تضم حق الملكية الفردية، حق التصرف في الأملاك الخاصة، الحق في العمل في ظروف ملائمة وصحية، الحرية النقابية، الحق في الإضراب، الحق في الترقية، الحق في أجر عادل ومنصف.....الخ.

5.1.2- حقوق المواطنة البيئية :

الحق في محيط نظيف، الحق في بيئة صحية.....الخ.

ويشير الباحث أن هذه الحقوق جاءت على سبيل الذكر لا الحصر، وهذا لصعوبة حصرها وتعدادها وكذا ترابطها مع بعضها البعض وتلازمها، مع وجود اختلاف بين الدول والثقافات في تقديم إحداها على الأخرى[1].

[1]. منير مباركية ، مرجع سابق ، ص : 71.

فالقاسم المشترك في مفهوم الحقوق هو مساواة جميع المواطنين في التمتع بها بغض النظر عن مراكزهم الاجتماعية، السياسية، الدينية أو العرقية.

2.2- التزامات المواطنة :

تعتبر الواجبات والالتزامات النصف الثاني من المواطنة، بينما الحقوق تشكل النصف الأول منها[1]، فالحقوق والالتزامات هما وجهان لعملة واحدة، لأن وجود الحقوق يؤدي بالضرورة إلى وجود الواجبات، وهذا لأن حقوق الفرد هي التزامات –في المقابل- على فرد آخر. وتنقسم الالتزامات إلى قسمين أساسيين : فالقسم الأول نسميه بالالتزامات القانونية أو الواجبات وهي تنفذ عن طريق الدولة ومدعومة بنظام من العقوبات، أما القسم الثاني فنسميه بالالتزامات الأخلاقية أو الطوعية وهي نابعة من داخل الفرد وتكون مبنية على مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تشبع بها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية ولا تكون مرتبطة بجزاء كما لا تتدخل الدولة مباشرة في فرضها.

1.2.2- الالتزامات القانونية: (الواجبات)

مثل دفع الضرائب، أداء الخدمة العسكرية، الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة...الخ

2.2.2- الالتزامات الأخلاقية: (الطوعية)

إن أهم صور الالتزام الأخلاقي هو المشاركة الفاعلة للمواطن في الحياة السياسية والنقد البناء لها فالمواطنة وظيفة يتحتم على المواطنين القيام بأعبائها وهو ما عبر عنه " جيمي كارتر " الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية حينما انتهت مدة رئاسته وعودته إلى ولايته قائلا: "إنه عاد إلى أعلى وظيفة في الدولة وهي وظيفة مواطن"[2] .

---

[1]. حمدي مهران ، مرجع سابق ، ص : 298.

[2] : سعيد عبد الحافظ، المواطنة، مؤسسة الحوار الإنساني، 08 نوفمبر 2012، موقع: www.hdf-iq.org

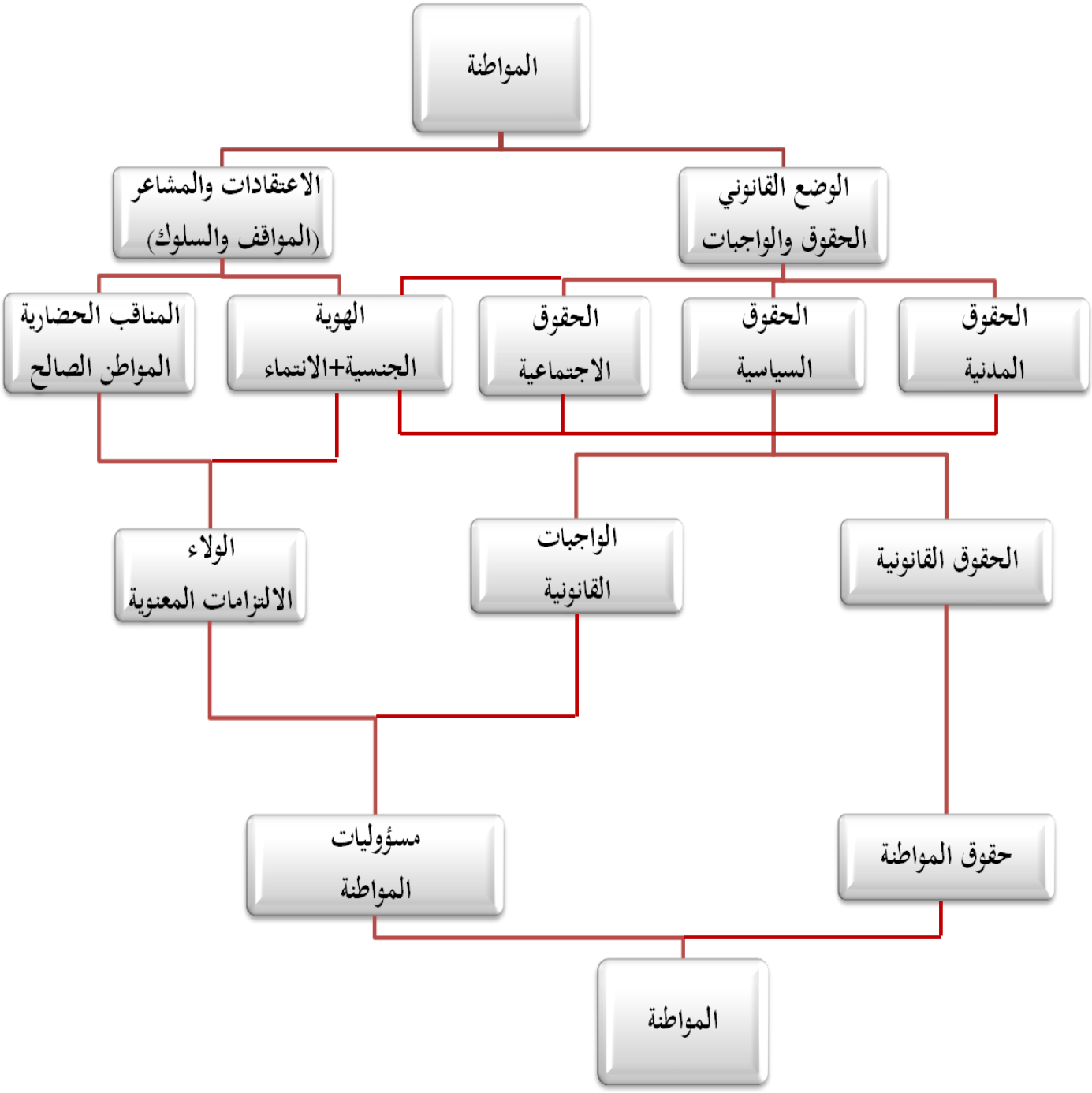

شكل رقم (4) : نموذج يبين حقوق المواطنة وواجباتها.

المصدر: على خليفة الكواري، المرجع السابق، ص: 32.

خامساً: مستويات المواطنة :

لقد ارتبط مفهوم المواطنة من حيث النشأة والتطور بظهور الدولة القومية مما، جعل تناول المواطنة وسياساتها باعتبارها سياسة عامة وطنية، فهي تدرس وتطبق على مستوي وطني. ولكن بحكم وجود تفاوت في تطبيق المواطنة والتوازن بين أبعادها من دولة إلى أخرى....أصبحت أدبيات المواطنة تطرح أسئلة وإشكاليات حول مدى صلاحية " المنظور الجغرافي " للمواطنة الذي يتخذ من الدولة الوطنية وحدة تحليلية أساسية[1]، فأصبح ينظر إلى المواطنة على أنها تتم على مستويات عدة داخل الدولة الواحدة.

1- المواطنة المحلية: (Local Citizenship)

على الرغم من أن سياسات المواطنة ترسم على مستوي وطني، غير أن عملية تجسيدها فإنها تمس جميع ربوع الوطن الواحد بشكل محلي، حيث نجد عند الفرد الحب والولاء والشعور بالانتماء إلى مدينته أو قريته بالدرجة الأولي ومنها الولاء إلى الوطن، كما أن المواطن يمارس حقوقه وواجباته المواطنية على المستوي المحلي من خلال انتخابات المجالس المحلية والعضوية في الأحزاب الوطنية من خلال مكاتبها المحلية، ناهيك عن تطبيق مشاريع التنمية الوطنية على المستوى المحلي قبل الوطني، وأصبح المواطن مطالبا بالمشاركة في الشؤون العامة والحياة السياسية المحلية، والمطالبة بحقوقه أولا على هذا المستوي قبل المستوي الوطني[2].

2- المواطنة القومية أو الوطنية: (National Citizenship)

وتتمثل في انتماء الفرد لبلد معين (دولة) تمثل الوطن له-وهي أساس هذه الدراسة- وهي المواطنة التي سادت منذ ظهور الدولة القومية، وما يصحبها من حدود جغرافية يحكمها نظام سياسي يعطي للمواطن مجموعة من الحقوق، ويفرض عليه حزمة من الواجبات يؤديها الفرد اتجاه وطنه وكذا اتجاه غيره من المواطنين كاحترام الآخر والتضحية والولاء والانتماء إلى وطنه.

3- المواطنة الإقليمية:(Régional Citizenship)

يقصد بها تلك التكتلات الإقليمية، لمجموعة من الدول التي جاءت بها اتفاقيات دولية مثل اتفاقية "ماستريخت سنة 1912 م" التي أسست للمواطنة الأوروبية، والاتفاقية الأوروبية حول الجنسية لسنة 1997م التي طورت القائمة المتعلقة بفقدان الجنسية[3]، بالإضافة للمواطنة الخليجية من خلال مجلس التعاون الخليجي.

---

[1]. منير مباركية ، مرجع سابق ، ص: 78.

[2]. نفس المرجع، ص: 79.

[3] . Gerard René, Maarten vink : Loss of citizenship, EUDO, 2010, P : 2.

4- المواطنة العالمية:

إن الوعي بآثار العولمة يفرض على المواطن فهما جديدا لواقع المواطنة في القرن الواحد والعشرين، وتصورا أكثر شمولية للمسؤولية المشتركة تجاه كوكب الأرض الذي يمثل وطننا الكبير، فكل فرد هو مواطن في هذا العالم، فلم تعد المواطنة حزمة الحقوق والواجبات، بل أصبح لها أبعاد أشمل، حيث تتجه مسؤولية المواطن أبعد من ارتباطه ببلد ما، لتتسع وتشمل ارتباطه بالعالم، متجاوزة بذلك الدولة والوطن والحدود[1]، وهناك عدة عوامل أدت إلى تعزيز المواطنة العالمية من أبرزها: ظهور النظام العالمي الجديد، الاعتماد المتبادل بين الحكومات، السياسة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات، تطور وسائل التنقل وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، فكل هذه العوامل وغيرها جعلت المواطنة تتعدى الانتماء السياسي للدول لتشكل نمط غير تقليدي عالمي متحول نحو الانتماء للطبيعة والعالم كله[2].

[1]. أماني غازي جرار ، المواطنة العالمية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ،2011 ،ص: 45.
[2]. نفس المرجع، ص 46.

الفصل الرابع

سوسيولوجيا الشباب الجزائري

تمهيد:

شكلت العناية بالمورد البشري والارتقاء به مسألة مركزية باعتباره عاملا حاسمًا في التنمية على الصعيد المحلي و في المواجهات التي تتحكم في التوازنات الجديدة للنظرة الجيوسياسية على الصعيد الدولي ، وعنصرا أساسيا في بروز ثقافة ديمقراطية إدماجية هدفها تعزيز المواطنة ودولة القانون والتي تندرج جميعها تحت إطار أهداف التربية العامة التي تسعى إلى إيجاد المواطن الصالح في بيئته المحلية ومجتمعه الوطني، وإعداده وفق ميكانيزمات تسمح له بالاشتراك بفعالية في المجتمع الديمقراطي وجعله يفهم حقوقه وواجباته في إطار النظام التشريعي للقطر الذي يعيش فيه.

في الجزائر، رغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف المجتمع في سبيل مساعدة الشاب على بناء ذاته، إلا أن الثمار المجنية تبقى دون مستوى هذه التضحيات. عندما يعاني الشاب من ثغرات في بناء الذات فإن ذلك يعمل على تهديد روح المواطنة الذي يظهر في: تعاطي وإدمان المخدرات، البطالة، تقبل الفساد، العنف والهجرة غير الشرعية، وضعف الشعور بالانتماء جراء الغزو الثقافي، وهي كلها علامات توحي بضعف سياق التفرد وقلة النجاح في بناء روح المواطنة.

و من أجل المساهمة في فهم متعمق لظاهرة الشباب، حاولت هذه الدراسة البحث في تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، من خلال رصد و وصف و تحليل التصورات الاجتماعية السائدة في أوساط الشباب حول المكونات الأساسية للمواطنة: الحقوق، الواجبات، الهوية و الانتماء كمفهوم و كممارسة، أي محاولة النظر إلى الكل من خلال كل جزء، وكذا التعرف على التفكير الاجتماعي المتعلق بالمواطن الصالح و مدى ملائمته لما هو مطروح في التراث السوسيولوجي النظري حول هذا المفهوم.

أولا: مرحلة الشباب و حدودها:

اختلف الباحثون و المختصون في تحديد مرحلة الشباب و رسم حدودها، بحيث تختلف بداية هذه الفئة العمرية ونهايتها باختلاف الأوضاع الاجتماعية و الثقافية السائدة في المجتمع، مما أدى إلى عدم الاتفاق القاطع على بداية مرحلة الشباب ونهايتها، فبينما نجد من يرون أنها تبدأ في سن الثالثة عشرة وتمتد حتى سن الثلاثين، ومن يرون أنها تبدأ في سن الخامسة عشرة وتنتهي في سن الثلاثين، فيما نجد التحديد الذي قدمته الأمم المتحدة سنة 1985 فيما يتعلق بمرحلة الشباب و لإغراض إحصائية قد قصرتها على فترة العمر من 15 إلى 24 سنة[1]، وكذلك فإن هناك من يرون عدم دقة الاعتماد على المعيار الزمني في هذا السبيل مع إهمال معيار النضج والتكامل الاجتماعي للشخصية. وبناءا عليه فقد انبثقت ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1.1- الاتجاه النفسي السيكولوجي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشباب ليس مجرد مرحلة عمرية تتحدد بسن معينة، و إنما حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني، فأنت شاب بمقدار ما تشعر بالحيوية و الحماس، و الحركة و الطموح، و الأمل في الحياة، و أهمية الدور المناط بالفرد. فبمقدار ما يشعر الفرد أنه يتمتع بالحيوية و الشباب، و بمقدار ما يستطيع أن يولد في الآخرين الرغبة في العمل و الحياة يكون شاباً[2].

و من حيث المستوى العقلي، فإنه يمكن القول بأن مرحلة الشباب تعرف نمو في نسبة الذكاء بشكل حاد، و ارتفاع في القدرة على الإبداع و التفكير بشكل معمق في الموضوعات، بحيث ينمو الانتباه و التذكر، و التخيل لا على أساس آلي كما كان من قبل، و إنما على استنتاج العلاقات الجديدة بين الموضوعات و يصير التخيل خصباً مبنياً على الواقع و الصور المجردة، غير محصور في نطاق الصورة الحسية[3].

فمرحلة الشباب تشهد من الناحية النفسية اكتمال لعمر الفرد العقلي، حيث يصل إلى قمته، و يتيقظ إحساس الشخص بأنه لم يعد صغيراً، و يطالب جميع أفراد المجتمع بالتوقف عن معاملته على أنه صغير و غير ناضج، فهذه المرحلة قد يتم فيها تحقيق الذات و صقل للشخصية كما قد تكون مرحلة إحباط و ضعف نتيجة جملة الضغوطات الممارسة من طرف الأسرة و المدرسة و غيرها.

---

(1) : السعيد بومعيزة، أثر وسائل الاعلام على القيم و السلوكات لدى الشباب: دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاعلام و الاتصال، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2006، ص: 175.

(2): ماجد الزيود، الشباب و القيم في عالم متغير، دار الشروق، ط1، عمان، 2006، ص : 36.

(3): عزت حجازي، الشباب العربي و مشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، ط 1، الكويت، العدد 6، ص: 32.

2.1- الاتجاه البيولوجي:

يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى تحديد مرحلة الشباب على أساس اكتمال نمو البناء العضوي و الوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان، و سواء كانت داخلية أو خارجية. و على هذا يحدد علماء البيولوجيا سن الشباب بأنها المرحلة العمرية ما بين سن ست عشرة (16) سنة و ثلاثين (30) عاماً باعتبار أنها الفترة التي تحتوي على أقصى أداء وظيفي للجسم و العقل معاً[1].

فالمعيار البيولوجي يركز على اكتمال البناء العضوي و الوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان كالعضلات و الغدد[2]. و في رأي باحثين آخرين فإن مرحلة الشباب تبدأ بعد سن البلوغ، برغم عدم وجود سن محدد يتم فيه البلوغ الجنسي. و عليه، فهناك من يحدد بدايتها بسن الثالثة عشرة و حتى سن الحادية و العشرين، و ثمة من يبدأون بها عند الخامسة عشر و يصلون بنهايتها عند الثلاثين. كما يرى آخرون أنها تغطي الفترة من سن السابعة عشرة حتى السابعة و العشرون[3].

و يؤكد أصحاب الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طور من أطوار نمو الإنسان، الذي يكتمل فيه نضجه العضوي الفيزيقي، و نضجه العقلي و النفسي، و التي أختلف المهتمون في تحديدها بين تصورين الأول من 15 إلى 25 سنة من العمر و الثاني من 13 إلى 30 سنة من العمر[4]. فحسب أصحاب هذا الاتجاه أن الشباب مرحلة عمرية تخضع للنمو البيولوجي الطبيعي من جهة و لثقافة المجتمع و عاداته و تقاليده من جهة ثانية، حيث تبدأ عموما من سن البلوغ و تنتهي بدخول الفرد إلي عالم الراشدين الكبار.

3.1- الاتجاه الاجتماعي:

و من وجهة نظر علم الاجتماع، فغن فترة الشباب تبدأ حين يحاول المجتمع تأهيل الشخص الذي يمثل مكانة اجتماعية و يؤدي دورا أو أدوار في بنائه، و تنتهي عندما يتمكن الشخص من احتلال مكانته و دوره في السياق الاجتماعي، وفقا لمعايير اللعبة الاجتماعية. ويؤكد علماء الاجتماع على أن الشخصية تبقى شابة طالما أن صياغتها النسقية لم تكتمل بعد. و بالتالي، فهم يعتمدون في تحديدهم لفئة الشباب على الطبيعة و المدى لاكتمال الأدوار التي تؤديها الشخصية الشابة[5].

---

[1]: ماجد الزيود، مرجع سابق، ص : 36.
[2]: سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثي التخرج، كتب عربية، مصر، 1992، ص: 26.
[3] : علي ليله و أخرون، الشباب القطري: اهتماماته و قضياه، مركز الوثائق و الدراسات الشبانية، جامعة قطر، 1991، ص: 67.
[4] : فيصل محمود غرايبة، العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب، دار وائل، ط1، الأردن، 2009، ص: 23.
[5] : علي ليله و أخرون، مرجع سابق، ص: 8.

و ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الشباب باعتباره حقيقة اجتماعية و ليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات و الخصائص إذا توفرت في مجموعة من الإفراد صلح إذن تسميتهم شباباً. و الملاحظ أن مرحلة الشباب تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص ليتبوأ مكانة اجتماعية و يؤدي دوراً أو أدواراً في بنائه، و تنتهي حينما يتمكن الشخص من إحلال مكانته و أداء دوره في السياق الاجتماعي وفقاً لمعايير الحياة الاجتماعية. حيث يتأكد اعتراف الآخرين بأن الشخص لم يعد طفلاً، و إن كانوا يترددون في الاعتراف به كرجل. و بداية الشباب هي بهذا، نقطة تحول[1].

و على هذا الأساس توالت التحديدات لمرحلة الشباب ، و التي تعتبر على العموم تلك المرحلة الواقعة بين الطفولة و الكهولة، حيث تتميز بيولوجيا بالاكتمال العضوي و نضوج القوة، و تحدد اجتماعيا بأنها المرحلة التي يستقر فيها الإنسان مهنيا و عائليا. و عليه، تبقى مسألة تحديد مرحلة الشباب تخضع لاعتبارات الباحث و طبيعة المشكلة المطروحة للبحث و الدراسة، ولاعتبارات موضوعية اعتمدت هذه الدراسة على تحديد مرحلة الشباب من سن 18 سنة إلى سن 30 سنة، بحيث يكون الفرد على المستوى البيولوجي قد استكمل نموه الجنسي وقادر على الإنجاب، وعلى المستوى القانوني الذي يحدد سن الرشد في 18 سنة، وعلى المستوى النفسي يكون الفرد في العادة قد تجاوز مرحلة المراهقة، ومن الناحية الاجتماعية يكون الفرد قادرا على لعب دور اجتماعي يسمح له الوصول إلى مكانة اجتماعية من داخل المجتمع الذي ينتمي إليه.

[1]: عزت حجازي، الشباب العربي و مشكلاته، مرجع سابق، ص:28.

***ثانيا:* خصائص الشباب:**

الشباب ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة و تبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي و النفسي و البيولوجي واضحة، و يعد الشباب أكثر الشرائح الاجتماعية تفاعلا مع التغيير الحادث في المجتمع.

و تعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل على الإطلاق في حياة الفرد، و هذا راجع لأنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات كبيرة و عزيمة و إرادة شبابية ملئها العزيمة و الإرادة. حيث تبدأ شخصية الفرد بالتبلور و تتضح معالم هذه الشخصية من خلال ما أكتسبه و شبكة العلاقات الاجتماعية التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر.

فمرحلة الشباب هي عبارة عن ظاهرة بيولوجية و نفسية و اجتماعية معقدة ذات ديناميكية مستمرة، تتقاطع فيها عوامل داخلية (بيولوجية و نفسية) خاصة بالفرد مع عوامل خارجية (اجتماعية و بيئية) تحيط بالفرد و التي تلعب دور أساسي في عملية التنشئة الاجتماعية، و محصلة هذه العوامل تعطي النمو المتوازن للشباب إذا كانت فعالة و تقوم بدورها كما هو منتظر منها.

و تتميز مرحلة الشباب بعدة خصائص هامة تميزها عن المراحل العمرية التي مر بها الشباب خلال مراحل حياته الأولى (الطفولة، المراهقة). من هذه السمات: اكتمال النضج الجنسي و ممارسة الفر لمجموعة من الأدوار المرتبطة بمكانته الاجتماعية في الأسرة و العمل و باقي انساق المجتمع الذي يعيش فيه[1]. فكل مرحلة تمهد للمرحلة التي تليها حيث تلعب التنشئة الاجتماعية للشباب دور كبير، و لعل أهم ما يميز مرحلة الشباب ما يلي:

ـ حصول تغيرات فسيولوجية و سيكولوجية عميقة تعطي إحساس الشباب بذاته و تفرده عن باقي أقرانه بل حتى عن أقرب الناس إليه.

ـ البدء في التفكير في ضمان مستقبله، و في اتخاذ خيارات الحياة كالزواج، التعليم، الثروة...

ـ عدم تقبل الضغط و القهر، كجزء من العنفوان الداخلي للشباب و الاعتداد بالنفس و عدم الامتثال لكل إكراه.

كما تتميز مرحلة الشباب بالتوتر و القلق، و يشوبها الكثير من المشكلات سواء بالنسبة للشباب أو أهله أو المجتمع، فبعد فترة طويلة نسبياً من النمو الهادئ غير الملحوظ و الاستقرار الانفعالي في مرحلة الطفولة يصبح

[1] : محمد علاء الدين عبد القادر، دور الشباب في التنمية، منشأة المعارف، ط1، الاسكندرية، 1998، ص: 27.

الفرد غير متزن و غير مستقر و لا يمكن التنبؤ باتجاهات تصرفاته، فهو غير قابل للانصياع و متمرد على طلبات الأسرة.[1]

تمتع الشباب بدرجة عالية من الديناميكية و المرونة و الاندفاع و التحرر، كما نجده دائماً ناقد على أساس وجوب تطابق الواقع مع تفكيره الذاتي.

حيث تتميز هذه الفترة بالذات بتزايد قدرة الشباب على النقد و يتوقف عن تقبل الأفكار و المبادئ و القيم التي يقدمها له عالم الكبار، بل يناقشها و ينقلها، ليصل إلى تكوين آراء و أفكار عن الكون و القيم و التقاليد قد تتعارض مع ما تقدمه لهم المؤسسات المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية[2].

ـ القدرة الكبيرة على الاستجابة للمتغيرات من حوله و سرعة استيعاب و تقبل الجديد المستحدث و تبنيه و الدفاع عنه، و هذه السمات، تعكس قناعة الشباب و رغبته في تغيير الواقع الذي وجد فيه.

و تأتي مشكلات النضج الانفعالي في قمة قائمة المشكلات النفسية[3].

حيث القلق و التوتر و سهولة الاستشارة و تقلب الحالة المزاجية و ظهور أزمة الهوية التي تنشأ من عدم قدرة الشباب على فهم ذاته و تقبلها[4]. و ظهور حاجات جديدة لدى الشباب، كالسعي إلى الحصول على تقبل الآخرين له في وضعه الجديد.

ـ الاندفاع و الانفعال، فأهم ما يميز الشباب في هذه المرحلة العمرية هو الاندفاع الشديد و فقدان القدرة على الكبح الذاتي في العديد من المواقف الاجتماعية. غير أن هذه الخاصية في نهاية المرحلة يتجه الشباب نحو الثبات الانفعالي و القدرة على الأخذ و العطاء[5].

– التهور و الانطلاق، حيث يتميز الشباب بالانجراف وراء انفعالاته دون سابق تفكير أو تريث مما يؤدي به إلى اتخاذ قرارات غالبا ما يتراجع عنها لاحقا، وهي صفة تدل على عدم الاستقرار النفسي عند الشباب.

فالشباب اجتماعي بطبعه فهو يميل دوماً للانتماء لمجموعة اجتماعية يتفاعل معها بالأخذ و العطاء و التأثير، كما أن هذه المرحلة العمرية تتميز بطاقة إبداعية هائلة من أجل التغيير و التشكيل، على الشاب الطابع المثالي و النزعة الإصلاحية.

---

[1]: خليل الفاعوري، الشباب قضية و رعاية و دور، مديرية الوثائق و المكتبات الوطنية، عمان، 1985، ص : 86.
[2]: عزت حجاز، الشباب العربي و مشكلاته، مرجع سابق، ص: 87.
[3]: نفس المرجع، ص : 92.
[4]: فرد ميلسون، الشباب في مجتمع متغير، ترجمة: يحي مرسي عيد بدر، دار الهدى للمطبوعات الإسكندرية، ط1، 2000، ص: 12.
[5]: خليل معوض، سيكولوجيا النمو، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1983، ص: 306.

ثالثا – مؤسسات التنشئة الشبانية:

هناك مجموعة من المؤسسات و الهيئات تعمل بصفة متكاملة من أجل تنشئة الشباب و إعدادهم للعب أدوارهم داخل المجتمع بصفة إيجابية و فعالة بهدف النهوض بهذه الأمة. و من أهم هذه المؤسسات:

1 – الأسرة:

الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تعني بالتماسك الاجتماعي تكونها المصدر التربوي الأساسي لتكوين الشخصية والانتماء و الهوية الإنسانية و الوطنية، وهي الغارس الأول للمثل و القيم و السلوكات الإيجابية التي تتيح للفرد التكيف مع المجتمع .. فالأسرة هي المحطة التربوية الأولى التي يتزود منها الفرد بالأسس التربوية التي تشكل نواة شخصيته المستقبلية و التي يبني على أساسها سلوكه الصالح أو الطالح[1]. فالأسرة و من خلال تكوينها للفرد و إعداده لمواجهة الحياة عليها أن تعتني بعدة نواحي أهمها:

* الصحة الجسمية و العقلية: بتوفير كل الاحتياجات المتطلبات لنمو الجسم و العقل بصفة طبيعية و سليمة .

* الصحة النفسية: بتوفير الجو المستقر تسوده المحبة و يعمه التفاهم و الاحترام و تغليب أسلوب الحوار وتقدير و احترام مختلف الآراء داخل الأسرة.

* الصحة الاجتماعية: تقوية الروابط الاجتماعية داخل الأسرة بين الآباء و الأبناء و الأجداد و إشراك الأبناء في الزيارات الاجتماعية داخل العائلة الكبيرة و تعد هذه السلوكات أول خطوة نحو تربية الفرد – الشاب – على الأخوة و الترابط اتجاه الأسرة و اتجاه أفراد المجتمع فهي تُنمي فيه الإحساس بالمحبة و الإحسان و تعوده على العمل المشترك و التكافل.

* التربية و التعليم: تعمل الأسرة على توفير مناخ مناسب للشاب ليتلقى و يتعلم مختلف المعارف و يكتسب المهارات ليكون تصور واضح و اتجاه سوي لأسلوب حياته.

و تعتبر الأسرة الجزائرية من أهم المؤسسات الاجتماعية المنوط بها الحفاظ على مكونات الهوية الوطنية و ترسيخ قيم المواطنة من خلال زرع قيم البناء و التشييد في جيل الشباب، و تقوم الأسرة الجزائرية بهذه المهام كنسق اجتماعي فرعي انطلاقًا من المواطنة الفرعية داخل الأسرة عن طريق العصبة الدموية و النسب و القرابة عموما لتمتد إلى المجتمع الذي تشترك معه في عدة خصائص كاللغة و الدين و التاريخ و وحدة المصير و غيرها من القواسم المشتركة. و على ضوء ذلك ، فإن اتجاهات رعاية الشباب في الأسرة تسير وفق أسس، إذ أن لرعاية الشباب في الأسرة صورتين إحداهما وقائية من خلال تفادي أهم مشكلات الشباب بالتنشئة الصحيحة

(1) : عيسى الشماس، المجتمع المدني: المواطنة و الديمقراطية، اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الدراسات (18)، دمشق، 2008، ص: 63-64.

و الملائمة، و الصورة الثانية علاجية عن طريق مقابلة مشكلات الشباب و الصعوبات التي تواجهه سواء كانت ذاتية أم بيئية بالحلول المناسبة.

2 – المدرسة:

إن دور المدرسة لا يقل أهمية عن دور الأسرة في تنشئة الشباب فهي تلعب دور تدعيمي و مكمل لكل الاتجاهات السليمة الإيجابية التي تغرسها الأسرة و دور تقويمي للاتجاهات الخاطئة و السلبية فالمدرسة تعمل على تكوين شاب صالح يعرف حقوقه و يقوم بواجباته اتجاه نفسه ، أسرته و مجتمعه حيث تكسبه مهاراته و تعرفه بقدراته، تحفزه على الإبداع و الابتكار، كما تعمل على تعزيز روح المبادرة العمل الجماعي عنده.

و يعتبر التعليم من أفضل الوسائل التي تساهم بفعالية في تنمية الشعور بالمواطنة الصالحة لدي الشباب، من حيث أنه يعمل على ترسيخ القيم المواطنية و النماذج الأخلاقية للمشاركة الاجتماعية هذا على غرار المساهمة في بلورة شخصية الشاب ويصبح قادرا على التفاعل مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه و هذا يتحقق بإتباع خطط تربوية محكمة و مناهج تعليمية مدروسة تتماشى و المفاهيم المتعلقة بالبيئة الاجتماعية، الثقافية، الدينية للشباب.

و المؤسسات التربوية على تعددها و اختلافها حسب المراحل العمرية و المستوى التعليمي للفرد تتحمل المسؤولية الكبيرة في تنمية قيم المواطنة و تشكيل شخصية المواطن الصالح و تزويده بالمعارف و المهارات اللازمة من أجل المساهمة في بناء تمثلات اجتماعية ايجابية حول مفهوم المواطنة الصالحة و التي سيكون لها الأثر الواضح في توجيه سلوك الشباب توجيها يتماشي و أهداف الأمة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، و المحافظة على الأمن و الاستقرار الاجتماعيين. إن تعقد متطلبات الحياة العصرية وزيادة الضغوط الحياتية والنفسية على الشباب يشير إلى أن الدور التربوي الذي يمكن أن تلعبه المدرسة لم يعد كافياً، مما يتطلب تربية وإعداداً جاداً للشباب، والإعداد الجاد يعني وجود عملية تربية لديها خطة عمل وبرنامج وطواقم مؤهلة ومدربة وفق معايير عصرية تستطيع من خلالها المدرسة الجزائرية أن تكسب الشباب الوعي و الإعداد الكافيين.

3- جماعة الرفاق:

تعتبر جماعة الرفاق أحد الأوساط الاجتماعية ، و هي بحق إحدى المؤسسات الهامة و الفاعلة التي تسهم في تنشئة الفرد و تكوينه كونها تعطيه مساحة كبيرة من الحرية في بناءها و حمايتها و تنظيمها وتشعره بالثقة بنفسه و مكانته ، و تتألف جماعة الرفاق من مجموعة أفراد متقاربين في العمر يتلقون بين الحين و الآخر ، بحكم وجودهم في نفس الحي أو المؤسسة (المدرسة ، الجامعة ، النادي ...) حيث يزاولون أنشطة مشتركة[1].

إذًا داخل جماعة الرفاق يجد الشاب نفسه حرا متخلصا من كل القيود الموضوعة له و كل الضغوطات الممارسة و ملتزما بقوانين جديدة لهذه الجماعة. لكن يجب التمييز بين جماعات الرفاق التي تسعى للبناء بأتباعها للقيم و السلوكات الإيجابية و تلك التي تسعى للتخريب و التفكيك بأتباعها للسلوكات و المبادئ الضارة السلبية فهذا من أجل ضمان تنشئة جيدة للشباب وقد ضرب نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مثلاً لتأثير الرفقة والمجالسة في حياة الإنسان وفكره ومنهجه وسلوكه فيما رواه عنه الصحابي الجليل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، حيث قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إِنَّمَا مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ والجَلِيسِ السّوءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً) [2].

4 – وسائل الإعلام:

إن وسائل الإعلام و على اختلافها: مقروءة، مسموعة و مكتوبة أصبحت تلعب دور محوري في التنشئة الاجتماعية للشباب فهذه الوسائل لها القدرة على نقل المعلومات و الخبرات و المواقف بسهولة و سرعة و بطرق تستهوى المتلقي، فنوفر له الترويح و كذلك الفائدة. و مع هذا فان وسائل الإعلام المختلفة هي عبارة عن سلاح ذو حدين فإما أن تساهم في بناء شخصية الشاب بالبرامج الهادفة التي تعمل على تنمية معارفه و تزيد من مفاهيمه الاجتماعية، الثقافية و الأخلاقية و ترقى بأذواقه و آراءه من خلال تعبيرها عن ثقافته و مبادئه و إما أن تعمل على تهديمه و تعريته من كل القيم و المبادئ التي نشأ عليها و ذلك من خلال البرامج المضلة التي تقدم له في قالب جذاب و مغري .

---

[1] : ماجد الزيود، مرجع سابق، ص: 61.

[2]: أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري.

5 – الانترنت:

إن التطور السريع الذي تشهده تكنولوجيا المعلوماتية في الآونة الأخيرة و انتشار شبكة الانترنت التي أصبحت في متناول الجميع في أي مكان و أي زمان و استعمال شريحة كبيرة من الشباب لمواقع التواصل الاجتماعي كالفايسبوك و التويتر و غيرهم، ساهم في عملية التواصل داخل أوساط الشباب مما جعلها تلعب دورا مهما في عملية التنشئة الاجتماعية للشباب فهي تساهم في :

* تبادل الخيرات و المعارف و التجارب .

* توفر سيل هائل من المعلومات دون عناء مختصرة بذلك عامل الوقت و المسافات.

* تسهيل الأعمال الاجتماعية فهي تتيح لشباب متباعدين أن يتشاركوا في الأفكار و يطبقوها على أرض الواقع .* تكوين علاقات جديدة مع شبان من مختلف البلدان و الثقافات .

لكن كما للانترنت محاسن فلها مساوئ و مخاطر يجب التنبيه لها و من أبرزها:

*دخول الشباب إلى مواقع محظورة مما يؤدي إلى انحلال خلقي و اجتماعي .

*التأثير على عقول الشباب ومحاولة إقناعه بأفكار دخيلة و خاطئة تشكل خطر على مقوماته الاجتماعية و الثقافية و كذلك على هويته و انتمائه .

*تحد من مستويات التفاعل المباشر بين البشر،على الرغم من أهميته النفسية و الاجتماعية.

فان قضاء ساعات طوال أمام الانترنت يحد من العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة و خارجها و يصبح الشاب يعيش في عالم افتراضي، و هنا يظهر دور الأسرة من خلال عمليتي المراقبة و المرافقة.

6 – المؤسسات الدينية:

إن المؤسسات الدينية تلعب دور كبير في تنشئة الشباب و دعمهم و توجيههم التوجيه الصحيح لما تحمله من قدسية و ثبات في المعايير السلوكية فهي تعمل على تربية الشباب و تقويم سلوكاته و تقوية عقيدته و انتمائه حيث تضبط قِيَمَه الأخلاقية و النفسية من أجل تكوين فرد متزن نفسيًا و سوي سلوكيًا ، مشبع بتعاليم الدين السمحة. أما إذا أخذت هذه المؤسسة منحنى آخر فقد تنتج شبابًا مشبعًا بأفكار التطرف يشكل خطرًا على نفسه، أسرته و مجتمعه، لذا يجب أن يتسم عمل هذه المؤسسات الدينية بالاعتدال و الاتزان و الابتعاد عن التشدد و التطرف.

إن المؤسسات الدينية تقوم بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال تعليم الفرد و الجماعة التعاليم الدينية و المعايير السماوية التي تحكم سلوك الفرد بما يضمن سعادة الفرد و المجتمع، كما تقوم بإمداد الفرد بسلوكيات أخلاقية و تنمية الضمير عند الفرد و الجماعة[1].

7 – المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي: "الجمعيات و دور الشباب":

إن الجمعيات باختلاف مشاريعها و اتجاهاتها (بيئية، تربوية، ثقافية، علمية، خيرية...) تلعب دور هام و في توعية و تنشئة الشباب فهي تساهم في:

* تقوية علاقاته الاجتماعية و تكوين صداقات .

* تحبيبه في العمل التطوعي: أعمال خيرية (مراكز إفطار للمعوزين) .

* نشاطات المحافظة على البيئة و المحيط: التشجير، حملات النظافة.

* تزيد من معارفه العلمية و التربوية .

* تعريفه بثقافته وعاداته من خلال المشاركة في إحياء مختلف التظاهرات الثقافية ذات الصلة بالتراث.

*سد وقت الفراغ بممارسة مختلف الأنشطة الرياضية ، الفنية ، الفكرية و بهذا يبتعد الشباب عن الانحراف.

* تشجيع التفاعل بين الشباب من خلال تنظيم أسفار ، جولات سياحية داخل و خارج الوطن.

* استثمار طاقات الشباب في مشروعات خدمة المجتمع و تنمية البيئة وفي العمل الجماعي، وتنمية الحس القومي لديهم[2].

8 – الأحزاب السياسية:

إن هذه الأحزاب على اختلافها و تنوع مشاربها و إيديولوجياتها تساهم في تنشئة الشباب عن طريق سعيها الدائم إلى غرس المفاهيم السياسية، و محاولتها التأثير على أفكار الشباب و تغيير قناعاتهم و معتقداتهم السياسية مستعملة في ذلك كل وسائل الاتصال المتاحة لها: التجمهر، وسائل الإعلام، شبكات التواصل الاجتماعي، مما يخلق توجه جديد لدى لشباب، و تنمي حسه السياسي لتجعله ينخرط في العمل الحزبي و يشارك في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة لوعيه بدوره الفعال في إحداث التغيير المنشود للنهوض و الورقي بالوطن من أجل مستقبل واعد لجيل الشباب.

---

(1) : هناء حسني محمد النابلسي، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي و المشاركة السياسية،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2009، ص: 71.

(2) : محمد الحماحمي، الترويح بين النظرية و التطبيق، مركز الكتاب للنشر، ط3، القاهرة، 2004، ص: 214.

و تكمن الأهمية السياسية للشباب في الدور الكبير في تحديد درجة النشاط و الإبداع السياسي، فالشباب هم القوة السياسية المتحررة و المنفتحة، و الحزب الذي يحوز على ثقتهم ويمتلك عقولهم وسواعدهم، فإنه يتقدم بثبات نحو تحقيق أهدافه.

رابعا: حاجات الشباب الأساسية:

إن التزايد الملحوظ في حاجات الشباب في هذه الأيام ، و ظهور احتياجات جديدة أمر طبيعي، فالشباب يسعون من خلال أفكارهم و سلوكاتهم إلى حياة و مستقبل أفضل.

1 – الحاجات الفسيولوجية:

و هي تلك الحاجات المرتبطة بضرورة البقاء على قيد الحياة، فهي متطلبات طبيعية و بسيطة لأي فرد من أجل المحافظة على نمو الجسم بصفة سليمة من أجل تحقيق توازن وظيفي وعضوي و من أهم هذه الحاجات: الطعام و الماء و الملبس و المأوى و النوم و ما إلى ذلك من حاجات المتنوع و المفيد، الماء، الراحة. وتقع هذه الحاجات في قاعدة مدرج أوسلو باعتبارها حاجات أساسية.

2 – الحاجات النفسية:

يحتاج الشباب إلى أشياء تعمل على تحقيق التوازن النفسي لديهم فهذه المرحلة انتقالية و تتسم بالصعوبة و الحساسية و هنا يظهر الدور مختلف الأنساق الاجتماعية في ترشيد سلوك الشباب و الرقي بأفكارهم و أهدافهم. يجب على الأهل أن يقدموا شرحا واضحا صادقا لخصائص هذه المرحلة يؤدي إلى مساعدة الشباب و الشابات على اجتياز هذه المرحلة بسهولة دون خوف، كل خطأ من قبل الأهل يطرأ على هذه المرحلة ينعكس سلبًا على تصرفات و علاقات و حيات الشباب، بحيث نشعر بالتوترات العصبية و الاضطرابات النفسية عندهم مع التشديد على ضرورة عدم انصياع شبابنا و شاباتنا بغرائزهم بل عليهم أن يُحكموا عقولهم لتحويل أكثر الدوافع الإنسانية إلى عمل مثمر و ناجح[1]. من أهم هذه الاحتياجات النفسية تتمثل في:

– الابتعاد عن كل ما بسبب الألم و الأحزان.

– الاستقرار الأسري و زيادة الحوار داخل الأسرة فكلما عمت المحبة و المودة و التعاون داخل الأسرة و زادت درجة الحوار داخلها كلما زادت ثقة الشباب بنفسه ، و زادت درجة توازنه النفسي و سيكون لذلك إسقاطات إيجابيه في تواصل و تفاعل الشباب داخل المجتمع .

– التمتع بتقدير و احترام الجميع له .

[1] : خليل محسن، دورة الحياة عند الناشئين، دار الكتاب الحديث، الكويت،1994 ، ص: 133.

و من أجل تحقيق هذه الحاجات يتطلب:

- إتباع القيم و الارتباط بالعادات ، التقاليد و التراث القومي.

- استثمار وقت فراغ الشباب بتوفير مؤسسات تُعني بصقل مواهب الشباب ، و تعريفهم بقدراتهم و ميولاتهم و العمل على ممارستها و تنميتها.

- حماية الشاب من كل المخاطر المحدقة به من حملات الفساد كالإدمان و التعصب.

- الحاجة إلى إشراك الشباب في مشروعات الخدمة العامة لتنمي فيه روح المسؤولية ، المبادرة و حب العمل الجماعي(العمل التطوعي: التشجير ، أعمال خيرية ، حملات النظافة ...) .

- حاجة الشباب الى تربية دينية صحيحة من خلال فتح مؤسسات دينية و توفير مراجع تعمل على شرح قيم الدين السمحة التي تساهم في تكوين فكر ديني لدى الشباب يرشد سلوكه و يقومه.

- الحاجة الماسة إلى كفاءات متخصصة في جميع الميادين و قادة يكونون القدوة للشباب.

3 –الحاجات الاجتماعية للشباب:

هي حاجات مرتبطة بالمجتمع الذي يعيش فيه و الأفراد الذين يتعامل معهم من أهمها.

- الرغبة الجامحة لدى الشباب في أن يكون ذا قبولاً محبوبًا و متميزًا عن بقية أقرانه.

- الحاجة إلى زيادة دائرة معارفه و أصدقاءه.

- الحاجة إلى تحمل المسؤولية و الأخذ بآرائه.

- الحاجة إلى الزواج و تكوين أسرة مستقرة، و لنجاح هذه الأسرة يجب:

* تجنيد خبراء لمساعدة الشباب و توعيتهم بمشاكل الزواج و كيفية تجاوزها بطرق سلسة .

* محاولة انتقاء التقاليد و العادات التي تدعم التماسك الأسري.

* مساعدة الدولة للشباب على الزواج بتقديم حوافز مادية و معنوية.

4 – الحاجات الاقتصادية:

إن الشاب و في طريق بحثه عن أسلوب خاص به لإثبات ذاته و تأمين مستقبله تجده لحاجة إلى متطلبات اقتصادية من أهمها:

- البحث عن عمل مناسب موافق لكفاءة الشاب و الشهادة المتحصل عليها .

- الحاجة إلى تكافؤ الفرص .

- الحاجة إلى دخل مناسب يحفظ كرامة الشاب و يؤمن له عيشة كريمة و حياة مستقرة .

- العمل في ظروف ملائمة تصون له كرامته و تحفظ حقوقه.

خامسا: مشكلات الشباب الاجتماعية:

يعتبر الشباب اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات و المحافظة على مستواها العلمي و الاجتماعي، و يمثل الشباب العامل الرئيسي في تقدم المجتمعات و رقيها على جميع الأصعدة.

وقد ولت الجزائر قطاع الشباب اهتماماً خاصاً، بحيث أضحت قضايا الشباب قضية وطنية ترتبط ببناء المجتمع الجزائري من حيث تكوينه و رعايته، فالجزائر بها ما نسبته 56% من الشباب الذين تقل أعمارهم عن العشرين سنة و هي نسبة مرتفعة جداً إذا قيست بنسبة الشباب في المجتمعات الأخرى، فهي تتطلب سياسة وطنية لتوجيه هذه الملايين من الشباب و حمايتها من الانحراف[1].

و يعتبر موضوع مشكلات الشباب في غاية من الأهمية لأنه يسلط الضوء على شريحة مهمة من شرائح المجتمع سواء أكان ذلك بالنسبة للحياة الاجتماعية أو الاقتصادية لما تمتلكه هذه الشريحة الاجتماعية من قابلية و قدرات و إمكانيات فضلاً عن الالتزامات و المسؤوليات التي يمكن أن تناط بها.

فالشباب هم عصبة الأمة و إليها يؤول مصير المجتمع و رقيه، و بسواعد الشباب تبنى الدول و تزدهر الأمم، لهذا نجد أن الجزائر ترتبط مع أكثر من 250 منظمة دولية تعنى بقضايا الشباب و في مقدمتها منظمات الشباب المناضل في إفريقيا و البلدان النامية الأخرى[2]. فالتنمية الاجتماعية ترمي إلى إشباع حاجات الفئات الاجتماعية في مجالات التعليم، الصحة، الإسكان، التدريب المهني و تنمية الخدمات المحلية.

إن ازدياد مشاكل الشباب و تشعبها و تنوعها قد جعلها تشمل كل مناحي الحياة اليومية للشباب، ولعل الأهم في هذه المرحلة هي تلك المتعلقة بتحديد مساره الفكري و الأخلاقي و المهني الذي سيحدد سلوكاته و ممارساته داخل نسق المجتمع. من أهم المشاكل الاجتماعية التي تواجه الشباب نذكر منها:

---

[1]: محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 54.

[2]: نفس المرجع، ص : 52.

1- البطالة:

يعد شبح البطالة ظاهرة عالمية، بحيث تعاني منه جميع دول العالم دون استثناء، و لكن بمعدلات مختلفة، تتفاوت من دولة إلى أخرى، فالبطالة في الجزائر تمتد جذورها إلى سنوات عدة، و لأسباب متنوعة، منها ما هو اقتصادي، ديموغرافي و سياسي، فعدم قدرة اقتصاد الجزائر على توفير فرص عمل كافية خاصة لفئة الشباب الجدد سياسات واضحة تعمل على خلق مناصب شغل جديدة.

فمن أعقد المشكلات التي يعاني منها الشباب اليوم مشكلة البطالة حيث تشير التقارير في العالم العربي لوحده بوجود أكثر من ستة عشرة (16) مليون عاطل عن العمل أغلبهم شباب، و أيا كان البطالة فإنها تحرم الشباب من إشباع حاجات اقتصادية و تفرز مشكلات أخرى كالحرمان و عدم الاستقرار و انتشار الأمراض الاجتماعية و النفسية كحالات الإحباط و الانطواء و الجريمة و الهجرة السرية و تراجع المستوى المهاري للشباب و تأكل رأس المال البشري على الصعيد الاجتماعي[1].

فالبطالة تحرم الشباب من إشباع حاجاته الاقتصادية و تفرز مشكلات أخرى كالحرمان و عدم الاستقرار و انتشار الأمراض الاجتماعية و النفسية كحالات الإحباط و الانطواء و الجريمة و الهجرة السرية و تراجع المستوى المهاري للشباب و تآكل رأس المال البشري على الصعيد الاجتماعي. كما أن الشباب العاطل عن العمل في المدينة و نظرا لتواجده فيها أصبح مجالا للاهتمام من قبل السياسيين أكثر من الشباب العاطل عن العمل المتواجد في الريف، ما دام شباب المدن العاطلين عن العمل هم الأكثر مشاركة في الحركة الاجتماعية فإنهم اثر ظهورا و بالتالي الاهتمام بهم أكثر وضوحاً[2].

و المؤكد أن البطالة تؤثر بشكل سلبي و ملحوظ في الاندماج الاجتماعي للشباب خاصة فيما يتعلق بفرصهم في الاستقرار و تكوين أسرة و الحرمان من إشباع حاجاتهم النفسية و الاقتصادية، و بصورة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية، مما يؤدي إلى انتشار أمراض اجتماعية و نفسية تصيب الفرد و المجتمع مثل : حالات الإحباط و الانطواء الناتج عن حرمان الفرد من إشباع حاجاته الأساسية سواء كانت اقتصادية ناجمة عن الدخل غير المستقر أو المنعدم تماماً، أو نفسية كإحساس الفرد بأنه زائد على المجتمع بل أصبح يشكل عالة عليه خاصة إذا كان الشباب يملك مؤهل علمي أو مهني مع غياب فرص العمل، و هذا ما يؤدي إلى ظهور و انتشار مشكلات اجتماعية تؤثر على المدى المتوسط و البعيد على الأبنية الاجتماعية و الاقتصادية لأي دولة مثل:

---

[1]: عبد العالي دبلة، يزيد عباسي، الشباب بين الحاجات و المشكلات، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، العدد16، جامعة بسكرة، سبتمبر 2015، ص: 47.

[2] . صلاح محمود الحجار، المواطنة و حقوق الانسان، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2008، ص: 48.

انتشار الهجرة السرية و الجريمة و تعاطي المخدرات و غيرها من الآفات و الأمراض الاجتماعية الناجمة عن انتشار ظاهرة البطالة خاصة في الوسط الشبابي.

2- المخدرات و الإدمان:

يتعاطى الشباب المخدرات لعدة أسباب، حيث يعبر – في بعض جوانبه – أسلوباً للهروب من الواقع المرهق برتابته و ألامه و همومه كما أنه مظهر رفض مجتمع لا تطيب الحياة فيه[1].

فالإدمان من الناحية السوسيولوجية: هو محصلة ضغوط المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، كالفقر و الإحباط و القوى المدمرة التي تعمل على إظهار دوافع عدم الرضا لدى الشباب و الأسرة المفككة و الفراغ الخالي من الأهداف[2]. و لم يعد الإدمان هو تناول المحظورات من الكحول و الخمر و المخدرات و العقاقير، بل إن هناك أنواع من الإدمان أفرزتها التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمعات المعاصرة المستهلكة للتكنولوجيا.

فالشباب اليوم أصبح مدمناً على الانترنت و ألعاب الفيديو و التسوق و الاستهلاك المظهري التفاخري[3].

و بالرجوع إلى أسباب تعاطي المخدرات فهي عديدة و متنوعة، بين ما هو نفسي كمحاولة إثبات الرجولة، التقليد و المسايرة، الخروج من الرقابة، إشاعة جو المرح أو حتى نسيان المشاكل و الهموم، أما أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية لتعاطي هذه السموم في أوساط الشباب نجد مثلاً: انعدام الرقابة من الوالدين، تعاطي أحد أفراد الأسرة للمخدرات، القسوة في المعاملة، التدليل الزائد، انعدام الوازع الديني، انفصال الوالدين و غيرها من العوامل الاجتماعية و التي تخلف مجموعة من الآثار نوجزها فيما يلي:

من أهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن تعاطي المخدرات:

- ما يتعلق بالآثار المرتبة على الشباب:

اللامبالاة و السلبية، إهمال الدراسة، الاكتئاب – العزلة – تأنيب الضمير.

- ما يتعلق بالآثار الاجتماعية:

ارتكاب السلوك الانحرافي (السرقة، القتل...)، مزاملة رفق السوء، الهروب من الأسرة، العنف ضد المجتمع، كراهية المجتمع بل حتى حوادث المرور لم تسلم عن عامل المخدرات.

---

[1]: عزت حجازي، مرجع سابق، ص: 212.
[2]: فاروق سيد عبد السلام، سيكولوجيا الإدمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص: 36.
[3]: عبد العالي دبلة، يزيد عباسي، مرجع سابق، ص: 49

3- العنف:

تعد ظاهرة العنف لدى الشباب بشكل عام في الأطر النظرية المختلفة منافية لمفهوم و مقتضيات المواطنة و من أكثر الظواهر الاجتماعية التي تستدعي اهتمام الجهات الرسمية و غير الرسمية العنف عند الشباب خاصة في ظل اختلاف و تنوع الأساليب المؤدية إلى العنف الذي قد تمتد أثاره إلى حد زعزعة النظام المجتمعي و الأمان النفسي الذي يعد من أهم الضروريات الإنسانية. و يشير مصطلح العنف إلى كل فعل يمارس من طرف جماعة أو فرد ضد أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً و للمساهمة في الحد من أثار هذه الظاهرة و ذلك من خلال التحكم في عدوانية الشباب و تنمية روح التسامح تعزيز روح المواطنة في نفوسهم، و في الأوساط التربوية و المؤسسات الاجتماعية.

وتتسم التصرفات العنيفة داخل المجتمع باستخدام القوة الموجهة سواء نحو الأشخاص أو ممتلكاتهم أو نحو مؤسسات أو هيئات حكومية بهدف الحصول إما على مكاسب مادية أو على الاعتراف بالوجود و الكينونة[1].

و يرجع " رولوماي " (Rollomay)، تمظهر العنف لدى الشباب إلى خمسة مظاهر أساسية و هي[2]:

ـ عنف محسوب يمارس من قبل حركات معينة (كالحركات الطلابية)، يتحول إلى حركات تمردية تتميز بأعمال شغب و تخريب لصالح قيادات هذه الحركات.

ـ عنف تحريضي: و هو العنف الناتج عن التعبئة و التحريض من طرف جهات معينة (أحزاب، تيارات سياسية...) و تستغل في ذلك الوضع الاجتماعي السائد (الإحباط، الغبن، الظلم، التهميش...) عند بعض الفئات لتعبئة الجماهير.

ـ العنف البسيط: و يتمثل عادة في التمرد و مظاهر الشغب التي لا تخرج عن المطالبة بحقوق و أهداف واضحة و محددة.

ـ العنف الأداتي: و هو عبارة عن ذلك العنف الذي يشرك فيه أفراد المجتمع دون وعي منهم أو إدراك حقيقة مشاركتهم، لأنهم استعملوا كوسيلة لتحقيق أغراض و مطامع فئة معينة، كما يحدث في العادة استغلال قضايا الشباب في تحقيق مكاسب سياسية أو حزبية.

---

[1]: يزيد عباسي، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية جامعة بسكرة، 2016/2015، ص : 151.

[2]: عزت حسام الدين، العنف و علاقته بعنف الأبناء: دراسة فينومينولوجية لجذور العنف، المؤتمر السنوي الأول، منشورات معهد الدراسات العليا للطفولة، مصر، 2000، ص : 264.

ـ العنف الوقائي أو الدفاعي و يمارس عادة من طرف هيئات أو مؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية لدحض أعمال الشغب قبل حدوثها أو انتشارها، لكن قد يؤدي استخدام هذا النوع من العنف إلى الاستخدام المفرط للقوة و يخرج عن أهدافه و مشروعيته.

و عموماً فإن الاتجاهات السلبية و التصورات الاجتماعية السائدة عند الشباب حول قضاياهم و قضايا مجتمعهم الأساسية تشكل الموجه الأساسي للممارسات و السلوكات العنيفة لديهم، فمشكلات الشباب هي عبارة عن واقع موضوعي لا يوفر فرصاً كافية للإرضاء العضوي و النفسي و الاجتماعي و مواجهة مطالب الحياة المتجددة يضع الشباب في أزمة[1]. و المجتمع الجزائري أحد المجتمعات التي عرفت تسارع ظاهرة العنف وانتشارها بقوة، هذا العنف الذي تعددت أشكاله وأنماطه على غرار : الاعتداء، التخريب ، التدمير ، القتل، التطرف، التعصب، اللامبالاة ... وهذا ما جعل المجتمع الجزائري في حاجة إلى سلوكات المواطنة البناءة.

و قد يستخدم الشباب العنف ليس للتدمير و التخريب فحسب و لكن بدعوى الدفاع عن ضعيف أو مظلوم أو للمطالبة بحق من الحقوق، و قد يستخدمه بعضهم للوصول إلى هدف من الأهداف، كما يستخدم الشباب العنف عند شعوره باليأس و الإحباط و الاغتراب، نتيجة للصراع القمعي و الضغوط الاجتماعية و الاقتصادية و البطالة[2]. و مهما كانت الدوافع و الأسباب وراء لجوء الشباب للعنف سلوكي كان أو لفظي أو حتى رمزي فلا شك أن لهذه الظاهرة انعكاسات نفسية و اجتماعية و سياسية خطيرة على الشباب أنفسهم و على مجتمعاتهم، لذا أصبح التصدي لهذه الظاهرة و مواجهتها هو الشغل الشاغل للحكومات و الهيئات الدولية، و كذا اهتمام الباحثين بالبحث عن أسباب هذه الظاهرة و أبعادها و أنماطها.

4– الاغتراب:

إن ظاهرة الاغتراب عند الشباب، لا تقل أهمية عن باقي المشكلات التي يعاني منها الشباب، و قد تنامت في عصرنا هذا نتيجة الاضطرابات و المشاكل النفسية و الاجتماعية التي قد تؤدي إلى نتائج عكسية و تضعف الشعور بالانتماء سواء اتجاه الأهل أو المجتمع، فالاغتراب ظاهرة تشمل جميع جوانب حياة الفرد.

إن الشباب يعاني من المشكلات التي ترتبط بحاجاته الأولية مثل الصحة، الجنس، عدم معرفتهم لميولهم الحقيقية و ذكائهم، عدم معرفتهم كيفية اختيارهم لمستقبلهم المهني، عدم وجود فهم سليم لدى الآباء لطبيعة التطور لدى الأبناء مما يزيد مشكلات التكيف[3]، هذه الأسباب و غيرها قد تدفع بشبابنا إلى اعتزال محيطهم

---

[1]: عزت حجازي، مرجع سابق، ص: 12.
[2]: تهامي محمد عثمان منيب، عزة محمد سليمان، العنف لدى الشباب الجامعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص :4.
[3]: عبد العالي دبلة، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص : 84.

الاجتماعي الذي يتواجدون فيه، و تتنامى لديهم كراهية لكل ما هو مجتمعي، فالاغتراب في أبسط معانيه هو انفصال الفرد عن المجتمع الذي يعيش فيه، و شعوره بفقدان معنى لحياته لانعدام أهداف واضحة، و الإحساس بالإحباط و السخط لكل ما يحيط به في المجتمع، مما يؤدي إلى العزلة الاجتماعية و إحساس الفرد بالوحدة و عدم الانتماء للمجتمع و ثقافته.

5- المشاكل الأسرية:

تعلب الخلافات الأسرية دور كبير في زعزعة دعائم الأسرة، خاصة إذا كانت الحياة بها و العلاقات السائدة قائمة على المفاهيم الخاطئة و أسس غير سليمة قد تحولها إلى أسرة عاجزة عن مواصلة النمو والتقدم من أجل تحقيق وظائفها الاجتماعية، فالخلافات و الانفصال و الطلاق ومرض احد الوالدين و الوالدان العصبيان أو المتسلطان في المعاملة الأسرية، و المبالغة في التعنيف و الحرمان من حرية الاختيار كلها عوامل تعرقل إشباع حاجاته الجسمية و النفسية و مثبطة لهمته و مطامحه.وتلك المشكلات كثيرة ومتنوعة منها:

- تصدع الأسرة بانفصال الوالدين بالطلاق أو الترمل ما يؤثر سلبا على الشباب.
- سوء العلاقة بين الشاب ووالديه مما يشعره بأنه منبوذ أو مكروه منهم مما يؤدي إلى إكساب السلوك العدواني.
- تزمت الأسرة في عدم أعطاء الابن حقه في الحرية واختيار أصدقائه والتدخل في شؤون الشاب حتى الشخصية منها.
- نقص المصروف وعدم الاكتفاء المادي.

6- المشاكل الصحية:

إذا أصيب الشاب بمرض ما أو إعاقة جسمية أو عقلية سيؤدي ذلك إلى إضعاف كفائتة الجسمية والنفسية والعقلية، كما أنها تُكون لديه إحساس بالنقص و القلق مما يؤدي إلى سوء التكيف النفسي و الاجتماعي السليم و إحداث اضطرابات مختلفة في سلوكاته الاجتماعية. و تشغل اللياقة البدنية أذهان الشباب وما يرتبط بها، فهو يريد أن يعرف مقدار ونوع الغذاء الصحي اللازم له، ومعرفة العوامل التي تؤثر في نشاطه، وما يؤدي إلى زيادة الوزن أو نقصه.

و في الواقع، لا ينكر أحد الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة الجزائرية في مجال الصحة، إلا أن الاهتمام بربط قطاع الشباب بالمجال الصحي لم يرق بعد للمستوى المطلوب، إذ ينبغي الرفع من مستوى التحسيس والتوجيه في مجال الوقاية الصحية عند فئة الشباب، خاصة فيما يتعلق بالتدخين، المخدرات... الأمر الذي يتطلب تدعيما للحملات التوعية الصحية مع ضمان استمراريتها.

سادسا: سوسيولوجيا الشباب الجزائري:

إن أوضاع الشباب في المجتمعات الحديثة أصبحت اليوم هي المؤشر الحقيقي على مستويات الصحة و العافية و الرفاه الاجتماعي، فأغلب البرامج التنموية و التربوية التي تسطرها الدول الحديثة يكون أهدفها الأساس الاستفادة من طاقة الشباب و إبداعاتهم، من أجل ضمان أكبر قدر من الاستقرار لهم، و تحقيق مكانة اجتماعية تسمح لهم بالعيش بكل كرامة و رفاهية.

فشريحة الشباب باعتبارها القوة الفاعلة في المجتمع الجزائري الذي يتميز ديموغرافياً، بفتوته، إذ أننا نجد الأفراد الذين يقل سنهم عن 30 سنة كانوا يمثلون سنة 2014، نسبة تقارب 58% من مجموع السكان أي ما يقارب 22 مليون بالأرقام المطلقة، و تمثل فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة لوحدها خمس إجمالي السكان (17.5%)، و على الرغم من ضخامة العدد، لم يحظ الشباب إلا ببعض الدراسات التي أجريت حولهم في السنوات الماضية[1]، بالرغم من الآمال المعلقة عليهم من اجل البناء و التشييد من خلال الولوج إلى عالم الشغل و إبراز الكفاءات و تحصيل للتجارب. فهذه الشريحة يجب أن تتحلى بروح المسؤولية و الاندماج في الوسط الذي تعيش فيه و أن تكون بمثابة إضافة نوعية لجميع أنساق المجتمع.

و على الرغم من النقائص المسجلة، فالدولة الجزائرية عاكفة على المبادرة باستراتيجيات عديدة من خلال خلق مناصب عمل جديدة، مؤقتة و دائمة، و التكفل باحتياجات الشباب خاصة في مجال الصحة و التعليم و التكوين المهني و غيرها من اجل تحصين شبابها من ما يتعرض له من مخاطر كالبطالة، و التهميش، و الإقصاء....

1- الشباب و التنمية في الجزائر:

يعتبر الشباب غاية في عملية التنمية، و الركيزة الأساسية لها، لهذا فإن الاهتمام بالتعليم و القدرات و المهارات المعرفية، و بصحة الشباب النفسية و العقلية و البيولوجية، و توفير الغذاء المتوازن و اللازم و الخصائص الشخصية و المعرفية ضروري للارتقاء بالتنمية المستدامة، و وعياً من الجزائر بكل هذا أولت الحكومة في برنامج الاستثمارات العمومية مكانة متزايدة الأهمية للتنمية البشرية[2].

إن مسألة الشباب و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا من خلال ربطها بمختلف التحولات التي حدثت و تحدث في المجتمع الجزائري، و التي شملت الجوانب الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية و الأمنية، كما أن فهمها يتطلب القيام بدراسات و بحوث تسمح باستقراء واقع الشباب اليوم فبالنسبة للجزائر لم

---

(1) : تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لسنة 2015، ص: 31.

(2): نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 210-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 6 ، 2011 ، ص ص : 38 – 39.

تسمح السياسات التي اتبعتها في العشرين سنة الأخيرة بتجنيد حقيقي للشباب الجزائري بحيث يثبت في مكانه كفاعل اجتماعي حقيقي في التنمية الوطنية. كما يمكن القول أن مختلف السياسات المطبقة قد ركزت على البنية الاقتصادية و التجهيزات و الهياكل، متناسية أن البعد البشري هو أساس كل تقدم اجتماعي[1]، و رغم الجهود المبذولة إلا أنها تفتقد إلى الفعالية لإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و قد دلت دراسات كثيرة على دور الشباب في تنمية مجتمعاتهم في مختلف المجالات و لهذا استوجب الأمر العناية بهذه الفئة، و في هذا يقول محمد سيد فهمي: " إن الشباب هو مسؤوليتنا، ومن الأهمية بمكان أن نرعاه في كل مراحل حياته و أن نعمل على تقدمه روحياً و عقائدياً و فكرياً و بدنياً، و أن نأخذ بيده و نضعه في تنظيم يتلائم و قدراته و إمكانياته قبل أن تجرفه التيارات المغرضة الفاسدة، و مجتمعنا النامي في أشد الحاجة لمجهود سواعده الشابة من اجل زيادة الإنتاج لرفع مستوى معيشة المواطنين اقتصادياً و اجتماعياً حتى يمكننا اللحاق بالدول المتقدمة في كافة المجالات"[2].

و في سبيل تحقيق اندماج الشباب في التنمية يجب توفير الدراسة و التدريب اللذان يؤهلان الفرد الشاب للحصول على وظيفة تتناسب و مؤهلاته العلمية و المهنية في ظل تكافؤ الفرص، و الموازنة بين حقوق الشباب و واجباتهم الوطنية، خاصة و أنهم أكثر الفئات العمرية ديمغرافياً و حيوياً و قدرة على العمل و النشاط و العطاء، فضلاً عما تتسم به من مرونة في عملية التكيف مع المواقف التي تواجههم و دعامة يعتمد عليها المجتمع في رسم سياسات استثمار جهود الشباب من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

2- الشباب الجزائري و الممارسة السياسية:

[1]: يوسف عنصر، مشكلات الشباب الجزائري، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10، سبتمبر 2010 ص : 213.
[2]: محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999.

تتزايد أهمية المشاركة الشبابية في الشأن العام، باعتبارها إحدى أهم دعامات المواطنة و الديمقراطية لدى المجتمعات المتقدمة، فالمشاركة السياسية و بخاصة من طرف الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال. و المشاركة السياسية هي: عملية يقوم من خلالها الفرد أو الجماعة بالإسهام الحر و الواعي المنظم في صياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع، و تتم عملية المشاركة السياسية في مجتمع سياسي (دولة)[1]. و للمشاركة السياسية في الدولة وسائل عديدة منها المشاركة في العمل الحزبي، و مؤسسات المجتمع المدني ذات الأهداف السياسية بالمعنى الواسع، على أن أهم وسائل المشاركة تنبع من حق المواطنة، و هي حق المواطن في الإدلاء بصوته في الانتخابات و الاستفتاءات العامة، فهي فعل طوعي و اختبار يقوم به المواطن للتعبير عن إرادته في المشاركة في الشأن العام.

و تتنامى أهمية المشاركة الشبانية في الشأن العام، بوصفها إحدى أهم دعامات المواطنة، بالموازاة مع تزايد أهمية المجتمع المدني كفضاء لها، و قد ظهرت بوادر المطالبة بتوسيع مجالات هذه المشاركة و إقرارها بنداً أساسياً في السياسات الدولية و الوطنية.

كما أكد الشباب في مختلف المجالات على دورهم كقوة دافعة كبرى وراء الإنتاج و الابتكار الثقافي و ليس كجمهور مستهلك، و من ثم حقهم في أن يستمع إليهم في وضع أي سياسات بهذا الشأن و تنفيذها في المستقبل و هو ما يعكس مدى شعورهم بتعرضهم للتجاهل و التهميش.

فالشباب الجزائري في ظل مرحلة الحزب الواحد، الذي اتخذ طابعاً طلائعياً و جماهيريا في قيادة جهاز الدولة و للمحافظة على الوحدة الوطنية، و على الرغم من المشاركة الواسعة للجماهير الشعبية في الكفاح من أجل الاستقلال إلا أن هذه الجماهير تم استبعادها تدريجياً من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية و الثقافية للبلاد بعد الاستقلال، إن مرد هذا الإقصاء قد يعود إلى طبيعة التناقضات الإيديولوجية الموروثة عن العهد الكولونيالي من جهة و إلى صراع السلطة بين قادة جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية، حيث كان الاعتقاد السائد لدى الكثير من القادة أن المجال للتعددية السياسية الحاكمة تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية و رفضاً لسلطة الدولة و تهديداً مباشراً، و قد دفعها ذلك إلى الانكماش على نفسها، و تعزيز قواعدها الردعية و تنميتها[2].

و بعد التحول إلى التعددية، كان من المفروض أن تضع الدولة الجزائرية حداً لأزمة المشاركة الشبانية في المجال السياسي، عن طريق التخلي عن الأحادية و فتح مجال الحريات السياسية، غير أن الأحداث التي توالت منذ

---

[1]: عمرو هاشم ربيع (محرر)، موسوعة المفاهيم و المصطلحات الانتخابية و البرلمانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، [1]القاهرة، 2009، ص : 248.

[1]: بوبكر جيملي، الشباب و المشاركة السياسية في الجزائر، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2009/ 2010، ص : 182.

توقيف المسار الانتخابي في الجزائر، و دخول البلد في دوامة العنف الديمقراطي من جديد، و لحد الآن ما تزال خارج اللعبة السياسية، بالإضافة إلى محدودية الفرص الحقيقية التي تتيحها السلطة و الأحزاب للشباب في تقلد مهام قيادية، كما أن بعض فئات الشباب الجزائري تعزف عن الاشتراك في المناقشات السياسية لعدم الثقة في الآخر لوجود شك سياسي، كما تبدو بعض مظاهرات الاغتراب بين الشباب الجزائري بعد الحرص على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات لاعتقادهم بأن أصواتهم غير مؤثرة و لا قيمة لها في توجيه مسار العمل السياسي في البلاد.

و نخلص بالقول، أن ضعف المشاركة السياسية لدى الشباب الجزائري أصبحت ظاهرة عامة في المجتمع الجزائري، و هذا راجع إلى مجموعة متشابكة من العوامل و الظروف الاجتماعية و السياسية و الثقافية، و إذا أحجم الشباب عن الإسهام في مجال من مجالات تنمية الوطن و تطويره فإننا بذلك نفقد طاقة و عنصراً هاماً من عناصر العمل السياسي، ألا و هو عنصر القيادات الشابة و الواعية و المثقفة و النشطة.

3- الشباب الجزائري و التغيير الاجتماعي:

الشباب هم الأكثر طموحاً في المجتمع، و هذا يعني أن عملية التغيير و التقدم لديهم لا تقف عند حدود الحزب السياسي أو المنظمة الشبانية أو أية مجموعة اجتماعية تسعى للتغيير السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي يجب أن تضع في سلم أولوياتها استقطاب طاقات الشباب و توظيف هذه الطاقات باتجاه أهدافها المحددة، فالشباب هم الأكثر تقبلاً للتغيير، و هذه الحقيقة تعتبر ميزة رئيسية في المجتمع باعتباره نسقاً متحرك و متغير، هذا على غرار تمتع فئة الشباب بالحماس و الحيوية في تفاعله مع متغيرات و متطلبات المجتمع.

و يعتبر الشباب في الجزائر قوة اجتماعية هامة بصفته قطاعاً اجتماعياً رئيسياً في المجتمع، و كسب هذا القطاع من طرف صانعي القرار السياسي و رجال المال و الأعمال يعني كسب معركة التغيير، الشباب في الجزائر عبارة عن قوة و ذخيرة اقتصادية كبيرة، فالعمال الشباب هم الذين ينتجون بسواعدهم و الشباب من ذوي الكفاءات العلمية ينتجون بجهدهم الذهني، فهم من يعول عليهم في بناء صرح الوطن و يضمنون استقراره و قوته الاقتصادية أما في المجال السياسي، نستطيع القول، أن الحزب السياسي الذي لا يضم في صفوفه الشباب، و لا يجدد أعضائه بعناصر شابة تدفع فيه الروح و الانتعاش من جديد، سيتحول مع الوقت إلى حزب ضعيف مترهل هش البنية.

الفصل الخامس

الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد:

إن أي دراسة علمية في ميدان العلوم الاجتماعية لا بد لها من أن تتبع مجموعة من الإجراءات المنهجية من اجل الوصول لتحقيق أهدافها المسطرة، و لهذا سيتناول هذا الفصل المنهج الذي يتناسب و طبيعة الدراسة، و التعريف بميدان و مجالات الدراسة الثلاث (الزماني، المكاني، البشري)، و تحديد مجتمع الدراسة و كيفية اختيار العينة، و أهم الأدوات المستعملة لجمع البيانات و الحقائق من المحيط الميداني، و منه تتعرض لتفريغ البيانات و جدولتها و تحليلها و تفسيرها على ضوء الفرضيات، من اجل الوصول في نهاية البحث إلى أهم النتائج المستخلصة من هذا العمل.

أولاً:مجالات الدراسة:

و المراد بمجالات الدراسة: مكان إجراء الدراسة، و الزمن الذي استغرقته و مجموعة الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة.

1ـ التعريف بالمجال الجغرافي للدراسة:

أجريت الدراسة داخل التراب التابع لبلدية مروانة (merouana) أو "كورناي "كما كانت تلقب في عهد الاستعمار الفرنسي" بدائرة مروانة هي مدينة جزائرية تابعة لولاية باتنة، تبلغ مساحتها 509.87 كلم^2 ، و تبعد عن مقر الولاية بـ 40 كلم[1]، وتعتبر الشاوية اللهجة الأصلية لمعظم سكانها، ويقصد بالشاوية إحدى اللهجات الامازيغية و الشاوية هم سكان منطقة الاوراس عامة الذين يعتبرون من السكان الاصليين للجزائر. تعتبر دائرة مروانة من أقدم الدوائر على الصعيد الوطني وهي عاصمة لسهل بلزمة والحظيرة الوطنية بلزمة .

فَلكيًا تقع بلدية مروانة في دائرة العرض 35.6286 درجة شمالا، و خط الطول 5.9117 درجة شرقا. أما جغرافيا فتقع مروانة في الجزء الشمالي لولاية باتنة يحدها شمالا أولاد سلام والمسيل ومن الشمال الشرقي عين جاسر و من الغرب رأس العيون ونقاوس وشرقا سريانة و من الجنوب الشرقي مدينة باتنة و من الجنوب عين التوتة.تحيط مدينة مروانة الجبال من كل الجوانب مما يجعل تضاريسها يغلب عليها الطابع الجبلي.

[1] Agence Nationale d'intermédiation et Régulation Foncière, Rubrique Monographie wilaya, Wilaya de Batna, Publier le 27/07/2011.

2ـ تحديد المجال الزماني للدراسة:

ويقصد به الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة في معالجة الموضوع و جمع المعطيات اللازمة له، وتمتد من القراءات الأولى حول الموضوع إلي غاية البدء في معالجة الجانب الميداني، و بهذا فقد انطلقت منذ شهر جانفي 2015 باعتماد خطة أولية للاطلاع على أدبيات الدراسة و جمع المعلومات النظرية و التي امتدت لحوالي عام كامل، ثم تلتها الدراسة الميدانية عن طريق الاحتكاك أكثر بمجتمع البحث بهدف ضبط عينة الدراسة و إعداد استمارة بحث مبدئية و عرضها على المحكمين من الأساتذة ذوي الخبرة في ميدان البحث الاجتماعي ، و منه تطبيق الاستمارة على عينة من الشباب الذين بلغ عددهم 10 أفراد حيث تم تغيير بعض الأسئلة و المصطلحات الغامضة، وتم توزيع الاستمارة في صيغتها النهائية ما بين الفاتح افريل 2016 و 15 جوان 2016.

3ـ المجال البشري:

يعرف "علي غربي" مجتمع البحث بأنه: "جميع المفردات أو الوحدات التي تتوفر فيها الخصائص المطلوب دراستها"[1]، وعليه كان المجال البشري (مجتمع البحث) بالنسبة لهذه الدراسة مجموع الشباب الجامعي من الجنسين سواء كانوا طلبة أو حاملين لشهادة جامعية، والقاطنين داخل إقليم بلدية مروانة (التجمعات الحضرية، التجمعات الشبه حضرية، المناطق المبعثرة و المداشر)، و الذين تتراوح أعمارهم ما بين الـ 18 و 30 سنة.

و للحصول على المعطيات الإحصائية، تم تحرير طلب ترخص ممضي من السيد رئيس القسم (المشرف) موجه الى السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مروانة الذي مكننا من أخر إحصاء عام للسكان (الإحصاء الخامس لسنة 2008).

ثانيا: عينة الدراسة:

يسعى كل باحث من خلال بحثه إلى الوصول إلى حقائق صادقة وبالتالي فهو يبذل ما في وسعه للوصول إلى هذه الحقيقة حول المجتمع الأصلي المعني بالدراسة أو ما يعرف بمجتمع البحث والذي يعرف بأنه"جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة"[2]، فإذا كان المجتمع كبيرا فإن الباحث يحاول في أي حال دراسة موضوعه معتمدا على عينة أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالدراسة والتي تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة[3].

---

[1] : علي غربي، مرجع سابق، ص: 127.

[2]: ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، ط1، 2000، ص 137.

[3]: عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات العلمية، عمان، ط1، 1999، ص: 137.

وتعتبر الدراسات و البحوث التي تهتم بموضوع التمثلات الاجتماعية من الدراسات المسحية، التي تحاول تسليط الضوء على التمثلات الاجتماعية السائدة في مجتمع معين أو فئة مجتمعية معينة حول موضوع محدد، و الدراسة التي هي بين أيدينا تحاول تسليط الضوء على التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري مما يضعنا أمام صعوبة الإلمام بكل الشباب الجزائري و هذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:

1ـ كبر حجم المجتمع المستهدف

2ـ توخي الإلمام بأكبر قدر ممكن بأبعاد الظاهرة و كذا الدقة الإحصائية

3ـ إمكانيات الباحث لا تسمح بتغطية مجتمع بحثي بحجم الشباب الجزائري

و لهذا أخذت هذه الدراسة بالرخصة المنهجية التي تبيح اللجوء إلى أسلوب العينة لاستخراج عينة يجرى عليها الاختبار تخضع إلى شروط و مقاييس محددة متعلقة بالتمثيلية و التعميم[1]، كما تكون فرص ظهور أي مفردة من مفردات المجتمع الأصلي متكافئة، و قابلة للحساب، و بذلك تكون العينة ممثلة و لهذا تصبح قابلية تعميم النتائج أمر ممكن، إلا أنه و في مثل دراستنا يتعذر عليها الأخذ بهذا المبدأ العلمي الذي يعتمد على المعاينات الاحتمالية أو العشوائية نتيجة عدة أسباب أهمها:

ـ كبر حجم المجتمع المستهدف أو الكلي للدراسة.

ـ شساعة توزيع مجتمع جغرافيا.

وقصد تجسيد الدراسة ميدانياً، سنلجأ إلى تطبيق العينة القصدية، فهي الأنسب لمثل هذه الدراسات، و الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، إذ أن هذا النوع من العينات يستخدم في حالة معرفة الباحث للمعالم الإحصائية لمجتمع دراسته و خصائصه. فعملية اختيار السمات النمطية لعناصر عينة البحث تعتبر أساسية بالنسبة إلى تقييم هذه الأنواع من البحوث[2]، حيث يتم التركيز في هذا الصنف من العينة على بعض الصفات النمطية لمجتمع البحث يوجه على أساسها اختيار عينة الدراسة[3].

و لهذا فقد تحددت مواصفات عينة الدراسة في فئة الشباب القاطنين بمدينة مروانة الذين تتراوح أعمارهم مابين 18 و 30 سنة من ذوى المستوى جامعي، سواء كانوا طلبة أو حاصلين على شهادة جامعية، و نشير هنا إلى أن اعتماد الدراسة على فئة الشباب الجامعي جاء لعدة أسباب موضوعية أهمها:

---

(1): سبعون سعيد، جرادي حفصة، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص : 136.

(2) : موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، ط2 : 2006، ص: 312.

(3) : سبعون سعيد، حفصة جرادي، مرجع سابق، ص: 148.

* أن الشباب الجامعي أكثر اهتمام و تفاعل مع المسائل ذات الطابع السياسي و الثقافي و الاجتماعي.

* إن التمثلات الاجتماعية عبارة عن ظاهرة ذات طابع اجتماعي-معرفي (Socio-cognitif) و بالتالي للجانب المعرفي (المستوى التعليمي أساساً) دور بارز في تحديدها، فالمعارف الاجتماعية التي يستخدمها الفرد، هي عبارة عن تراكم الظواهر المعرفية الفردية[1] وتماشيا مع أهداف الدراسة التي ركزت بأساس على كيفية استيعاب، فهم و ممارسة الشباب الجزائري لحقوقه و واجباته الوطنية و كذا شعوره بالهوية و الانتماء و تأثير كل هذه الأبعاد في تحديد و بناء التمثلات الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري حول مفهوم المواطنة.

* فئة الشباب الجامعي تخدم الموضوع أكثر من غيرها لما لها من صفات تميزها عن باقي فئات المجتمع خاصة في إبراز دور الجانب المعرفي في بناء و تشكيل التمثلات الاجتماعية لدى الشباب.

1- حجم العينة:

بالنسبة إلى المعاينات غير الاحتمالية، فإنه يكفي أن يكون لدينا عدداً كافياً من العناصر لنتمكن فيما بعد من إجراء المقارنات الضرورية.كما أن التحديد الدقيق لمشكلة البحث يبقى الموجه الأساسي لضبط العينة غير الاحتمالية و هو الذي يحدد حجمها[2].

فبالنسبة للمعاينات التي تعتمد على أسلوب السحب غير الاحتمالي فإن "موريس أنجرس" يرى أن حجم العينات غير الاحتمالية يمكن أن يكون مختلفاً جداً و ذلك حسب مشكلة البحث، و مع ذلك فإنه من النادر جداً تجاوز بعض المئات من الوحدات[3].

إن اختيار الحجم الذي نعطيه هو بدلالة الدقة التي نهدف الوصول إليها...و في هذا السياق تقول "نيكول برتييه" (Berthier Nicol)، "إذا كان مجتمع البحث منسجماً يمكن لعينة صغيرة (100 إلى 200 شخص) أن تعطي نتائج أكيدة"[4].

و بناءاً على ما سبق، فقد تم التخطيط لحجم العينة مكونة من 200 مفردة حيث تم الاعتماد قصدياً على توفر خصائص: الجنس، السن، الحالة الاجتماعية و مكان الإقامة، إلا أن ذلك قد تعذر ميدانياً، حيث أجريت الدراسة على 188 مفردة، و ذلك بعد تفحص الاستمارات المسترجعة أين تم استبعاد الاستمارات الغير مستوفية الإجابات و التي بلغ عددها 12 استمارة.

---

[1] Patrick Rateau, Pascal Moliner, Les représentations sociales et processus sociocognitif, Presses universitaire de Rennes, France, 2009, P : 7

[2] : موريس أنجرس، مرجع سابق، ص،ص : 318 – 319.

[3] : نفس الرجع، نفس الصفحة.

[4] : سعيد سبعون، حفصة جرادي، مرجع سابق، ص : 152.

2- خصائص العينة:

جدول رقم (01): توزيع العينة حسب خصائصها الأساسية:

خصائص العينة / التكرارات		التكرارات	النسبة المئوية
السن	[18-24]	86	%46
	[25-30]	102	%54
	المجموع	188	%100
الجنس	ذكر	83	%44
	أنثى	105	%56
	المجموع	188	%100
الحالة الاجتماعية	موظف/عامل	92	%49
	بطال	96	%51
	المجموع	188	%100
مكان الإقامة	ريفي	74	%61
	حضري	114	%39
	المجموع	188	%100

و بما أن موضوع الدراسة هو الكشف عن التمثلات الاجتماعية للمواطنة للمبحوثين، فلقد تعمدنا إظهار بعض الخصائص (السن، الجنس، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة) لنلاحظ فيما يؤثر هذا على مفهوم المواطنة و تصوراتها لدى فئة الشباب الجزائري، و كذا من أجل ربط البيانات العامة الخاصة بالعينة بمحاور الدراسة الأساسية من أجل إجراء المقارنات اللازمة و الوصول إلى تحديد دور كل منها في بناء تمثلات مفهوم المواطنة لدى المبحوثين.

مما سبق يتضح أن الدراسة لم تعتمد على نسبة اختيار محددة ذلك أن هذه الدراسة تدخل في إطار البحوث المسحية، حيث نجد أن المجتمع الأصلي كبير و مشتت جغرافياً، و قد بلغ عدد المجتمع الأصلي 37669 مفردة حسب إحصائيات سنة 2008، مقسمين على عدد من التجمعات الحضرية الثانوية و البالغ عددها

عشرة (10) تجمعات، و المناطق المبعثرة التي بلغ عددها ثمانية (08) مناطق، أما بالنسبة لقائمة القرى و المداشر فقد بلغ عددها ستة وستون (66) قرية و دشرة[1].

ثالثا: منهج الدراسة:

يعرف المنهج بأنه عبارة عن مجموعة العمليات و الخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، و بالتالي فالمنهج ضروري للبحث، إذ هو الذي ينير الطريق، و يساعد الباحث في ضبط أبعاد و مساعي البحث[2].

و تختلف المناهج العلمية باختلاف المواضيع المدروسة، و هذا و ما يفسر العدد الكبير من المناهج التي تتوفر عليها العلوم الاجتماعية، و بما أن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة الكشف عن التصورات الاجتماعية الراسخة في أذهان الشباب حول المواطنة كمفهوم و كممارسة يومية، و بالتالي تندرج دراستنا هذه ضمن الدراسات الوصفية، التي تعنى بتقديم وصف علمي للظاهرة المدروسة، كمرحلة أولى ثم تأتي مرحلة الشرح و التحليل المرتكز على الموضوعية و المنطق العلمي و الاجتماعي، حتى يتحقق الوصف العلمي الذي يشخص الظاهرة و يقف على أبعادها و أسبابها و نشأتها و تفاعلاتها داخل النسق المجتمعي الكلي هذا و ستعمد الدراسة على المنهج الاستقرائي في الدراسة الميدانية حيث سننتقل من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي، لأن الطريقة الاستقرائية تقوم على دراسة عينة تكون ممثلة للمجتمع الأصلي ثم تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة ككل.

رابعا: أدوات جمع البيانات:

1- الملاحظة:

للملاحظة أهمية كبيرة في البحوث الاجتماعية، فهي تسمح بجمع البيانات حول موضوع الدراسة مباشرة من الميدان، عن طريق مشاهدة الممارسات و العلاقات الاجتماعية اليومية التي لها علاقة بالممارسة المواطنية، حيث تم اعتماد أسلوب الملاحظة بالمشاركة كون الباحث يقطن بمدينة مروانة – مكان الدراسة- و بإمكانه الاحتكاك و التواصل مع مجتمع البحث دون التأثير عليه، عن طريق إثارة النقاش و الحوار حول كل ما يتعلق بالمواطنة كمفهوم و كممارسة، و من ثم تسجيل الأقوال و ردود الأفعال للوصول إلى تكوين صورة واضحة لتمثلات الأفراد حول الموضوع من اجل الوصول إلى تحليل عميق وتفسير أكثر دقة يخدم أهداف البحث. كما أن معرفة الباحث الجيدة بالمجتمع الأصلي للدراسة ستساعده في هذا النوع من البحوث.

---

[1]: الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصاء العام الخامس للسكان و السكن لمدينة مروانة، المؤرخ في: 2008/05/05 (أنظر الملاحق).
[2]: رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، 2002، ص : 119.

2- الاستمارة:

تعرف الاستمارة على أنها " تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقا هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات رقمية[1]. و تعتبر الاستمارة من أكثر الأدوات استعمالاً وشيوعاً في عملية جمع البيانات، و ذلك بالنظر إلى الأهداف التي تحققها، من اختصار للوقت و الجهد و التكلفة و إمكانية توزيعها على اكبر عدد من الأشخاص.

وتُعد الاستمارة في الوقت الراهن التقنية الأكثر استعمالاً في دراسة التمثلات، و ترجع فعاليتها إلى الأسباب التالية[2]:

- الاستمارة تسمح بإدخال الجوانب الكمية ذات الأهمية في الجانب الاجتماعي للتمثل.
- تطور طرق التحليل الكمي للمعطيات تقوى المكانة المفضلة للاستمارة.
- الشكل الموحد للاستمارة و سلوك الباحث الموحد (وحدة الكلام و الألفاظ) يزيد من احتمال خضوع المبحوثين لنفس الظروف.

بالإضافة إلى إن الاستمارة كأداة لجمع البيانات تمكننا من معالجة الأبعاد المعرفية و الاجتماعية للتمثلات الاجتماعية[3].

---

[1]: موريس أنجرس، مرجع سابق، ص: 204.

(2) : J-C Claude Abric, Pratiques sociales et représentations, OP-CIT, PP : 76-77.

(3) : Pierre Vergès, L'analyse des représentations sociales par questionnaires, Revue française de sociologie, Vol. 42, France, N° 3, 2001.

الفصل السادس

عرض البيانات الميدانية و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

أولا: مناقشة و تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

في هذه المرحلة ستعمل الدراسة على تحليل و مناقشة البيانات التي تم جمعها من الميدان و التي هي بمثابة إجابة لمختلف الفرضيات التي تمت صياغتها، وهذا بعد تحديد لمختلف خصائص و صفات المبحوثين و الاستعانة ببعض المؤشرات كالجنس، السن، مكان الإقامة، و الحالة الاجتماعية لإبراز أهم التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجامعي و محاولة ربطها بهذه المتغيرات.

1- أثر التمتع بالحقوق الفردية في البناء السوسيو معرفي لتمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري:

الجدول رقم(02): تمثلات المبحوثين حول ضمان الدستور الجزائري لحقوق المواطن:

الفئـــــات		ت	%
في حالة الإجابة بـ: "لا " يرجع السبب إلى:	أغفل بعض الحقوق	21	%11.17
	لا يعكس متطلبات المجتمع الجزائري	9	%4.78
	غير مطبق على أرض الواقع	42	%22.34
	أخري تذكر	5	%2.66
المجموع		77	%40.95
نعم		111	%59.05
المجموع الكلي		188	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة من عينة الدراسة و المقدرة بـ: 59.05%، ترى بأن الدستور الجزائري، باعتباره الوثيقة الأسمى في الدولة، قد ضمن للمواطن حقوقه، فحسب تصورهم فقد تعرض لمجمل الحقوق الأساسية للمواطن المنصوص عليها في معظم دساتير دول العالم، و هذا يتوافق مع ما جاء في ديباجة الدستور الجزائري الأخير (بعد التعديل الأخير في 06 مارس 2016) الذي نص علي أن:<< إن الدستور فوق الجميع، و هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية>>، و منه يمكن القول أن نسبة كبيرة من عينة البحث تتوافق في تصورها حول ضمان الدستور الجزائري لحقوق المواطن حسب ما جاء في نص المادة التاسعة منه: "المحافظة علي الهوية و الوحدة و الوطنيتين و حماية الحريات الأساسية للمواطن و الازدهار الاجتماعي و الثقافي"[1]، غير أننا نجد نسبة 40.95 % من مفردات عينة الدراسة تعتقد أن الدستور الجزائري لم يضمن للمواطن الجزائري و خاصة فئة الشباب حقوقه، حيث أرجعوا ذلك إلي مبررات و أسباب مختلفة، بحيث أننا نجد ما نسبته 22.34% من مفردات عينة البحث ترى أن ما جاء في الدستور الجزائري حول ضمان الحقوق

[1] : المادة: 9 من دستور الجمهورية الجزائرية بعد تعديل 06 مارس 2016، ص: 10.

الفردية و الجماعية للمواطن غير مطبق على أرض الواقع، فالإشكالية حسبهم ليس في مضمون أو محتوى الوثيقة الدستورية، بل في ميكانيزمات تجسيد هذا المضمون على ارض الواقع، خاصةً فيما يتعلق ببعض الحقوق السياسية مثل : تقلد الشباب لبعض المناصب العليا، حرية التعبير، أو بعض الحقوق الاجتماعية الأخرى كالحق في العمل و السكن اللائق و الأجر الذي يضمن كرامة العامل.

بينما تعتقد نسبة 11.17% من المبحوثين أن الدستور الجزائري أغفل بعض الحقوق على الرغم من أهميتها بالنسبة لهم، حيث أورد بعضهم الحق في السكن و الحق في المساعدة المالية لفئة الشباب الجامعي البطال، باعتبار أنهم قدموا ما عليهم و حان الوقت أن توفر لهم الدولة مناصب الشغل أو تتكفل بهم مادياً، و تأتي فكرة أنه لا يعكس متطلبات المجتمع الجزائري بصفة عامة و شريحة الشباب بصفة خاصة في المرتبة الثالثة بنسبة 4.78%، باعتبار أنه لم يمنح للشباب أولوية في الحقوق – حسب أفراد العينة – و لم يفرد امتيازات خاصة بهذه الفئة، كما أن المراسيم التنظيمية و القوانين تشترط في بعض الحالات السن في تولي بعض المناصب العليا في البلاد، خاصة فيما يتعلق بالترشح للمناصب العليا و الحساسة في السلطة. بينما أرجعت نسبة 2.66% أسباب عدم ضمان الدستور الجزائري لحقوق المواطن لأسباب أخرى مثل عدم مراعاته لخصوصيات الشعب الجزائري و اختلافاته الإثنية المتعددة.

و من خلال الجدول نستنتج، أن الشباب الجزائري عموماً يملك تصور إيجابي إلى حد مقبول نسبياً حول مدى ضمان الدستور الجزائري لحقوق المواطن مع تسجيل بعض التحفظات من حيث آليات تجسيد محتواه على أرض الواقع.

الجدول رقم(03): تمثلات المبحوثين حول ضمان الدستور الجزائري لحقوق المواطن حسب الجنس:

الجنس / ضمان الدستور لحقوق المواطن	ذكر		أنثي		المجموع
	ت	%	ت	%	
نعم	41	%21.81	70	%37.24	%59.05
لا	42	%22.34	35	%18.61	%40.95
المجموع	83	%44.15	105	%55.85	%100

يتضح من خلال أرقام الجدول أن أكبر نسبة محسوبة هي 37.24% بالنسبة لتمثلات المبحوثين حول ضمان الدستور الجزائري لحقوق المواطن و التي تمثل نسبة الشابات المكونات لعينة الدراسة، حيث يتصورن أن الدستور الجزائري قد ضمن أهم القواعد و القوانين الأساسية لضمان حقوق الفرد الجزائري، و هذا التصور مبني على جملة الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من أجل إشراك المرأة في كل المجالات و على رأسها المجال السياسي و الاقتصادي من خلال إقرار مجموعة من الإجراءات التي تساعد في إدماج العنصر النسوي في تسيير شؤون البلاد و المشاركة في التنمية المحلية و الوطنية، كما يجمع الكثيرين على أن هذه الإجراءات قد ساهمت بشكل فعال في ظهور المرأة الجزائرية في الكثير من المجالات، خاصة في البرلمان من خلال إقرار نظام " الكوطة " لصالح المرأة و تمكين المرأة من الالتحاق بالناصب العليا في البلاد، هذا على غرار ما ورد في قانون الأسرة الجزائري و إقرار مبدأ المساواة بين المرأة و الرجل في أكثر من موضع في الدستور الجزائري، حيث تنص المادة 31 على أن :<<تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية.>>، و تأتي نسبة 22.34% في المرتبة الثانية، و هي النسبة التي توضح لنا نسبة الشباب الذكور الذين يعتقدون أن الدستور الجزائري لم يضمن لهم حقوقهم كمواطنين و هي نسبة قريبة من نسبة الشباب الذكور الذين كانت إجاباتهم إيجابية حول نفس السؤال و التي جاءت تساوي : 21.18%، مما يوضح أنهم منقسمين بين راضي و غير راضي – حسب العينة – على ما احتواه الدستور الجزائري حول ضمان الحقوق الأساسية للفرد، و مرد ذلك كون الذكور هم من تعود عليهم المسؤولية الكبيرة في تكوين الأسرة، و الإنفاق و

الدفاع عن البلاد و بالتالي تكونت لديهم تصورات و أفكار مفادها سيطرت الذكور على مجريات الأمور داخل المجتمع" مجتمع ذكوري" خاصة في البيئة التي أجريت فيها هذه الدراسة، و ما يتعرض له الشباب من ضغوط و تأثيرات من طرف المجتمع على نفسية الشباب و الذكورية، كما جاءت أقل نسبة تمثل الشابات اللواتي يعتقدن أن الدستور لم يضمن لهن كامل الحقوق اللازمة لهن كمواطنات بنسبة 18.61%، و هي نسبة ضئيلة مقارنة بسابقاتها، و منه نستنتج أن أغلب الشباب الجزائري يملك صورة ذهنية إيجابية حول ضمان الدستور الجزائري لحقوق المواطنة، مما يساهم بفاعلية في تكوين تمثلات اجتماعية إيجابية حول مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري، خاصة الإناث، و هذا بفضل ما جاء به الدستور الجزائري من ضمان للحقوق و الحريات الأساسية للمواطن و حماية مقومات المواطنة.

غير أنه يبقى على الدولة الجزائرية السهر على تجسيد هذه المبادئ و القوانين على أرض الواقع المحسوس من طرف الأفراد لتحسين تلك الصورة المتشكلة في ذهن الشباب الجزائري خاصة فيما يتعلق بمبدأ المساواة بين المواطنين في مختلف المجالات و أمام القانون، و في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.

الجدول رقم(04): تمثلات المبحوثين حول العدالة في توزيع مداخيل الدولة على المواطنين:

الحالة الاجتماعية / العدالة في توزيع مداخيل الدولة	التكرار	النسبة
نعم	68	%36.17
لا	120	%63.83
المجموع	188	%100

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن نسبة 63.83%، من أفراد عينة البحث يعتقدون أن الدولة الجزائرية غير عادلة في توزيع المداخيل على المواطنين، و في الواقع كون الجزائر من الدول العربية المعتمدة على الثروة النفطية بالدرجة الأولي حيث تتصدر عملية تصدير النفط قائمة صادرات الجزائر بنسبة تقارب 98% من مجموع الصادرات و إشرافها على توزيع عائدات الريع النفطي، هذه العملية يصعب معها معاملة كافة المواطنين و مختلف مناطق الوطن بطريقة عادلة و متساوية، مما أدى إلى ظهور إختلالات و فروقات في توزيع مداخيل الدولة على المواطنين و أصبحت قضية النفط و المواطنة في صميم مسألة المواطنة في الجزائر. مع هذا ، نجد نسبة 36.17% من أفراد العينة يملكون صورة إيجابية حول توزيع مداخيل الدولة على المواطنين مركزين في ذلك على ما تقدمه الدولة من خدمات عمومية مجانية كالتعليم و الصحة حيث يتمتع بها الأغلبية الساحقة لأفراد المجتمع الجزائري كما أن مشاريع دعم الشباب ساهمت في الكثير من الحالات في مساعدة الشباب في بناء مشاريع عادت بالفائدة على الشباب و الدولة على حد سواء.

و من خلال ما سبق، نستنتج أن أغلبية الشباب الجزائري – حسب نتائج هذه الدراسة – يملكون تمثلات و صور ذهنية سلبية حول الطريقة التي توزع بها مداخيل الدولة على المواطنين، مما قد ينتج مواطنة مفرغة من بعدها النفسي و الروحي مبنية على بعدها المادي المرتكز على البذخ و الرفاهية عوض العلاقة الروحية المبنية على الاحترام و التضحية و البناء.

الجدول رقم(05): تمثلات المبحوثين حول عدالة توزيع مداخيل الدولة حسب مكان الإقامة:

مكان الإقامة / توزيع مداخيل الدولة	حضري		ريفي		المجموع
	ت	%	ت	%	
نعم	56	%29.79	12	%6.38	%47.87
لا	58	%30.85	62	%32.78	%52.13
المجموع	114	%60.64	74	%39.36	%100

من خلال الجدول يتضح مدى تقارب المسجل في نسبة المبحوثين القاطنين داخل الإقليم الحضري حيث نجد نسبة 29.79% منهم يعتقدون أن هناك توزيع عادل لمدا خيل الدولة على المواطنين في مقابل نسبة 30.85% يعتقدون عكس ذلك، و هذا راجع بالأساس إلى الصورة الضبابية المتشكلة في ذهن الشباب الحضري الناجمة على روح التواكل و الاعتماد على الدولة، حيث أصبح الشباب – خاصة الحضري – يرفض القيام بالأعمال و المهن البسيطة مفضلاً في ذلك الاعتماد على المساعدات و الهبات المالية التي تقدمها الدولة.

هذا على خلاف ما أوضحته النسب بالنسبة للشباب الريفي حيث أننا نجد نسبة 32.78% يملكون تصورات أو تمثلات سلبية حول عدالة توزيع المداخيل على المواطنين، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود لبعد هؤلاء الشباب على عدد كبير من الخدمات التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع بحكم الموقع الجغرافي. فإذا ما قلنا أن مظاهر التنمية شبه غائبة على المناطق الحضرية فهي تكاد تنعدم في المناطق الريفية، حتى أننا نجد أن بعض مشاكل الريف ما تزال تراوح مكانها منذ الاستقلال، كمشكل الكهرباء الريفية حيث أننا نجد بعض المناطق لم يصلها الكهرباء و الغاز إلى يومنا هذا بالإضافة إلى مشكل المواصلات، و انعدام الطرقات خاصة المعبدة منها، عدم توفر المدارس، خاصة المتوسطات و الثانويات حيث أننا لا نجد لها أثر في الأرياف الجزائرية هذا على غرار العديد من المشاكل الأخرى التي يعاني منها الريف الجزائري خاصةً.

و منه يتضح، أن الشباب الجزائري تكونت لديه تمثلات سلبية حول قضية التوزيع العادل لمداخيل الدولة على المواطنين، خاصة شباب الأرياف. إن مثل هذه الصور الذهنية لا تخدم قضية المواطنة الفاعلة في دولة تنتظر من الشباب أن يكون هو من يبني المستقبل و يشيده، و لهذا فإن على الدولة السهر على معالجة هذه المسائل

بالطرق و الأساليب المتاحة لتحسين الصورة العامة في أذهان الشباب، خاصة إذا علمنا أن التمثلات الاجتماعية السائدة تعمل بمثابة موجه للسلوك الاجتماعي عند الشباب.

الجدول رقم(06): تمثلات المبحوثين حول تكافؤ في الفرص بين المواطنين

المساواة في الفرص بين المواطنين	التكرار	النسبة
نعم	50	%26.59
لا	60	%31.92
نوعا ما	72	%38.30
لا أدرى	6	%3.19
المجموع	188	%100

يتبين لنا في ضوء البيانات الواردة في الجدول السابق أن نسبة 38.30% من أفراد عينة البحث يرون أن مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين مطبق نوعاً ما، و قد يرجع ذلك أساساً إلى قلة تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع، و إن كان مطبقاً في بعض المجالات على وجه مقبول، إلاّ أننا نسجل اختلال في عدة ميادين و مجالات كوجود بعض التجاوزات تتنافى مع تكافؤ الفرص بين طالبي مناصب العمل المطروحة للتنافس و احتكار بعض الفئات ذات النفوذ لمناصب العمل بالقطاعات ذات الدخل العالي، و هذا ما تؤكده نسبة 31.92% من أفراد عينة الدراسة التي تنفي وجود تكافؤ الفرص، من حيث توفير شروط متساوية و موحدة بين كافة أفراد المجتمع للظفر بما تقدمه الدولة من خدمات عمومية و الالتحاق بمناصب شغل خاصة المناصب النوعية ذات الدخل العالي.

أما نسبة 26.59% من أفراد عينة البحث ترى بأن مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين مطبق إلى حد مقبول و يرجع هذا بالأساس إلى تركيز هذه الفئة على ما تقدمه الدولة من خدمات يستفيد منها كل شرائح المجتمع كمجانية التعليم و إلزامية التعليم على جميع أبناء الوطن، هذا على غرار ما تسخره الدولة من أموال و طاقات في مجال الصحة، هذا بالإضافة إلى أن المشرع الجزائري أحاط هذا المبدأ بمجموعة من القوانين و التشريعات بغية السهر على تطبيقه.

و من خلال الجدول السابق، نستنتج أن الصورة الذهنية المتكونة لدى الشباب الجزائري حول مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في الجزائر هي صورة ضبابية تتخللها الكثير من العيوب و الشكوك حول مدى جدية السلطة

السياسية في تحقيق هذا المبدأ على أرض الواقع، و هذا ما سيؤثر سلباً في تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري باعتبار أن تكافؤ الفرص يعني بالنسبة للمواطن المنافسة النزيهة دون الشعور بالنقص أو التهميش.

الجدول رقم(07): تمثلات المبحوثين حول تكافؤ في الفرص بين المواطنين حسب الجنس

الحالة الاجتماعية / المساواة في الفرص بين المواطنين	ذكر		أنثى		المجموع
	ت	%	ت	%	
نعم	18	%09.57	32	%17.02	%26.59
لا	39	%20.75	21	%11.17	%31.92
نوعا ما	24	%12.77	48	%25.33	%38.30
لا أدرى	2	%1.06	4	%2.13	%3.19
المجموع	83	%44.15	105	%55.85	%100

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة 38.30% من أفراد عينة يتصورون أن مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين مطبق نوعاً ما، و قد اتضح أن الإشكالية تكمن في مدى تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع و انعكاسات ذلك على تمثلات الشباب الاجتماعية حيث أننا نجد أن نسبة الإناث اللواتي أجبن بـ :"نوعاً ما" تساوي 25.33% و هي نسبة مرتفعة مقارنة مع نسبة الذكور التي تساوي 12.77%، و قد يرجع بالأساس إلى مجموعة المكاسب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي حققتها المرأة الجزائرية في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تحتل المرأة الجزائرية مكانة معتبرة جداً، بل و تتفوق في بعض المجالات على الرجل كما هو الحال في عدد المناصب التي تشغلها المرأة في المجال السياسي و الذي عرف تقدماً ملحوظاً خاصة على مستوى البرلمان، كما تقلدت المرأة منصب الوالي و السفير و عميد الجامعة و غيرها.

كما أننا نجد نسبة الإناث هي أكبر نسبة أجابت بـ "نعم" حول تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الجزائر و التي بلغت – حسب هذه الدراسة – 17.02%، و هذا تصور منطقي جداً، خاصة في ظل كل هذه التطور في ظهور العنصر النسوي في شتى الميادين، هذا ما يفسر أيضاً نسبة الذكور التي توقفت عند نسبة 9.57%، قد يرجع إلى مفاضلة المرأة على حساب الرجل و ما لهذا من آثار في الوعي بالحقوق لدى فئة الشباب الذكور، حيث أصبح يثير حفيظة الذكور، و هذا ما نلمسه في حديث الشباب في المنابر الرسمية و الغير الرسمية، و بالعودة إلى نتائج الجدول السابق نجد أن نسبة الذكور التي أجابت بـ " لا " قد بلغت 20.75%، و هي نسبة كبيرة بالمقارنة

بنسبة الإناث التي بلغت 11.17%، و لعل السبب في ذلك هو الوعي الذي تشكل في أذهان الذكور حول المساواة المفرطة بين الرجال و النساء مما قد يؤدي إلى ظهور تمثلات اجتماعية جديدة تهدد العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع و على رأسها الأسرة.

بينما بلغت نسبة المجيبين بـ " لا أدري " 3.19%، و هي حاصل مجموع نسبة الذكور و المقدرة بـ 1.06% بإضافة إلى نسبة الإناث و المقدرة بـ : 2.13% و رغم أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور، إلاّ أننا نقول أنها تبقي نسب ضئيلة مقارنة بنظيراتها و هي قد تعكس وجود فئة قليلة من الشباب مازال يعاني من عدم الاهتمام السياسي أو اللاوعي السياسي.

الجدول رقم(08): تمثلات المبحوثين حول ضمانات حرية التعبير

وجود ضمانات لحرية التعبير	التكرار	النسبة
نعم	83	%44.15
لا	100	%53.19
لا أدرى	5	%2.66
المجموع	188	%100

من خلال هذا الجدول نلاحظ نسبة كبيرة من الشباب قد تكونت لديهم صورة سلبية حول حرية التعبير في البلاد، حيث أننا نجد نسبة 53.19%من مجموع أفراد العينة قد أجابوا بـ " لا "، هذا يعني أنهم يملكون تصورات اجتماعية سلبية حول الموضوع، و يرجع هذا أساساً إلى حرية التعبير الجماعية حيث عادة ما تعاني من تعقيدات إجراءات صارمة من طرف السلطة، فهي في العادة مشروطة بالحصول على تراخيص مسبقة و تصحبها تعزيزات أمنية خوفاً من حصول أعمال عنف أو تخريب، كما أننا نجد في الكثير من الأحيان أن تجمعات بعض الأحزاب تواجه بالرفض من قبل السلطة – خاصة بالنسبة للأحزاب المعارضة، كما أن حرية صحافة ووسائل الإعلام، المختلفة عادة ما توصف عند الشباب بأنها غير مستقلة، كما أن سلسلة القوانين التي تحكم العمل الصحفي عامة تفرض قيود صارمة حيث تصل إلى حد محاكمة الصحفيين و سجنهم هذا على غرار القيود التي تفرض من قبل سلطة الضبط على وسائل الإعلام المرئية و المسموعة التابعة للقطاع الخاص قصد الحد من انتقاداتها اللاذعة للسلطة.

و مع هذا نجد أن نسبة 44.15% من مجموع أفراد عينة البحث يملكون تصورات إيجابية حول حرية التعبير، حيث يتصورون أن صورة حرية التعبير في الجزائر محفوظة إلى حد كبير مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى، حيث حرية التعبير للمواطن الجزائري تعد من أكبر ساحات التعبير انفتاحا، حيث تتاح للفرد التعبير عن أرائه الشخصية بكل حرية حول مختلف المواضيع المطروحة في الساحة السياسية دون أية قيود تذكر، إذ يمكن نقد سياسة الحكومة في كل المجالات، بل و حتى الشخصيات الحكومية البارزة دون أي قيود أو عقوبات تذكر.

و رغم أهمية موضوع حرية التعبير و أثره في الحياة اليومية و تعلقه بالحريات الأساسية للفرد كإنسان، إلا أننا نجد نسبة 2.66%، من أفراد عينة البحث أجابت بـ " لا أدري "، مما يعطي انطباع حول وجود فئة من الشباب الجزائري ما يزال يعيش في حالة اغتراب و عزلة عن الحياة، و هذا ما سيؤثر سلبًا في بناء و تشكل التمثلات الاجتماعية للمواطنة، خاصة و نحن نتحدث عن فئة يفترض أنها فئة واعية و شريك اجتماعي فاعل في بناء مستقبل البلاد و هي فئة الشباب الجامعي.

الجدول رقم(09): تمثلات المبحوثين حول التمتع بالحقوق الاجتماعية

وجود ضمانات لحرية التعبير	التكرار	النسبة
نعم	54	%28.73
لا	69	%36.70
إلى حد ما	60	%31.95
لا أدرى	5	%2.66
المجموع	188	%100

من خلال أرقام الجدول نلاحظ أن نسبة 36.70% من أفراد عينة البحث يعتقدون أن المواطن الجزائري لا يمارس حقوقه الاجتماعية، حيث أنهم يؤكدون على الاختلالات الكبيرة الموجودة من حيث الاستفادة من هذه الخدمات، فهي لا تعطي و لا توزع بطرقة عادلة في الكثير من الأحيان، كما أن دخل الفرد الجزائري لا يزال ضعيفاً، بالمقارنة مع الوتيرة التي تشهدها الزيادة في مختلف السلع، فلا تزال لقمة العيش الكريمة هي الشغل الشاغل للمواطن البسيط، كما أننا نلاحظ أن نوعية الخدمات بصفة عامة مازالت لم تصل بعد إلى المستويات المنشودة من قبل المواطن الجزائري. هذا بالإضافة إلى المشاكل التي يعرفها قطاع السكن الاجتماعي و الذي تكاد تغيب فيه معايير الشفافية و العدالة في التوزيع، هذا على غرار المنح الاجتماعية و المساعدات الاجتماعية التي غالباً ما تذهب إلي غير مستحقيها. فكل هذه العوامل و غيرها، جعلت فئة كبيرة من الشباب الجزائري تتشكل لديهم صورة سلبية حول مدى تمتعهم بالحقوق الاجتماعية و هذا لا يؤسس إلى مواطنة فاعلة.

في حين أننا نجد نسبة 31.91% من أفراد عينة البحث يعتقدون أنهم يتمتعون " إلى حد ما " بحقوقهم الاجتماعية، و مَرَدُ ذلك إلى أنهم يستفيدون حقاً ببعض حقوقهم الأساسية خاصة في مجال التعليم و الصحة غير أنهم يعيبون نوعية هذه الخدمات، و التي غالباً لا ترقى إلى المستوى المطلوب رغم الوسائل المادية و البشرية المسخرة من طرف الدولة، و يرجعون ذلك إلى سوء التسيير من جهة و غياب أجهزة الرقابة من جهة ثانية، بينما تتصور بنسبة 28.73% أنهم يتمتعون بحقوقهم الاجتماعية كالحق في التعليم و الصحة بصفة أساسية. أما نسبة 2.66% فجاءت إجابتهم بـ " لا أدري "، و هذا يدل على وجود فئة من الشباب لا تزال تعاني من حالة اللامبالاة و الاغتراب حتى في أهم المسائل في الحياة اليومية للفرد كمسألة الحقوق الاجتماعية.

و من ما سبق، نستنتج أن أغلبية الشباب الجزائري قد تشكلت لديه صورة سلبية حول تمتعه بحقوقه الاجتماعية، مما يؤثر في تمثلاته لمفهوم المواطنة الفاعلة، و هذا بدوره سيؤثر في سلوكاته اتجاه أفراد مجتمعه من جهة و اتجاه وطنه من جهة ثانية، و هذا ما أنتج ضعف في روح المسؤولية و فعالية المشاركة الشبابية في الحياة الاجتماعية.

الجدول رقم(10): تمثلات المبحوثين حول التمتع بالحقوق الاجتماعية حسب مكان الإقامة:

مكان الإقامة / التمتع بالحقوق الاجتماعية	حضري		ريفي		المجموع
	ت	%	ت	%	
نعم	35	%18.62	19	%10.11	%28.73
لا	30	%15.96	39	%20.74	%36.70
إلى حد ما	47	%25.00	13	%6.91	%31.91
لا أدري	2	%1.60	3	%1.60	%2.66
المجموع	114	%60.64		%39.36	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح تمثلات المبحوثين حول التمتع بالحقوق الاجتماعية حسب الحالة الاجتماعية لأفراد عينة البحث، أن نسبة 20.74% جاءت لتبين أن القاطنين في الأرياف هم الأكثر تذمراً من طبيعة الخدمات الاجتماعية المقدمة للفرد الجزائري، و هذا ما يعكس تردي هذه الخدمات في المناطق الريفية حيث تقل نسبة المدارس خاصة في المراحل المتقدمة من الدراسة (المتوسطات و الثانويات) بل نجدها منعدمة في الكثير من بلديات الوطن، بالإضافة إلى غياب مستوصفات و أطباء على مستوى الكثير من الأرياف الجزائرية بصفة عامة، بينما نسبة 25.00% من أفراد عينة البحث من الحضريين يعتبرون أنهم يتمتعون إلى حد ما بهذه الخدمات. في حين نسبة 18.62% من الحضريين يتصورون أن الخدمات و الحقوق الاجتماعية المقدمة لهم مقبولة و هنا نقول، أن التصورات الاجتماعية للشباب الجزائري. خاصة الريفيون منهم، حول تمتعهم بحقوقهم الاجتماعية الأساسية كالصحة و التعليم جاءت سلبية، و هذا يعكس واقعهم المعاش، حيث و على الرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة في المجال الاجتماعي و التي تتجلى أساساً في مجانية التعليم في جميع أطواره، بما في ذلك الجامعي و كذا مجانية الصحة و دعمها للكثير من المسائل ذات الطابع الاجتماعي إلا أن سوء التسيير من جهة و غياب المتابعة و نقص الاهتمام بالتنمية الريفية حال دون تحقيق الرفاهية الاجتماعية المنشودة كل هذه

الأسباب أدت إلى تشكل تصورات اجتماعية سلبية حول تمتع الفرد (المواطن) الجزائري بحقوقه الاجتماعية، هذا ما سيؤثر في سلوكاته و تصوراته اتجاه وطنه و اتجاه باقي أفراد المجتمع و هذا ما لا يتماشي و صفات المواطن صالح المنشودة.

الجدول رقم(11): تمثلات المبحوثين حول ممارسة الحقوق السياسية

ممارسة الحقوق السياسية	التكرار	النسبة
نعم	31	%16.49
لا	74	%39.36
إلى حد ما	60	%31.92
لا أدرى	23	%12.23
المجموع	188	%100

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 39.36% من أفراد عينة البحث تعتقد بأنها لا تمارس حقوقها السياسية، وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع باقي نسب الجدول، و يعزى ذلك إلى عدة عوامل و أسباب جعلت نسبة كبيرة من الشباب تتكون لديهم تمثلات اجتماعية سلبية حول ممارسة الحقوق السياسية، خاصة و أن هذه التمثلات تعطي نقاط مرجعية، عن طريقها يتم تموضع الفرد داخل المجتمع، مما سيؤدي إلى ظهور اللامبالاة السياسية و عدم الاهتمام بالشيء السياسي، هذا بالإضافة إلى ضعف المعرفة السياسية و تدهور صورة السياسة في أذهان الشباب الجزائري، حيث نجد أن معظم الشباب الذين أجابوا بنفي ممارستهم لحقوقهم السياسية يعزون ذلك إلى عدم نزاهة العمل السياسي بصفة عامة و ما يطال الانتخابات من تزوير و انعدام للشفافية لعمليات الفرز، كما أن غياب الشباب بشكل كبير عن المناصب السياسية العليا للدولة و إن وجدت فهي تقتصر على فئة قليلة جداً ذات النفوذ، هذا بالإضافة إلى الضعف المسجل في الاتصال بين المواطنين و الأحزاب و المرشحين، كما عبرت فئة أخرى عن أثر المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية على المشاركة السياسية الفاعلة للشباب الجزائري.

أما نسبة 31.92% تتصور أن الشاب الجزائري يتمتع إلى "حد ما" ببعض حقوقه السياسية، كحق الانتخاب و حق الترشح، و غير أنها تؤكد على أن هذه الحقوق محدودة الأفق و مرسومة مسبقاً من طرف السلطة كما أنن نجد نسبة معتبرة من أفراد العينة و المقدرة بـ : 12.23% قد أجابت بـ: " لا أدري "، و هذا يبين حالة عدم الاهتمام و الهوة الكبيرة الموجودة داخل مجتمع الشباب في المجال السياسي، حيث أصبح الشباب

الجزائري لا يهتم بكل ما هو سياسي، و تكونت له صورة ذهنية مفادها أن هذا الموضوع لا يهمه، و هذا راجع للنقص المسجل في الثقافة السياسية لدى الشباب الجزائري من جهة، و عدم محاولة السلطة و المعارضة على حد سواء إشراك فئة الشباب في إيجاد حلول للمشاكل السياسية التي تتخبط فيها البلاد.

و من خلال الجدول السابق، نقول أن الشباب الجزائري قد تشكلت لديه تمثلات اجتماعية سلبية حول الممارسة السياسية في البلاد، هذا ما يفسر حالة عدم الاهتمام و الاغتراب و العزوف عن الحياة السياسية، هذا ما أثر سلباً على التصورات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري خاصة في شقها السياسي.

الجدول رقم(12): تمثلات المبحوثين حول ممارسة الحقوق السياسية حسب الجنس

الجنس / ممارسة الحقوق السياسية	[24-18]		[30-25]		المجموع
	ت	%	ت	%	
نعم	11	%5.85	20	%10.64	%17.02
لا	43	%22.87	31	%16.49	%40.43
إلى حد ما	18	%9.58	42	%22.34	%34.04
لا أدري	14	%7.44	9	%4.79	%8.51
المجموع	86	%45.15	102	%54.26	%100

من خلال الأرقام المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن أعلى نسبة مسجلة لدى الشباب من ذوي الفئة العمرية (25-18) و المقدرة بـ: 22.87% تتصور بأنها لا تمارس و لا تتمتع بحقوقها السياسية و هي نسبة كبيرة جداً بالمقارنة مع باقي إجابات هذه الفئة، و السبب في ذلك – حسب أفراد العينة – هو عدم اهتمام الشباب بصفة عامة في هذه الفترة العمرية بالشأن السياسي – باعتبار أنهم مازالوا طلبة أو حديثي التخرج من الجامعات – و جل اهتمامهم مركز على محاولة إيجاد منصب عمل أولاً و تعدي عقبة الخدمة الوطنية – بالنسبة للذكور – كما أن مشاركة و انخراط الإناث في العمل السياسي في سن مبكرة تتعرضه جملة من العوائق الاجتماعية خاصة في بيئة ما زالت تسود فيها السلطة الأبوية و الأعراف و التقاليد التي تفرض جملة من القيود على المرأة بصفة عامة حتى لو كانت مثقفة.

أما نسبة المجيبين بـ: " لا أدري " فقد قدرت بـ: 7.44% و هي تفوق نسبة الذين أجابوا بـ : " لا " مما يعطي صورة واضحة على ضعف المعرفة السياسية لدى هذه الفئة العمرية و كذا عدم الاهتمام و اللامبالاة بالأمور السياسية لدى الشباب خاصة في بداية مرحلة الشباب.

بينما نسجل نسبة 22.24% من مجموع أفراد العينة من ذوى الفئة العمرية (30-25) يتصورون أنهم يمارسون حقوقهم السياسية و التي يحصرونها في حق الانتخاب أساساً دون باقي الحقوق، أما نسبة 16.49% من هذه الفئة تملك تصور مفاده أنهم لا يمارسون حقوقهم السياسية و يعتقدون بأن العملية الانتخابية ما هي إلا طريقة لإضفاء الشرعية على السلطة ما دامت يطالها الغموض و بل و حتى التزوير كما أننا نسجل انخفاض في نسبة الذين أجابوا بـ " لا أدري " مقارنة بالفئة العمرية (24-18) و هذا دليل على بدء تشكل بناء معرفي ووعي بالشؤون العامة مع تقدم الشباب في السن و اكتسابه لخبرات و معارف في المجال السياسي و مع هذا نخلص بالقول إلى أن الوعي السياسي لدى الشباب الجزائري يتشكل تدريجياً مع مرور الوقت، و اكتسابه لمعارف و خبرات و كذا اقترابه من سن النضج، إلا أن هذا الوعي يبقى رهين الممارسات السياسية، في البلاد سواء من طرف السلطة أو الأحزاب و مدى إشراكهم لفئة الشباب في العملية السياسية، خاصة و نحن نعلم أن التمثلات الاجتماعية هي ظاهرة سوسيومعرفية تقدم ترجمة خاصة للعالم الاجتماعي و المادي الذي يعيش فيه الفرد.

الجدول رقم(13): تمثلات المبحوثين حول ممارسة الحقوق الثقافية

وجود ضمانات لحرية التعبير	التكرار	النسبة
نعم	48	%25.53
لا	75	%39.90
إلى حد ما	53	%28.19
لا أدرى	12	%6.38
المجموع	188	%100

من خلال أرقام الجدول يتضح أن أغلبية المبحوثين و بنسبة 39.90% بأنهم لا يمارسون حقوقهم الثقافية، و السبب الرئيس – حسب عينة الدراسة – هو عدم تعميم اللغة الأمازيغية في المدارس و كذا عدم استخدامها في الإدارات و الهيئات الرسمية للدولة على الرغم من دسترتها مؤخراً، و مع ذلك بقيت عبارة عن حبر على ورق، و من جهة ثانية عدم بذل الجهد و الترتيبات اللازمة للحفاظ على التراث الثقافي الأمازيغي المادي و اللامادي، فرغم أن المنطقة يقطنها الأمازيغ إلا أنها تفتقر إلى متحف يشهد على تاريخ الأمازيغ، و ما يقال على هذه المنطقة يقال على باقي مناطق الوطن، بينما نجد نسبة 28.19% من أفراد عينة البحث يتصورون أنهم يمارسون حقوقهم الثقافية إلى حد ما، فهم يقرون أن الدولة لا تهتم بتراثهم الأمازيغي و لكنها في نفس الوقت لا تفرض عليهم قيود في ممارستهم، أو إحيائهم لمختلف الأعياد و الحفلات المرتبطة بهويتهم الأمازيغية. كما نلاحظ أن شباب المنطقة قد تكونت له صورة ذهنية حول مفهوم الثقافة، حيث أصبحت الثقافة في البناء الاجتماعي المعرفي العادي للمواطن مرتبطة بحد كبير بمسألة الهوية الأمازيغية بالدرجة الأولى.

أما نسبة 13.83% يعتقدون بأنهم يمارسون حقوقهم الثقافية بنوع من الحرية، و لا ينتظرون تدخل السلطات سواء محلية أو وطنية و خلفيتهم في ذلك أن مسألة الهوية شخصية بالدرجة الأولى و الجدول أدناه سوف يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس حول مسألة ممارسة المواطن الجزائري لحقوقه الثقافية.

الجدول رقم(14): تمثلات المبحوثين حول ممارسة الحقوق الثقافية حسب الجنس

الجنس / ممارسة الحقوق الثقافية	ذكر		أنثى		المجموع
	ت	%	ت	%	
نعم	22	%11.70	26	%13.83	%25.53
لا	35	%18.62	40	%21.28	%39.90
إلى حد ما	23	%12.23	30	%15.96	%28.19
لا أدري	3	%1.60	9	%4.78	%6.38
المجموع	83	%44.15	105	%55.85	%100

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الإناث و المقدرة بـ: 21.28% جاءت أكبر من نسبة الذكور : 18.62% الذين أجابوا بنفي ممارستهم لحقوقهم الثقافية، ولعل السبب في ذلك يعود بالأساس أن المرأة في الجزائر عامة، وفي منطقة الأوراس خاصة لا تزال محرومة من العديد من الممارسات الاجتماعية و الحقوق بحكم العادات و التقاليد التي لا تزال مسيطرة في هذا المجتمع، حيث تبقى المرأة بعيدة عن الشؤون العامة للمجتمع، و لا تمارسها إلا نادراً، و بما تسمح به الأعراف و الاعتقادات السائدة في المجتمع.

غير أننا نجد أن نسبة الإناث المجيبات بـ: "نوعاً ما" جاءت أكبر من نظيراتها عند الذكور، و هذا يعكس البناء الذهني الاجتماعي للمعرفة العادية المتشكلة عند الإناث و المبنية على الشق المعرفي لديهن و الذي يوحي إلى أن الصورة الذهنية لدى الإناث قد تكون مشكلة من الجانب المعرفي على خلاف الذكور الذين يعتمدون أكثر على جانب الممارسات الاجتماعية و المناقشات التي تثار أثناء تفاعلاتهم الاجتماعية اليومية.

الجدول رقم(15): تمثلات المبحوثين حول معادلة الحقوق و الواجبات الوطنية:

توازن معادلة الحقوق و الواجبات	التكرار	النسبة
متوازنة	71	%37.77
الحقوق تفوق الواجبات	8	%04.25
الواجبات تفوق الحقوق	109	%57.98
المجموع	188	%100

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن أغلب أفراد عينة البحث و المقدرة نسبتهم بـ: 57.98% قد تشكل لديهم تصور مفاده أن واجباتهم الوطنية قد فاقت حقوقهم، و بما أن التمثلات الاجتماعية هي عبارة عن نقاط مرجعية تعطي مواقف و أبعاد و التي من خلالها يلاحظ الفرد و يترجم الواقع الاجتماعي المعاش، فإننا نقول أن معادلة الحقوق و الواجبات الوطنية لا تزال مختلة بين أطراف علاقة المواطنة، و هو ما يعكس واقع غير صحي للمواطنة فيها، فأصبح الشباب الجزائري يمتلك تمثل اجتماعي مفاده أن الواجبات تفوق الحقوق، خاصة عند فئة الشباب و بالذات الشباب الجامعي حيث يسود اعتقاد بأنه أدى ما عليه و أتم سنوات طويلة من الدراسة و العناء، حتى، يصادفه واجب الخدمة الوطنية، واجب المرور على إجراءات التوظيف، واجب توفر الشروط القانونية للحصول على منصب عمل أو سكن و غيرها، كما أن هناك مواطن كامل الحقوق منقوص الواجبات و مواطن منقوص الحقوق كامل الواجبات، مما أدى إلى تقصير بأداء الواجبات و تشكل تصور يظهر الواجبات و يركز عليها، و يتناسى الحقوق سواء وجدت أو لم توجد، كاملة كانت أو منقوصة، كما أن للاقتصاد الريعي المبني على الثروة النفطية دور في تكريس المواطنة السلبية من خلال تغلب البعد الحقوقي عل البعد الواجباتي الناتج على اعتماد الدولة الراعية الذي أرسى روح الاتكال و تقديم الحقوق على الواجبات. هذا بالإضافة للخطاب الرسمي (خاصة أثناء الحملات الانتخابية) نجده يكرس مبدأ الدولة الراعية، حيث نجد جميع المرشحين يعدون الشباب بأحلام وردية (توفير مناصب العمل، صرف منح و مساعدات للشباب، توفير سكن لجميع الشباب دون استثناء بما فيهم العزاب....)، و غياب تام لكل خطاب يحفز الشباب على أداء واجبات اتجاه مجتمعه و وطنه.

كل هذه الأسباب و غيرها أدى إلى تشكل صورة سلبية جول معادلة الحقوق و الواجبات في البلاد مما سيؤثر حتماً على سلوكات و ممارسات الأفراد داخل النسق الكلي (المجتمع) من جهة و اتجاه الدولة من جهة ثانية، و منه يتجلى لنا أن الواقع الجزائري الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي جعل وضع المواطنة رهيناً لممارسات لم ترقى إلى مستوى كفيل بخلق تصورات اجتماعية ايجابية حول مفهوم المواطنة الفاعلة.

بينما نسجل ما نسبته 37.77% من أفراد عينة الدراسة التي تعتقد أن معادلة الحقوق و الواجبات الوطنية متوازنة، و يعتبر هذا أمر إيجابي جداً. رغم تدني النسبة، لما يقدمه من تصورات اجتماعية تتشكل في ذهن الشباب، و تكون له بمثابة موجه فعال في إنتاج سلوك مواطني يساهم في تحقيق إنجازات على الواقع اليومي للمواطن الجزائري، أما فئة الشباب من أفراد عينة البحث التي تعتقد أن الشباب أو الفرد الجزائري يتمتع بالحقوق أكثر من أدائه لواجباته فلم تتعدى نسبة 4.25% و هي نسبة ضعيفة مقارنةً بسابقاتها.

الجدول رقم(16): تمثلات المبحوثين حول معادلة الحقوق و الواجبات الوطنية حسب الحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية / توازن معادلة الحقوق و الواجبات	عامل		بطال		المجموع
	ت	%	ت	%	
متوازنة	51	%27.13	20	%10.64	%37.77
الحقوق تفوق الواجبات	06	%03.19	02	%01.06	%04.25
الواجبات تفوق الحقوق	35	%18.62	74	%39.36	%57.98
المجموع	92	%48.93	96	%51.07	%100

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 39.36% من أفراد عينة البحث هم من الشباب البطال الذين يعتقدون أن الواجبات تفوق الحقوق، و تعتبر هذه أعلى نسبة مسجلة في الجدول أعلاه، و هذا يعطي صورة واضحة حول أثر البطالة في أوساط الشباب على التمثلات الاجتماعية لمعادلة الحقوق و الواجبات الوطنية، حيث تلعب البطالة دور أساسي و محوري في العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية التي يتخبط فيها شبابنا اليوم، مما يولد لدى هذه الفئة شعور بعدم الرضا و عدم الكفاءة و العجز و الاكتئاب و تدني اعتبارات الذات، و هذا بدوره يؤدي إلى سوء العلاقات الاجتماعية و إجحافها، كوجه آخر لسوء تقسيم العمل الاجتماعي و سوء توزيع للدخل و الثروة على المستويين المحلي و الوطني، و حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات خلال شهر سبتمبر 2015 فإن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية فقط قد بلغ نسبة 14.10% أما نسبة البطالة لدى الفئة العمرية (16-24سنة) فقد بلغ 29.9%.

بينما نجد نسبة 27.13% من أفراد عينة الدراسة، يتصورون أن معادلة الحقوق و الواجبات متوازنة، غير أننا نجد أن هذه النسبة تمثل فئة الشباب العامل، من هنا يمكننا القول أن العمل يشغل مكانة أساسية في تشكل

التمثلات الاجتماعية للشباب الجزائري، فهو على الأرجح عنصر من عناصر النواة المركزية للتمثل السائد عند الشباب.

ومما سبق نقول، أن للوضعية الاجتماعية للمواطن (موظف/بطال) مكانة أساسية في بناء و تشكيل التمثلات السائدة في أوساط الشباب حول معادلة الحقوق و الواجبات الوطنية، و بالتالي فإن الحصول على وظيفة يجعل من الشباب أكثر إيجابية و عطاء اتجاه المجتمع و الدولة مما يجعل سلوكاته و ممارساته أكثر ملائمة لمفهوم المواطن الفعال.

الجدول رقم(17): تمثلات المبحوثين حول مساهمة التمتع بالحقوق الفردية في تشكل تصورات اجتماعية ايجابية حول مفهوم المواطنة:

مساهمة التمتع بالحقوق الفردية في تشكل تمثلات ايجابية حول المواطنة	التكرار	النسبة
نعم	181	%96.28
لا	5	%2.66
نوعاً ما	2	%1.06
المجموع	188	%100

من خلال أرقام الجدول يتبين أن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث يعتقدون أن تمتعهم بالحقوق الفردية يساهم في تشكل تصورات اجتماعية إيجابية حول مفهوم المواطنة و هذا ما يتعلق إلى حد كبير بما هو مطروح في المقاربات السوسيولوجية المختلفة لأثر الممارسات اليومية في تشكيل التصورات الاجتماعية حول الموضوع، فالتمثلات الاجتماعية ليست معرفية فقط، بل اجتماعية أيضاً، و هذا ما يميزها عن الانتاجات و الميكانيزمات المعرفية الأخرى. إن تحليل و فهم التمثلات الاجتماعية و وظائفها يفرض دوماً معالجة مضاعفة و هذا ما يسمى بالمقاربة السوسيومعرفية و التي تتشكل من جزء معرفي يضفي عليها طابع نفسي و جزء اجتماعي يعمل على تفاعل الظواهر المعرفية بالظروف الاجتماعية التي ظهرت معها.

فمن خلال إجابات الأفراد يظهر لنا أن عملية التمتع بالحقوق الفردية داخل النسق الكلي تساهم بشكل أساسي في تشكل تصورات اجتماعية حول مفهوم المواطنة الفاعلة باعتبارها ممارسات يومية و مؤثرات واقعية يتفاعل معها الشباب في أثناء القيام بدوره داخل المجتمع، كما جاءت باقي النسب ضئيلة جداً بالمقارنة مع

الجداول التي سبقتها و هذا راجع لأهمية الموضوع من جهة و وضوح صورته في ذهن الشباب الجزائري من جهة أخرى.

2- أهمية الوعي بواجبات الفرد الوطنية في بناء التمثلات الاجتماعية للمواطنة:

الجدول رقم(18): رأي المبحوثين حول أداء الخدمة الوطنية:

اعتبارات أداء الخدمة الوطنية	التكرار	النسبة
واجب وطني	99	%52.66
واجب قانوني	18	%9.57
عبء على الشباب	71	%37.77
المجموع	188	%100

من خلال أرقام الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة يعتبرون أداء الخدمة الوطنية واجباً وطنياً و هذا بنسبة وصلت إلى : 52.66%، ثم تليها مؤشر " عبء على الشباب " بنسبة 37.77%، و الملاحظ أن الشباب الذكور هم أكثر من يعتبرونها كذلك حسب ما ظهر في الاستمارات عكس الإناث اللواتي يعتبرونها واجباً وطنياً، و هذا تصور يتماشي و ما هو سائد على أرض الواقع، حيث تفرض قوانين الدولة أداء واجب الخدمة العسكرية على الذكور فقط من شبابها، في حين يتاح للإناث الانخراط في المؤسسات العسكرية كعاملات فقط، و هذا ما يتنافى و المناداة بالمساواة بين الرجل و المرأة في الحقوق و الواجبات، كما أن اشتراط وثيقة أداء أو الإعفاء من الخدمة الوطنية للترشح لمسابقات العمل و التوظيف، أصبح يثير حفيظة الكثير من الشباب بحكم استفادة المرأة في الجزائر من هذا، و عزوها سوق العمل على حساب الرجال كما أن ظهور ما يسمى احترافية الجيش في الكثير من الدول، أدى بالشباب الجزائري بالمطالبة بإلغاء إلزامية الخدمة الوطنية و إن كان هذا المطلب ما يزال محتشماً لعدة اعتبارات كما أن الإعفاءات العشوائية و المحسوبية زادت من تكوين صورة سلبية حول ضرورة أدائها خاصة عن فئة الشباب الذين لم يقضوا في حين نجد أن نسبة 9.57% من الشباب الذين أجريت عليهم الدراسة يعتقدون أن إلزامية القانون هي من توجب الخدمة الوطنية لا دافعية حب الوطن و خدمته، لأن الواجب الوطني معناه وجوب و إلزامية الاستجابة للنداء الوطني و تقديم الخدمة المطلوبة و الخدمة العسكرية تأتي على رأس الهرم، لما لها من أهمية كبرى في الدفاع عن مقدسات الأمة و مقوماتها و كذا سلامتها

الترابية و كيانها، و سنحاول في الجدول الموالي توضيح تمثلات المبحوثين حول أداء هذا الواجب حسب الفئة العمرية.

الجدول رقم(19): رأي المبحوثين حول أداء الخدمة الوطنية (حسب السن)

السن / يعتبر أداء الخدمة العسكرية	(24 – 18)		(30 – 25)		المجموع
	ت	%	ت	%	
واجب وطني	51	%27.13	48	%25.53	%52.66
واجب قانوني	4	%02.12	14	%07.45	%09.57
عبء على الشباب	31	%16.49	40	%41.28	%37.77
المجموع	86	%45.74	102	%54.26	%100

إن الجدول أعلاه يبين أن أعلى نسبة و المقدرة ب : 27.13% من مفردات عينة الدراسة تتصور أن أداء الخدمة الوطنية واجب وطني و ما لهذا التصور من ايجابيات في تشكيل تمثلات اجتماعية تساهم في توجيه الشباب الجزائري نحو أداء هذا الواجب و ما لذلك من انعكاسات ايجابية على سلوكه كمواطن صالح قد يسهم في بناء و حماية وطنه، غير أننا في نفس الوقت نجد – حسب الاستمارات – أن غالبية الشباب الذين أجابوا بـ " واجب وطني " هم الإناث لأن غالبية الذكور الجامعيين المنتمين للفئة العمرية (18 – 24) لم يؤدوا بعد واجبهم، حيث نجد عندهم تصور يفيد بارتباط نهاية الدراسة بضرورة الحصول على وظيفة و ليس الدخول في أداء واجبات أخرى تؤدي حسبهم إلى خسارة سنوات أخرى من العمر، بعد التي تم قضاؤها ة الدراسة، في أداء الخدمة العسكرية خصوصاً في ظل حصول البعض الآخر على الإعفاء بالطرق المشروعة (إعفاءات الرئيس)، أو بطرق غير مشروعة كالمحسوبية و غيرها، كما أن الشباب الجزائري أصبح لديه تصور مفاده أن الخدمة الوطنية أصبحت عائق آخر يضاف إلى سلسلة العوائق التي تعمل على عدم حصوله على منصب شغل مناسب و قار.

أما نسبة 25.53% من الفئة العمرية (25 – 30) و التي تتصور أن أداء الخدمة الوطنية واجب وطني، فلعل مرد ذلك أنه كلما تقدم الشباب في السن كلما زاد الوعي بأهمية الواجبات الوطنية بصفة عامة، لما

لذلك من أبعاد شخصية و وطنية بالغة الأهمية للفرد و المجتمع بالرغم بما يعتري هذا الواجب من إختلالات في التطبيق.

و مما سبق نقول أن للأثر المعرفي لدى الشباب الجزائري، و استيعابه لأهمية و ضرورة الواجبات الوطنية في شقها المعرفي أهمية كبيرة في تكوين تصور واضح و ايجابي حول أداء الواجبات الوطنية، مما يساهم في مشاركة الشباب من أجل حماية و الحفاظ على مكتسبات الأمة، بينما أعلى نسبة في الذين أجابوا بأن الخدمة الوطنية عبء على الشباب هم من الفئة العمرية (25 – 30)، و مرد ذلك أن الشباب كلما تقدم في السن كلما زادت مسؤولياته الاجتماعية، خاصة و أن نسبة المتزوجين ترتفع بارتفاع السن.

الجدول رقم(20): رأي المبحوثين حول الامتثال الطوعي للعدالة:

الامتثال الطوعي للعدالة	التكرار	النسبة

نعم	86	%45.74
لا	102	%54.26
المجموع	188	%100

من خلال الجدول السابق يتضح بأن 54.26% من أفراد عينة البحث لديهم تصور مفاده أنهم لا يمتثلون طواعية للعدالة في حالة ما وفرت لهم الظروف ذلك، و مرد ذلك – حسب أفراد العينة – ليس طعناً في مصداقية العدالة بقدر ما هو يمثل نوع من التصور السلبي المتشكل في أذهان الشباب من خلال ما يستقبلونه من أخبار و معلومات خاصة في وسائل الإعلام عن حجم الفساد الذي يتخبط فيه رجال المال و السياسة بل و حتى المثقفين و رجال الدين دون أن تتحرك الجهات المعنية (جهاز العدالة) من أجل مجرد المسألة أو فتح تحقيق، بالرغم من وجدود ترسانة قانونية تحفظ حقوق المواطن و تفرض عقوبات على كل مخالف للقوانين التي هي من صنع المجتمع ككل عن طريق ممثلين عن الشعب في البرلمان كسلطة تشريعية تسهر على تحسس تطلعات الشعب، كما أن إشكالية ضمان التقاضي تبقي محل جدال خاصة أثناء التجسيد.

و لعل السبب في رفض الامتثال الطوعي للعدالة لبعض أفراد العينة يرجع بالأساس إلى تلك الصورة الذهنية المشكلة لدى بعض الشباب الجزائري حول عدم متابعة أصحاب النفوذ و المكانة و السلطة في الكثير من القضايا الراهنة ذات البعد الوطني مثل قضية سونا طراك 1 و 2 ....، هذا يؤثر سلباً على مفهوم المواطنة و أبعادها مثل : المساواة و العدالة و الخضوع لسلطة القانون و هذا قد يفسر حالة عدم استقرار في روح المواطنة لدى الشباب و بالتالي فهو قد يؤثر مباشرة في السلوك المواطني للشباب الجزائري.

و مع هذا، فإننا نجد نسبة 45.74% من أفراد العينة، يقرون بالامتثال الطوعي للعدالة، و لعل السبب في ذلك يرجع للوعي الفكري و الأثر المعرفي و الوازع الديني الذي يظهر أثره واضحاً في التأثير الايجابي على الصورة المتمثلة في ذهن الشباب الجزائري، كما أن الخوف من ظروف التشديد كلها عوامل ساعدت على خلق نوع من التوازن بين من يمتثل طواعية و من لا يمتثل، هذا يجعلنا نقول بضرورة دعم الجانب المعرفي و الديني لخلق صورة مقبولة حول دور العدالة في المجتمع، أما تجسيد مبدأ العدالة و المساواة أمام القانون فهو الكفيل حقاً في خلق تمثل اجتماعي ايجابي حول مفهوم المواطنة داخل المجتمع الجزائري.

الجدول رقم(21): رأي المبحوثين حول إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية:

إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية من مسؤولية:	**التكرار**	**النسبة**

الدولة	48	%25.53
المواطن	37	%19.68
كلاهما	103	%54.79
المجموع	188	%100

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن نسبة 25.53% من أفراد عينة الدراسة يتصورون أن مسؤولية إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية تقع على عاتق الدولة (الحكومة)، و لعل السبب هو مجمل التصورات الاجتماعية المتشكلة من المحيط الاجتماعي في سياق السلطة السياسية التي تحكم و تدير شؤونهم، و تهيمن على مجريات الحياة اليومية للمواطن، بصفتها الراعية لمصالحهم، فهي من يرسم السياسات العامة و تفرض من خلالها مجموعة من الإجراءات تدخل في تحديد سلوكاته، فالتمثل إذن يتولد من خلال عملية العقلنة التي تحدد نظام التمثلات الاجتماعية المبني على أن مسؤولية حل أزمة البلاد يقع على من فشل في التخطيط له. فهيمنة الدولة على جل الميادين كون صورة في ذهن الشباب حول مسؤوليتها في اقتراح و تنفيذ حلول لأزماتها.

بينما نجد نسبة 19.68% يعتقدون أن المسؤولية تقع على عاتق المواطن في إخراج الدولة من أزمتها الاقتصادية باعتباره شريك فعال، فهو أساس كل شيء، هذا على غرار أن الانعكاسات السلبية للاقتصاد يتحمل المواطن عواقبها بالدرجة الأولى كما أن وحدة المصير تفرض تكاثف الجهود.

أما نسبة 54.79% من مفردات عينة الدراسة تتصور أن إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية هي من مسؤولية الدولة (الحكومة) و الأفراد (المواطنين) على حد سواء و هذا قد يعكس نوع من الوعي المتشكل لدى الأفراد حول دور المجتمع و مؤسساته في إيجاد حلول لجميع المشاكل التي تتخبط فيها الدولة، فالمجتمع كنسق كلي يتطلب تظافر كل الجهود و إشراكها في إيجاد حلول شاملة و متكاملة لأن مصير الأمة واحد في جميع الأحوال، و هذا يعتبر نوع من الوعي الفكري المتشكل لدى هذه الفئة و الذي ساهم في بناء تمثلات اجتماعية ايجابية حول دور المواطن في المساهمة في البناء و الرقي و تجاوز كل العقبات بتظافر الجهود، و في الحقيقة مثل هذا التمثل سيساهم بشكل فعال في بناء تمثلات اجتماعية ايجابية حول مفهوم المواطنة الفاعلة لدى الشباب الجزائري.

الجدول رقم(22): رأي المبحوثين حول صنع القرار السياسي:

صنع القرار السياسي من مسؤولية	التكرار	النسبة

السلطة السياسية	34	%18.08
النخب الوطنية	88	%46.81
كل المواطنين	58	%30.85
لا أدري	8	%4.26
المجموع	188	%100

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن نسبة 46.81% من أفراد عينة البحث يعتقدون أن صنع القرار السياسي يجب أن يكون في يد النخب الوطنية من ذوي التكوين العلمي المتخصص و التي بإمكانها أن تقدم معلومات و تطرح البدائل بما يساعد على تقييم المواقف و اتخاذ القرارات الأزمة التي تنسجم مع متطلبات المواطنين و مطابقة لرغباتهم، بحكم أنهم يملكون معارف و خبرات تؤهلهم للتقييم الصحيح للأوضاع، و هذا ما يجعلنا نعتقد أن للجانب المعرفي في تشكل التمثل الاجتماعي حول صنع القرار السياسي الأثر الواضح لدى الشباب الجزائري خاصة الشباب المثقف، حيث نجد تصوراتهم مبنية على القيمة المعرفية أكثر منها على القيمة الاجتماعية (قيم و عادات سياسية)، أما نسبة 30.85% تتصور أن مسؤولية صنع القرارات السياسية هي من مسؤولية " كل المواطنين " و مرد ذلك أن عملية صنع القرار لا تستطيع السلطة السياسية أو النخب الوطنية لوحدها أن تتخذ قرار بمعزل عن آراء أفراد الشعب حتى يكون القرار مقبولاً و ناجحاً، فشرعية القرار تكون دائماً – حسب تصور أفراد العينة – مرتبطة بمدى مطابقته لآراء و متطلبات أفراد المجتمع ككل.

و جدير بالذكر أن مشاركة المواطن في اتخاذ القرار السياسي تعد مقياس مهم لما تتطلع إليه الشعوب من آراء و اتجاهات و قياس لمشروعية النظام السياسي القائم فهو دليل عمل واضح يضفي الشرعية على هذه القرارات و القبول و التنفيذ الطوعي من طرف المواطنين. فالشباب الجزائري يمتلك وعي بمدى مسؤولياته في صنع القرار السياسي من مبدأ المشاركة الجماعية في تسيير البلاد، و مع هذا نجد نسبة 18.08% من أفراد عينة البحث يعتقدون أن السلطة السياسية (الحكومة) هي المسؤولة عن عملية صنع القرار لما لها من دور مهم و مؤثر في عملية صنع القرار السياسي، فالقرار المتخذ يعبر عن قدرة النظام السياسي و كذلك قدرة قيادته السياسية على خدمة الأمة و مصالحها.

أما نسبة 2.66% لا تملك تصور حول مسؤولية صنع القرار السياسي، بل – حسب إجاباتهم – لا يكترثون بالمسألة و يتصورون أن الأمر لا يعنيهم، فهم يرون أنهم لم يستفيدوا من أبسط حقوقهم حتى يشاركون في صنع القرارات.

في الأخير يظهر من خلال الإجابات أنها جاءت مرتبة بطريقة مقبولة (النخب الوطنية، كل المواطنين، السلطة السياسية) و بنسب متقاربة نوعاً ما، لأن صناعة القرار السياسي في الحقيقة يكون بتفاعل جميع الهياكل السياسية سواء كانت رسمية أم غير رسمية، و تخضع للعديد من التغيرات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية و هذا ما يتوافق مع التمثلات الاجتماعية لعملية صنع القرار السياسي السائدة لدى الشباب الجزائري مما يساعد على توليد سلوكات تنمي فيهم روح المشاركة السياسية خاصة إذا ما وجدت ظروف سياسية تشجعهم على ذلك.

الجدول رقم(23): رأي المبحوثين حول صنع القرار السياسي حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية / صنع القرار السياسي من مسؤولية:	عامل		بطال		المجموع
	ت	%	ت	%	
السلطة السياسية	16	%8.51	18	%9.57	%18.08
النخب الوطنية	45	%23.94	43	%22.87	%46.81
كل المواطنين	28	%14.89	30	%15.96	%30.85
لا أدري	3	%1.60	5	%2.66	%4.26
المجموع	92	%48.94	96	%51.06	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تقارب بين التصورات الاجتماعية لدى مفردات عينة الدراسة بين الشباب العامل و الشباب البطال، حيث أننا نسجل نسبة 23.94% من الشباب العامل يعتقدون أن مسؤولية النخب الوطنية كبيرة في عملية صنع القرار و نسبة 22.87% من الشباب البطال لديهم نفس التصور مما قد يفسر أثر الجانب المعرفي في تشكل التصورات السائدة لدى الشباب الجامعي و إحساسهم بدورهم كنخبة فتية تمتلك المعرفة العلمية الكفيلة بأن تجعلهم في أماكن صنع القرار و تحمل المسؤولية و ما يقال عن الذين أجابوا بـ " النخب الوطنية " يقال عن باقي أفراد العينة – الذين أجابوا بـ " السلطة السياسية " أو " كل المواطنين " حيث

أننا نلاحظ تقارب و انسجام حول تصورات الشباب العاملين و البطالين. و هنا يظهر الأثر الكبير للجانب المعرفي في تشكل التمثل الاجتماعي حول مسؤولية صنع القرار السياسي لدى الشباب الجامعي، حيث يبني التمثل على القيمة المعرفية أكثر منها على الجانب الاجتماعي. و منه نستنتج، أن الشباب الجزائري – خاصة المثقف – واعي و يمتلك تصور إيجابي حول ما يمكن أن يقدمه من آراء و أفكار تنير الطريق أمام الأمة، ولكن هناك عوائق كثيرة تحول دون وصول النخب إلى أماكن تسمح لهم باتخاذ القرارات، فوجدوا أنفسهم إما مجبرون على مسايرة اللامنطق و العشوائية المفروضة عليهم، أو الاختفاء من المشهد السياسي ككل.

الجدول رقم(24): رأي المبحوثين حول نظافة المحيط:

نظافة المحيط من مسؤولية:	التكرار	النسبة
الدولة	53	%28.20
المواطن	37	%19.68
الجمعيات	17	%9.04
جميع ماسبق	81	%43.08
المجموع	188	%100

يتضح من خلال الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين و بنسبة مقدرة بـ : 43.08% تكون لديهم تصور مفاده أن المحافظة على نظافة المحيط هي بالأساس مسؤولية كل الفاعلين الاجتماعيين (الدولة الوطن الجمعيات) وهذا في الواقع يشكل ضرورة إيجابية لدى الشباب حول مسؤولية نظافة المحيط بحيث يساهم في تبلور وعي لدى الشباب بأهمية الوطن ، البيئة ، باعتبارها مسؤولية تقع على عاتق الدولة ، المواطن والجمعيات باعتبارهم فاعلين اجتماعيين مسؤولين على إعطاء صورة جميلة تليق بالمواطنين القاطنين بهذا المحيط. بالإضافة إلى وعيهم بالفوائد الصحية والنفسية التي يقدمها جمال المنظر والمحيط ، وهذا ما يتماشى مع ما هو مطروح في التراث النظري حول مفهوم المواطنة البيئية والذي يؤكد على أن نظافة المحيط هي عبارة عن محصلة الجهود المبذولة من طرف كل فاعل اجتماعي من أجل الوصول إلى محيط صحي وجميل، وجاءت نسبة 28.20% رأو بأن مسؤولية النظافة تقع على الدولة بالدرجة الأولى ، وهذا يعني أن هذه الفئة الشبانية ترمي بمسؤولية النظافة على عاتق السلطات وحدها، مما يوضح ميول البعض إلى إهمال المحيط ونظافته، هذا بالإضافة إلى نسبة 9.04 % التي رأت بأنها مسؤولية نظافة المحيط هي من اختصاص الجمعيات فقط ، وهذا راجع إلى عدة أسباب، منها قلة الجمعيات التي

تهتم بالمسائل البيئية خاصة بمدينة مروانة – محل دراسة – حيث لا نجد سوى جمعية واحدة تنشط في مجال البيئة ، هذا على غرار عدم اهتمام السلطات بمثل هذه الجمعيات ولا تلعب الدور المنوط بها ، فغالبا ما نجد جمعية بيئية ولكن ذات نشاط سياسي أكثر منه بيئي ، مما يدل على نقص الوعي البيئي لدى بعض الشباب والذي تتحمل مسؤوليته مؤسسات التربية والمؤسسات الإعلامية وكل النشطاء والفاعلين في مجال التربية على قيم المواطنة بشكل عام .

الجدول رقم(25): مشاركة المبحوثين في الاستحقاقات الانتخابية:

المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية	التكرار	النسبة
دوما	48	%25.53
أحيانا	74	%39.36
لم أشارك قط	66	%35.11
المجموع	188	%100

نلاحظ من خلال أرقام الجدول السابق بأن أعلى نسبة والمقدرة بـ:39.36 % من مفردات عينة الدراسة تصرح بأنها تشارك " أحيانا " في مختلف الاستحقاقات الانتخابية أي أنها غير ملتزمة بالعملية الانتخابية بصفة منتظمة فهي تارتاً تشارك و تارة تمتنع ، ومرد ذلك حسب أفراد عينة البحث – هو بالأخص عدم الإحساس بوجود فروق العملية الانتخابية خاصة و العملية السياسية عامةً، بحيث مؤشر انعدام الثقة في العملية الانتخابية في إجابات المبحوثين أما بالنسبة لأولئك الذين يظهر لديهم أمل في التغيير عن طريق الصناديق فإن دوافعهم تمخضت عن الالتزام بالنضال السياسي الديمقراطي للوصول إلى التغيير المنشود، و هذا ما يعكس وجود وعي كبير لدى هذه الفئة بدور الانتخابات في إحداث الهدف المنشود، أما نسبة 35.11% فهي تصرح بعدم مشاركتها قط في أي استحقاقات انتخابية سواء لعدم بلوغهم السن القانونية للانتخاب في الاستحقاقات السابقة أو بسبب اللامبالاة السياسية لدى فئة الشباب، ضف إلى ذلك محدودية الثقافة السياسية عند أغلب الشباب خاصة بالنسبة للفئة العمرية (18 – 24) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (26): مشاركة المبحوثين في الاستحقاقات حسب السن:

السن / المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية	(24 – 18)		(30 – 25)		المجموع
	ت	%	ت	%	
دوماً	05	%02.66	43	%22.87	%25.53
أحياناً	39	%20.74	35	%18.62	%39.36
لم أشارك قط	42	%22.43	24	%12.77	%35.11
المجموع	86	%45.74	102	%54.26	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة 22.87% جاءت لتمثل عن الفئة العمرية (25 – 30) التي عبرت على مشاركتها في جميع الاستحقاقات الانتخابية السابقة، و إن اختلف دواعي المشاركة في هذه الاستحقاقات، إلا أنه يمكن القول أن الشاب كلما تقدم في السن كان أكثر نضجاً و أكثر انضباطا، و بداية ظهور اتجاهات و أيديولوجيات واضحة تدفع به إلى الاهتمام بكل ما هو سياسي ورأسها الانتخابات لما لها من دور محوري في العملية السياسية، بينما نجد نوع من التقارب بين في نسب الشباب المنتمين إلى الفئة العمرية (18 – 24) و (25 – 30) الذين أجابوا بـ : " أحياناً "، و لعل السبب في ذلك يعود إلى عدم إكمال تصور اجتماعي واضح لدى البعض من الشباب و لعل ذلك راجع إلى عدة عوامل منها : نقص المعرفة السياسية و تدهور صورتها و صورة السياسيين في نظر الشباب نظراً للممارسات و السلوكات التي يظهرها هؤلاء السياسيين في العديد من المواقف مما أدى إلى فقدان السياسيين لمصداقيتهم، فرغم أن التصور الاجتماعي يتبلور أكثر مع الخبرات و الممارسات و المعارف المكتسبة من طرف الأفراد في تفاعلاتهم اليومية، إلا أن الجانب النفسي و المعارف و الخبرات الشخصية يظهر أثرها على تمثلات الأفراد في مختلف المواقف التي يتعرضون لها. أما بالنسبة للذين أجابوا بـ: " لم أشارك قط " فإن أعلى نسبة 22.34% كانت من المنتمين إلى الفئة العمرية (18 – 24)، و مرد ذلك يعود إلى أساساً إلى حالة اللامبالاة السياسية لدى فئة الشباب عامة، و غياب حس المسؤولية و الوعي بأهمية و أبعاد العملية الانتخابية كما أن ما يميز هذه الفئة العمرية من حماسة و عنفوان و رفض الواقع المعاش و حب التمرد و رفض لمعظم عادات و تقاليد و أعراف المجتمع فكل هذه العوامل و غيرها لا تشجع في الواقع من تشكل تلك الصورة الايجابية حول العملية السياسية برمتها.

الجدول رقم(27): تمثلات المبحوثين حول دفع المستحقات الضريبية:

دفع الضريبة هو سلوك	التكرار	النسبة
مواطني	73	%38.83
قانوني	110	%58.51
لا أدري	5	%2.66
المجموع	188	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 58.51% من أفراد عينة البحث يعتقدون أن دفع المستحقات الضريبية ما هو إلا واجب قانوني على المواطنين القيام به، لارتباطه بعنصري القهر و الجزاء، و هذه النظرة أو الصورة السلبية المتشكلة عند الفرد في الحقيقة تعود لأسباب منها – حسب أغلب مفردات العينة – جهل المواطن بالطرق التي تصرف بها أموال الضرائب خاصة فيما يتعلق بقسيمة السيارات التي تفرض على المواطن من أجل تحسين حالة الطرقات، فبالرغم من أنها مطبقة من طرف جميع مالكي السيارات – بقوة القانون – إلا أن حالة الطرقات عامة متهرئة، فمثل هذه الممارسات و غيرها تساهم بشكل كبير في تشكل و بناء تمثل اجتماعي سلبي حول أهم دعائم اقتصاديات الدولة – الضريبة – و هذا سيكون موجهه للسلوك المواطني للأفراد، و الذي من الصعب أن يكون سليماً. و مع هذا فإننا نجد نسبة 38.83% من مفردات العينة يتصورون أن عملية دفع المستحقات الضريبية هو واجب " مواطني " يساهم في صب أموال معتبرة على الخزينة العمومية هذه الأخيرة تستعمل كموارد لدعم مشروعات الشباب و التكفل الاجتماعي بهم، و هذا التصور في الواقع يتوافق إلى حد بعيد مع ما هو مطروح من الناحية الاقتصادية و النظرية. و تأتي نسبة 2.66 % من مفردات العينة تجهل طبيعة الواجب الضريبي بل و لا تهتم به، تعبيراً إما عن غضبها أو حالة الاغتراب و الاعتزال عن كل ما هو مجتمعي، كدليل عن رفضها للواقع المعاش.

و هنا يتضح أن التمثلات الاجتماعية لدى الشباب حول دفع المستحقات الضريبية لم ترقَ إلى الأهداف التي سنت هذه الضريبة من أجلها مما يؤثر في سلوك الفرد الجزائري نحو أداء هذا الواجب الوطني و يولد لديه صورة سلبية حول واجب دفع الضرائب، و هذا يعد إخلالاً بأحد أهم الواجبات الوطنية ذات البعد الروحي و الاقتصادي.

الجدول رقم(28): تمثلات المبحوثين حول سلوك الاحترام داخل المجتمع:

احترام المواطن لأخيه المواطن هو سلوك	التكرار	النسبة
مواطني	47	%25
أخلاقي	65	%34.57
ديني	66	%40.43
المجموع	188	%100

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن نسبة 40.43% من أفراد عينة البحث يعتقدون أن سلوك الاحترام داخل المجتمع هو سلوك ديني و هذا راجع إلى تلك الصورة الذهنية المتشكلة في أذهان الشباب إلى مدى الترابط و التلازم الموجود بين قيمة الاحترام و تربية الإسلام و تعاليمه التي تربي عليها الشباب الجزائري منذ نعومة أظافره في البيت ثم في المدرسة، و منه يتضح الأثر المعرفي في بناء التمثل الاجتماعي حول سلوك الاحترام داخل المجتمع. بينما ترى نسبة 34.57% بأن سلوك الاحترام لديهم مرتبط بالسلوك الأخلاقي و حسن التصرف، فهو يدخل في إطار العلاقات الاجتماعية ما تفرضه هذه الأخيرة من ضوابط و التزامات تهدف لحماية المجتمع و تجعل التفاعل بين الأفراد أكثر فاعلية و أكثر قبولاً و سلاسة أم نسبة 25% نجدهم يتصورون أن سلوك الاحترام يجب أن يكون نابعاً من حسهم المواطني، لما له من معاني سامية تخدم الوطن و المواطن على حد سواء، ففي تصورهم أن الاحترام النابع من دوافع وطنية يحقق أهداف في غاية من الأهمية مثل ذوبان الأهداف الفردية و بروز الأهداف الجماعية و هذا يعبر عن الولاء للمجتمع و للوطن و يؤكد على وحدة المجتمع.

و منه نستنتج، أن للوازع الديني الأثر الأكبر حسب نتائج الجدول في بناء و تشكل التصور الاجتماعي لدى الشباب حول سلوك الاحترام داخل المجتمع فهو الأكثر توجيهاً لسلوك الشباب من الجانب الأخلاقي و المواطني.

الجدول رقم (29): دور الوعي بالواجبات الوطنية في تشكل تصورات اجتماعية ايجابية حول مفهوم المواطنة:

دور الوعي بالواجبات الوطنية في تشكل تمثلات ايجابية حول مفهوم المواطنة	التكرار	النسبة
نعم	164	%87.23
لا	17	%9.04
لا أدري	07	%3.73
المجموع	188	%100

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين يرون أن عملية إدراك و فهم المواطن لواجباته الوطنية، من حيث أسباب وجودها و الأهداف المرجوة منها سيساعدهم في خلق انطباعات ايجابية تخدم الحس المواطني و تؤدي بالضرورة إلى تشكل صورة ذهنية ايجابية حول مفهوم " المواطنة " باعتبارها ترتكز بشكل كبير على مكون " الواجبات الوطنية "، سواء تعلق الأمر بواجبات المواطن اتجاه الدولة و مؤسساتها أو اتجاه أفراد المجتمع، و هذا على اعتبار أن لكل واجب يقع على عاتق فرد من أفراد المجتمع هو حق لفرد آخر، إن هذه الديناميكية الواجباتية هي في الواقع بمثابة حجر الزاوية التي تبنى عليها المجتمعات و تشيد بها الحضارات و منه يمكننا القول أن الشباب الجزائري خاصة الجامعي منه – حسب عينة البحث – يمتلك في أغلبيته تمثل ايجابي و متوافق مع ما هو مطروح في التراث السوسيولوجي (النظري) حول دور الوعي بأداء الواجبات الوطنية في بناء المواطن الصالح.

غير أننا نلاحظ من جهة أخرى، أن هذا التمثل الاجتماعي الايجابي المتشكل عند غالبية مفردات عينة البحث حول دور الوعي بالواجبات الوطنية في تشكيل تصورات اجتماعية ايجابية حول مفهوم المواطنة لا تقابله سلوكات مواطنية تتوافق مع هذا التصور، و لعل مرد ذلك هو حالة الانفصام التي نجدها بين المعارف النظرية التي يمتلكها الشباب من خلال ما يتلقاه في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الجامعة...) و بين الممارسات اليومية التي يعيشها أفراد المجتمع.

و بما أنه من الخطأ القول أن التمثلات عبارة عن تمثلات معرفية فقط بل هي اجتماعية أيضاً – حسب موسكوفيتشي – فهذا بالضبط ما يميزها عن الظواهر و الميكانيزمات المعرفية الأخرى، فعملية تحليل و فهم هذه التمثلات و وظائفها يفرض دوماً معالجة مضاعفة لمكوناتها:

ـ المركب المعرفي الذي يضفي عليها الطابع النفسي الاجتماعي.

ـ المركب الاجتماعي الذي يحدد عمل الظواهر المعرفية بشكل مباشر في إطار الظروف الاجتماعية التي ظهرت فيها.

و عليه فهي تخضع إلى منطق مضاعف: معرفي و آخر اجتماعي، و أن أي تناقض بينهما سيؤدي بالأفراد إلى محاولة إيجاد تفسيرات أو أعذار لتبرير حالة اللاتوافق بين الجانب المعرفي و الممارسات الاجتماعية من خلال ما يسمى بعملية " العقلنة " عن طريق تطبيع و ترسيخ هذه الممارسات، لأن الشباب في هذه المرحلة يمتلك جانب معرفي ثري في مقابل خبرة محدودة. و هنا يظهر دور و أثر الممارسات السائدة داخل المجتمع في عملية التحول التدريجي للتمثلات الاجتماعية لدى الشباب، حيث يصبح على جميع الفاعلين الاجتماعيين العمل أكثر على تقديم و ضمان ممارسات و سلوكات رشيدة داخل المجتمع من أجل ضمان توافق الجانب المعرفي و الجانب السلوكي للوصول إلى بناء تمثل اجتماعي ايجابي حول المواطنة لدى الشباب بغية الحصول على مواطن صالح و فاعل داخل مجتمعه، و جاءت نسبة 3.73% من مجموع أفراد عينة البحث تعبر عن فئة الشباب الذين يعيشون في حالة اغتراب و عدم اهتمام بكل ما له علاقة بالشؤون الاجتماعية و يتضح ذلك من خلال إجاباتهم التي تمثلت في " لا أدري " رغم أهمية المسألة من الناحية النظرية و العملية بالنسبة لهم.

3_ أهمية الإحساس بالهوية الوطنية و الانتماء في بلورة التمثلات الاجتماعية للمواطنة:

الجدول رقم(30): تمثلات المبحوثين حول مقوم الارتباط المجتمعي:

دفع الضريبة هو سلوك	التكرار	النسبة
الأرض	49	%26.06
الدين	73	%38.83
التاريخ	28	%14.90
اللغة	38	%20.21
المجموع	188	%100

يتضح من خلال الجدول السابق أن مقوم الدين قد تصدر ترتيب المقومات الأخرى بنسبة: 38.83% من مجموع أفراد عينة الدراسة، و هذا يعني أن أهم رابطة التي تجمع المبحوثين ببعضهم بعض و بالوطن هي الرابطة العقائدية، فالدين يعتبر المقوم الأساسي و الدعامة الصلبة التي يلتفت حولها معظم المبحوثين في التعبير عن هويتهم و تمسكهم بالوطن، و الواقع أن المواطنة و الهوية الوطنية هي امتداد لمفهوم الهوية الدينية التي تعمل على تكريس العدالة و المساواة بين جميع الأفراد سواء كانوا مسلمين أو حتى غير مسلمين من أبناء الوطن الواحد في الحقوق و الواجبات، و يعتبر الدين أول و أهم مقوم يعتمد عليه الشباب الجزائري اليوم في بناء تصوره حول الارتباط الاجتماعي باعتباره مقوم متين و حاضر في نفوس جميع المواطنين. ثم يأتي مقوم الأرض في المرتبة الثانية بنسبة: 26.06% حيث نجد عند هذه الشريحة من أفراد العينة يمتلكون تمثل مفاده أن المجتمع الجزائري مرتبط أكثر بمقوم يعبر عن أصالة الوجود الاجتماعي و عمقه التاريخي خاصة عند الشاوية حيث تعتبر الأرض جزء من شرف الفرد كما أننا نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة مقوم اللغة جاء في المرتبة الثالثة بنسبة: 20.21% بينما جاء مقوم التاريخ في المرتبة الأخيرة بنسبة 14.90% من مجموع أفراد عينة البحث مما يدل على أن شباب اليوم يمتلك وعي كبير بدور الوحدة الوطنية و أن الهوية الوطنية هي وحدة غير قابلة للتجزئة سواء تعلق الأمر باللغة العربية أو الأمازيغية، فالبناء الاجتماعي مشكل من فسيفساء يعمل كوحدة متكاملة من أجل المصلحة العامة و الهدف العام، و رغم تأخر المقوم التاريخي غير أننا نقول بأنه بقي حاضراً في ذاكرة الجماعية للشباب فهو لا يزال يشكل محطة من المحطات التي يستحضرها في بناء التمثلات الاجتماعية لدى الشباب الجزائري حول مقوم الارتباط و الانتماء المجتمعي.

و منه نستنتج، أنه بالرغم من الاختلافات التي نسجلها في نسب مقومات التي تربط بين أفراد المجتمع الجزائري، إلا أننا نجدها حاضرة كلها في تصورات الشباب الجزائري و تعد من أهم مكونات التمثلات السائدة عنده حول مفهوم المواطنة الحقيقية و الفاعلة.

الجدول رقم(31): تمثلات المبحوثين حول التعدد الثقافي و الوحدة الوطنية:

التعدد الثقافي يخدم الوحدة الوطنية	التكرار	النسبة
نعم	109	%57.98
لا	79	%42.02
المجموع	188	%100

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 57.98%من أفراد عينة الدراسة يرون أن التعدد الثقافي داخل المجتمع الواحد يخدم الوحدة الوطنية، و يفسر هذا كون جميع مفردات العينة هم من فئة الشباب (18 – 30) و هي الفئة التي تتميز بديناميكية و حركية و فضول واسع، فهي متفتحة دوماً على العالم الخارجي، هذا على غرار أنهم من المثقفين ذوي المستوى الجامعي، فيهم نسبة 48.93% يشغلون وظائف و مسؤوليات في الدولة (أطباء، محامين، موظفين...)، و لهذا نجد تصوراتهم الاجتماعية حول التعدد الثقافي بأنه يخدم الوحدة الوطنية فحسبهم أن المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي هي نتاج قبول التنوع ضمن المجتمع الواحد، و تشجيع الحوار و التفاعل الثقافي بين مكوناته في سياق الحياة العامة. فالتعدد الثقافي – حسب مفردات العينة – هو جزء من عملية بناء الذات الفردية و المجتمعية، و هذا ما يساهم في تكوين الثقافة الوطنية الجامعة، و تحديد معالم الهوية الوطنية المشتركة من دون هيمنة مجموعة على أخرى أو فرض أحادية ثقافية معينة.

أما نسبة 42.02% من مفردات العينة، ترى أن التعدد الثقافي داخل المجتمع الواحد لا يخدم الوحدة الوطنية، و لعل السبب في ذلك يعود إلى طبيعة المنطقة و انتمائها الإثني الأمازيغي، و ما عانته من مشاكل و صعوبات عبر العصور، حيث ساد صراع تاريخي بين الأمازيغ (السكان الأصليون للمنطقة) و مختلف الغزاة للمنطقة خصوصاً الإستدمار الفرنسي، كما أنه لم يعترف لها بأمازيغيتها بعد الاستقلال إلا مؤخراً، هذا بالإضافة إلى المنطقة الأمازيغية (الشاوية) بامتياز، مما يجعل التقارب الاجتماعي الإثني لشباب المنطقة يولد تصورات اجتماعية رافضة للتعدد الثقافي نظراً للمشاكل التي قد تجلبها هذه الاختلافات في مجتمع معروف بالتعصب و القبلية التي مازالت تشغل حيز كبير في حياتهم و تفاعلاتهم الاجتماعية، حيث يظهر هنا أن المواطنة في هذه العينة

يرتبط تصورها الاجتماعي بمركزية و سيطرة الثقافة الأم (الشاوية) عن الثقافات الفرعية الأخرى خاصة الوافدة منها.

و منه يتضح أن المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي هي نتاج قبول التنوع ضمن المجتمع الواحد، و تشيع الحوار و التفاعل الحضاري بين جميع مكوناته في سياق الحياة العامة، فالتعدد الثقافي هو في الأساس جزء من عملية بناء الذات الفردية و المجتمعية، و هذا سيساهم في تشكل و بناء تمثلات اجتماعية سليمة و مبنية على أساس قبول الذات و الآخر في نفس الوقت، فدور الدولة هنا محوري في ترسيخ قيم العدالة و المساواة بين جميع مواطنيها بغض النظر عن أصولهم و عاداتهم و عدم فرض أحادية ثقافية في مجتمع متعدد الثقافات، و سنحاول في الجدول الموالي تسليط الضوء على دور متغير مكان الإقامة في بناء تمثلات التعدد الثقافي و أثره على الوحدة الوطنية.

الجدول رقم(32): تمثلات المبحوثين حول فكرة احترام رموز الدولة:

احترام رموز الدولة	التكرار	النسبة
ضرورة وطنية	94	%50.00
ضرورة تاريخية	63	%33.51
ضرورة أخلاقية	31	%16.49
المجموع	188	%100

تتفق نسبة 50% أي نصف أفراد عينة الدراسة على أن فكرة احترام رموز الدولة (النشيد الوطني، العلم، العملة...) تعتبر ضرورة وطنية بالدرجة الأولى، و في الحقيقة هذا نابع من الوعي الراسخ و المتشكل لدى الشباب حول أهمية و قداسة السيادة و الوحدة الوطنية باعتبارها خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها مهما بلغت الاختلافات و المشاكل التي يعاني منها المواطن، فالرموز الوطنية ترتبط عندهم مباشرة بالهوية الوطنية و ضمان صيرورة كيان الدولة، و هذا ما يعكس تمثلات اجتماعية ايجابية إلى حد بعيد حول مفهوم المقومات الأساسية للدولة لدى الشباب الجزائري عامة، ثم تأتي الضرورة التاريخية في المرتبة الثانية بنسبة مقدرة بـ: 33.51% مما يعكس العلاقة الوثيقة التي أصبحت تربط الشباب المثقف خاصة بتاريخ نضاله الطويل من أجل الحرية و السيادة و القداسة التاريخية التي يليها الشعب الجزائري لهذه الرموز باعتبارها رمز وحدة الأمة و تعبر عن وحدة الشعور و التضحيات و القيم الخالدة لكونها ترمز للسيادة الوطنية و مكسب عظيم للمجتمع الجزائري.

كما أننا نجد نسبة أقل من سابقاتها تتصور أن فكرة احترام رموز الدولة هي ضرورة أخلاقية تفرضها حالة الانتماء إلى كيان الدولة و ما قدمه أجدادنا من تضحيات جسام من أجل هذه الرموز و هذا ما قد يعبر حالة الانفصام الموجودة عند هذه الفئة الشبانية عند تلك القيم الوطنية و الوجدانية الموجودة عند باقي أفراد العينة. و في الواقع من الطبيعي أن تظهر هذه التصورات عند بعض الشباب الجامعي حيث نسب البطالة ما زالت مرتفعة و حالة الاغتراب و اللامبالاة التي تتخبط فيها بعض الفئات الشبانية اليوم.

إذاً ترتبط التمثلات الاجتماعية للمواطنة عند المبحوثين ارتباطا وثيقاً بالهوية الوطنية و ما يشكله هذا الارتباط من أهمية بالغة تدخل في صقل شخصية الفرد و تساعده في تشكيل تصورات ايجابية حول مفهوم الهوية الوطنية في سبيل بناء المواطن الفاعل.

الجدول رقم(33): تمثلات المبحوثين حول فكرة أن الانتماء الوطني تعني رفض الأفكار السياسية الغريبة:

الحكم على الأفكار السياسية انطلاقا من	التكرار	النسبة
نعم	115	%61.17
لا	67	%35.64
لا أدري	6	%3.19
المجموع	188	%100

يتضح من خلال النسب المحسوبة في الجدول السابق أن أغلبية مفردات عينة الدراسة أي بنسبة بلغت 61.17% قد تشكلت عندهم تصورات اجتماعية حول أن فكرة الانتماء الوطني تتنافى مع تبني الأفكار السياسية الغربية في تسيير شؤون البلاد، و لعلنا نجد تفسير لذلك من خلال الظروف التي تعيشها بعض الدول العربية اليوم من خلال ما أصبح يعرف الآن بالربيع العربي و الدور الذي لعبته الأفكار الغربية في تحطيم و تدمير كيان الدول العربية في أثناء محاولتها المزعومة للدفاع عن حقوق الإنسان و إرساء مبادئ الديمقراطية و الحرية الغربية و التي لم يجني منها المواطن العربي إلا الخراب و الدمار، هذا بالإضافة إلى الحملات التي أصبحت تنظمها مختلف مؤسسات الدولة و المؤسسات الإعلامية من أجل رسم صورة واضحة لدى المواطن الجزائري حول النوايا الخبيثة و الدسائس الهدامة التي تحاول هذه الدول غرسها في أوساط المجتمعات العربية و الإسلامية، حيث ساهمت هذه الحملات في تشكل تمثلات اجتماعية جعلت المواطن الجزائري يتعامل بكل حذر مع ما هو فكر غربي.

غير أننا في نفس الوقت نجد نسبة: 35.64% من أفراد العينة يعتقدون أن الانتماء الوطني لا يعني رفض كل الأفكار السياسية الغربية، خاصة ما تعلق منها بالحرية و الديمقراطية و غيرها من المبادئ و الحقوق الأساسية التي تضمن للمواطن حقوقه و تصون كرامته، ما دامت هذه الأفكار لا تشكل خطر على مبادئ الأمة و عقيدتها، بل يستوجب و فقط إعمال العقل و الحذر في التعامل مع هذه الأفكار و الاستفادة منها قدر المستطاع و التصدي لما لا يتوافق و مبادئ وقيم مجتمعنا العربي الإسلامي، أما نسبة 3.19% من المفردات و بالرغم أنهم محسوبين على الطبقة المثقفة فكانت إجاباتهم تعبر عن مدى جهلهم بمثل هذه المسائل بل و يعتبرون أنفسهم بعيدين عنها و لا يهتموا بها.

الجدول رقم(34): تمثلات المبحوثين حول فكرة أن زيادة الانتماء الوطني تعني رفض كل الأفكار السياسية الغربية حسب مكان الإقامة:

مكان الإقامة / زيادة الانتماء تعني رفض الأفكار الغربية	حضري		ريفي		المجموع
	ت	%	ت	%	
نعم	55	%29.26	60	%31.91	%61.17
لا	57	%30.32	10	%5.32	%35.64
لا أدري	2	%1.06	4	%2.13	%3.19
المجموع	114	%60.64	74	%39.36	%100

من خلال الجدول أعلاه نسجل نسبة جزئية مقدرة بـ: 31.91% ة التي تعبر عن الشباب القاطن في الريف و الذين يعتقدون أن الانتماء الوطني يعني رفض كل الأفكار السياسية الغربية في مقابل نسبة جزئية مقدرة بـ: 29.29% من فئة الشباب الحضري الذين يمتلكون نفس التصور حول هذا الموضوع، و في الواقع أن الشباب الريفي هم الأكثر تحفظاً و خوفاً من كل ما هو دخيل على جماعتهم نظراً للروابط الاجتماعية القوية التي تسود في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية أين يكون الأفراد أقل ارتباطاً و أكثر انفتاح، و يتجلى ذلك أكثر في نسبة الشباب الحضري الذي يعتقد أن الانتماء الوطني لا يعني بالضرورة رفض الفكر السياسي الغربي حيث بلغت نسبته الجزئية 30.32% في مقابل نسبة 5.23% من الشباب الريفي، كما أن نسبة الذين يجهلون الأمر جاءت في وسط الشباب الريفي ضعف ما هو في الشباب الحضري أي نسبة (1.06% في مقابل 2.13%)

و هذا راجع إلى طبيعة الروابط و العلاقات الاجتماعية السائدة في الوسط الريفي حيث نجدها أكثر صلابة و تماسك من الداخل، و متحفظة جداً على كل ما هو وافد من الخارج.

الجدول رقم(35): تمثلات المبحوثين حب الوطن:

تمثلات حب الوطن	التكرار	النسبة
واجب ديني	87	%46.28
واجب وطني	77	%40.96
واجب قانوني	24	%12.76
المجموع	188	%100

تظهر القراءة الإحصائية للجدول أعلاه بأن أعلى نسبة و المقدرة بـ: 46.28% من مفردات عينة البحث تعتقد أن حب الوطن عبارة عن واجب ديني قبل كل شيء، استنادا إلى القاعدة الشرعية التي تؤكد على أن حب الوطن من الإيمان، ذلك أن الانتماء هنا هو انتماء إلى عقيدة بالدرجة الأولى ثم يتحول إلى واقع معاش، أي ينتقل من مستوى الشعور و التصور الاجتماعي إلى مستوى السلوك، ذاك السلوك النابع من صلب العقيدة الإسلامية التي تشع في مختلف جسد المجتمع و مؤسساته، فحب الوطن من الإيمان و به قربي إلى الله و هو الأصل و التاريخ و الحاضر و المستقبل، و تأتي نسبة 40.96% تمتلك تصور اجتماعي حول " حب الوطن " على أنه واجب وطني باعتبار أن حب الوطن يعد رمزاً و فخراً و اعتزازاً، لذلك يجب الدفاع عنه و حمايته، و أن نحفظه كما يحفظنا و هذا ما جعل نسبة 12.76% من أفراد عينة الدراسة يرون أن حب الوطن و الدفاع عنه واجب وطني قانوني، فلهذا الوطن أيضاً علينا حقوق يلتزم بها كل فرد ما دام يعيش فيه، من أهم هذه الواجبات الحفاظ على أمنه و استقراره، و حمايته من كل شر، و الارتقاء به إلى أعلى المراتب و حماية ممتلكاته العامة و كل هذه الحقوق تضمنها قوانين الدولة و تعاقب بكل حزم المخالفين لها و منه نلاحظ أن الشباب الجزائري يمتلك تمثلات اجتماعية ايجابية جداً حول حب الوطن، فهو يملك تصور راسخ مفاده وجوب حب هذا الوطن الغالي و الإحساس بالانتماء إليه رغم كل الظروف و في جميع الحالات يبقي حب الوطن إحساس راسخ و ثابت في تمثلات المواطن الجزائري.

الجدول رقم(36): تمثلات المبحوثين طبيعة الانتماء الوطني:

تمثلات حب الوطن	التكرار	النسبة
انتماء جغرافي	62	%32.98
انتماء ثقافي	58	%30.85
انتماء سياسي	16	%8.51
انتماء ديني	52	%27.66
المجموع	188	%100

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن نسبة 32.98% من مفردات العينة يتصورون أن الانتماء الوطني هو بالدرجة الأولى انتماء جغرافي باعتبار أن المواطنة هي في الأساس انتساب جغرافي و عقد اجتماعي تحدده الحدود الجغرافية للدولة الوطنية التي تعزز انتمائه للمكان و ترسم له وطناً.

و في الواقع تعتبر قيمة الانتماء الجغرافي للوطن ركيزة أساسية من ركائز القيم الوطنية و مكسب للفرد حيث ينمو و يترعرع و ينشأ منذ نعومة أظافره و يرتبط بكل ما يتعلق بهذا الوطن من تضاريس و عوامل طبيعية التي تدخل في صقل ملامح و شخصية الفرد و المجتمع. كما أننا نجد أن من قيم الانتماء الجغرافي العمل على إبراز أهمية الأرض و سلامة و وحدة التراب الوطني و جعلها هدفاً على الجميع تحقيقه و المحافظة عليه لنكون خير خلف لخير سلف، الذي دفع مليون و نصف المليون شهيد من أجل العيش فوق هذه الأرض الغالية. و منه فإن الانتماء الجغرافي مرتبط بالرقعة أو الحيز الذي يقطنه الفرد و يمارس فيه حقوقه و يلتزم بأداء واجباته نحوه، و يشعر بهويته فيه و يملك نحوه مشاعر بالانتماء إليه، فهو الوعاء الحاضن له فلا مواطنة بدون وطن، في الانتماء في أسمى معانيه هو حالة التعاقد بين الفرد و الأرض التي يعيش عليها.

أما نسبة 30.85% من المبحوثين يعتقدون بأن المواطنة هي انتماء ثقافي و انتساب إلى القيم و المعايير السائدة داخل المجتمع و التي تشعر الفرد بالروابط المشتركة بينه و بين باقي أفراد مجتمعه، و لعل ذلك راجع إلى أن الفرد ابن بيئته التي تلعب دور مهم في تكوين مفهوم الهوية الوطنية و الانتماء الوطني لدى الأفراد، و تشكل إحدى الوسائل المحورية في تعزيز و تنمية مفهوم الاعتزاز الوطني، فالوطن هو تاريخ المرء و مخزونه الثقافي و كل ما يمت إليه بصلة، و نشير هنا إلى أن الثقافة الأمازيغية السائدة في المنطقة و التي تعتبر إحدى مكونات المجتمع الجزائري لعبت في الماضي و تلعب الآن دور محوري في التمثلات الاجتماعية لدى شباب المنطقة حول فكرة

الانتماء لهذه الأرض ذات التراث الأمازيغي، كما جاء نسبة 27.66% من آراء المبحوثين حول الانتماء الوطني تتمركز حول الانتماء الديني على أساس فكرة أن الانتماء إلى الوطن منبعه هو الانتماء إلى العقيدة الإسلامية، خاصة في مجتمع يعتبر محافظ و ملتزم بتعاليم الشريعة، و على الرغم أ، المواطنة مفهوم يعبر عن الانتماء السياسي لفرد إلى كيان (الدولة)، إلا أن الانتماءات تتقاطع فيما بينها بين العموم و الخصوص حيث أن نسبة 8.51% من المبحوثين يتصورون أن مفهوم المواطنة مرتبط بالانتماء السياسي، و على الرغم من صحة هذا التصور الاجتماعي للمفهوم إلا أننا نجده يمثل أصغر نسبة في الجدول مما قد يعطي انطباع أن الشباب الجزائري ما يزال ينفر من كل ما هو سياسي و لعل السبب الرئيس في ذلك يعود إلى طبيعة الممارسات التي تشهدها الساحة السياسية الجزائرية التي لم ترقى بعد إلى المستوى المنشود مما أثر سلباً في التمثلات الاجتماعية لدى الشباب حول ماهية الانتماء الوطني.

الجدول رقم(37): تمثلات المبحوثين حول الانتماء و المواطنة حسب الجنس:

الجنس / الانتماء الوطني هو :	ذكر		أنثى		المجموع
	ت	%	ت	%	
انتماء جغرافي	41	%21.81	21	%11.17	%23.98
انتماء ثقافي	28	%14.89	30	%15.96	%30.85
انتماء سياسي	11	%5.85	05	%02.66	%8.51
انتماء ديني	34	%18.09	18	%09.57	%27.66
المجموع	114	%60.64	74	%39.36	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة للذكور تمحورت حول أن الانتماء الوطني يعني الانتماء الجغرافي أولاً و بنسبة 21.81% بينما شكل الانتماء الثقافي (نسبة 15.96%) أعلى نسبة عند الإناث ثم تلتها نسبة 11.17% التي عبرت عن الانتماء الجغرافي بينما شكل الانتماء السياسي أدنى النسب عند الجنسين، و لعل تفسير ذلك نجده في التقارب المعرفي الموجود بين الإناث و الذكور باعتبارهم جامعيين من جهة، و يعيشون في نفس الظروف البيئية بحكم وحدة الجغرافيا، و مع هذا نجد الذكور أكثر ارتباطا بعامل الأرض نظراً للقيمة الاقتصادية و المعيارية لهذا المؤشر عند الشباب الذكور، فالأرض بالنسبة للشباب هي امتداد للأصل و مرآة للهوية المحلية و تاريخ يضرب بجذوره في أعماق أصوله.

4- تمثلات الشباب الجزائري حول مفهوم المواطن الصالح:

الجدول رقم(38): تمثلات المبحوثين حول المواطن الصالح:

تساهم المؤسسات التربوية في تكوين المواطن الصالح	التكرار	النسبة
يحترم ثوابت الأمة و رموزها	37	%19.68
يحترم الدستور و القوانين	22	%11.70
يحترم الاختلافات الموجودة بين جميع أفراد المجتمع	31	%16.49
جميع ما سبق	98	%52.13
المجموع	188	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تصور المواطن الصالح لدى المبحوثين يستحضر عندهم احترام كل ما له صلة بالوطن و المواطن كاحترام ثوابت الأمة و رموزها، احترام الدستور و القوانين السائدة داخل المجتمع و احترام الاختلافات الثقافية و الاجتماعية و بدرجة أقل الاختلافات الدينية – حسب تصريحات المبحوثين – و ذلك بنسبة بلغت 52.13%، و هي نسبة كافية للقول بأن الشباب الجزائري يمتلك تمثلات اجتماعية ايجابية و متوافقة مع ما هو مطروح في التراث السوسيولوجي حيث مفهوم المواطن الصالح، و يعتقد المبحوثين أن من بين تلك المؤشرات أن مؤشر " ثوابت الأمة و رموزها " هو الأولى بالتقدير و الاحترام بنسبة 19.68% مما يدل على أن الثوابت الوطنية غير قابلة للمساومة، لأن هذه الثوابت هي هوية الأمة و حصانة للمجتمع من كل الأخطار الداخلية و الخارجية التي قد تهدد كيان الدولة، فهي تعبر عن وحدة الشعور والتضحيات القيم الخالدة لكونها ترمز للسيادة الوطنية ومكسب عظيم للمجتمع الجزائري الذي قدم مليون ونصف المليون شهيد مما يستوجب على كل فرد جزائري احترام هذه الرموز والدفاع عنها بقوة وصيانتها بينما نجد نسبة 16.49% من عينة الدراسة يعتقدون أن مؤشر قبول الآخر على اختلافه الثقافي والاجتماعي والأيديولوجي هو بمثابة قبول الشراكة في الوطن الواحد بكل أطيافه وهو هويته المرتبطة بالمقومات الأساسية كالإسلام دين الدولة العربية إلى جانب الأمازيغية كلغة وثقافة أصلية في هذا المجتمع، والتاريخ المشترك و وحدة المصير في ظل قوانين الجمهورية التي أصبحت تستوعب كل هذه الاختلافات خاصة بعد دسترة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية. أما نسبة 11.70% من المبحوثين يتصورون أن المواطن الصالح هو ذاك الفرد، الذي يحترم دستور و قوانين الدولة التي يعيش فيها، و نلاحظ أن مؤشر احترام

الدستور و القوانين مثل أصغر نسبة، فبالرغم من وجوده كمؤشر إلا أنه لا يلعب دور أساسي في التصورات الاجتماعية للمبحوثين في صلاحهم كمواطنين، مما قد يعني وجود ضعف في الرابطة التي تربط بين مواطنة المبحوثين و سلطة الدولة و قوانينها و مؤسساتها، و لعل هذا راجع لوجود حالة عدم الرضا و قلة الثقة بين طرفي معادلة المواطنة نتيجة التجاوزات التي يمارسها ممثلي الدولة حيث أصبحوا هم فوق سلطة الدولة و قوانينها التي غالباً ما تطبق على المواطن البسيط حصراً.

و منه نستنتج، أن التمثلات الاجتماعية للمواطن الصالح لدى الشباب تتمحور حول ثوابت الأمة و هويتهم الوطنية بالدرجة الأولى فهي في الغالب تشكل إحدى عناصر النواة المركزية لهذا التصور، هذا بالإضافة إلى قبول الآخر من أبناء الوطن الواحد، أما البناء المادي للدولة و مؤسساتها فهو يحتل مرتبة ثانوية (نظام محيطي) في تصور المبحوثين لمواطنتهم خاصة في ضوء المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية التي يتخبط فيها الشباب اليوم.

الجدول رقم(39): تمثلات المبحوثين حول مساهمة الانخراط في العمل السياسي للشباب في تكوين المواطن الصالح:

يساهم الانخراط في العمل السياسي في تكوين المواطن الصالح	التكرار	النسبة
بشكل فعال	87	%46.28
إلى حد ما	79	%42.02
لا يلعب أي دور	22	%11.70
المجموع	188	%100

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة 46.28% من المبحوثين يرون أن انخراط فئة الشباب في العمل السياسي يساهم بشكل فعال في تكوين المواطن الصالح، و هذا راجع للتمثل الاجتماعي المتشكل لدى المبحوثين حول أهمية العمل و المشاركة الشبانية في المجال السياسي التي تعمل على إشراك فئة الشباب في اتخاذ القرار و تكوين إطار الغد، خاصة باعتباره عمل اختياري و طوعي يسهم من خلاله الفرد في الحياة العامة، و لهذا فإن الانخراط في العمل السياسي كفكرة و كأسلوب لتجسيد قيم المواطنة و الديمقراطية نجده مقبولاً عند الشباب (المبحوثين)، غير أن هذا العمل السياسي في الواقع، ما هو إلا محصلة لجملة من العوامل الاجتماعية و السياسية و الأخلاقية، فهو دائماً متوقف على مدى توفر هذه العوامل التي تتيح المشاركة أو تحد منها و على مدى إقبال الشباب أنفسهم على الإسهام في العمل العام، و لهذا نجد نسبة 42.02% – و هي نسبة معتبرة تعتقد أن

مساهمة العمل السياسي محدودة نسبياً في تكوين مواطن صالح، و مرد ذلك جملة الممارسات التي تشهدها الساحة السياسية الجزائرية اليوم من فساد سياسي و إداري في أغلبية المؤسسات السياسية، و هو واقع لا يقبله الشباب خاصة ظل في غياب الطرق و الأساليب التي تخلق القدرة على التغيير و التأثير إزاء هذا الواقع الذي تتخبط فيه الديمقراطية سواء كان ذلك داخل السلطة أو الأحزاب السياسية، و اقتناع الشباب بعدم جدوى الانخراط في العملية السياسية، مما يرونه و يعيشونه واقعاً ملموساً من الممارسات غير المسؤولة و الانتهازية مفضوحة لبعض الزعماء و المناضلين. كل هذا في ظل غياب برامج حزبية واضحة تعمل على تكوين زعماء سياسيين و قادة الغد، كل هذه العوامل أدت إلى تشكل تمثلات اجتماعية سلبية حول أهمية العمل السياسي في تكوين المواطن الصالح و جاءت نسبة 11.70% من أفراد عينة الدراسة ترى بأن العمل السياسي لا يعمل على بناء المواطن الصالح خاصة في ظل غياب ديمقراطية حقيقية تضمن الحقوق و حرية الرأي وفق أطر سياسية واضحة المعالم.

ثانيا – مناقشة النتائج و تفسيرها:

من خلال هذه الدراسة، التي سلطنا فيها الضوء على موضوع التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري، و من أجل تحقيق أهداف الدراسة تمت صياغة أربعة فرضيات ركزنا من خلالها على إبراز التمثلات الاجتماعية المتكونة في أذهان الشباب حول المكونات الأساسية لمفهوم المواطنة وهي: الحقوق، الواجبات، الهوية و الانتماء، مع الأخذ بعين الاعتبار ما قد تبرزه بعض المتغيرات: كالجنس، السن، الحالة الاجتماعية و مكان الإقامة من اختلافات في التركيبة التصورية للمواطنة كمفهوم و كممارسة يومية، من أجل الوصول في الأخير إلى رسم صورة واضحة حول تمثلات المواطنة لدي الشباب الجزائري. وهو ما حاولنا الوقوف عليه خلال كل مراحل الدراسة. حيث جاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1- للتمتع بالحقوق الفردية مكانة أساسية في البناء السوسيومعرفي لمفهوم المواطنة الفاعلة لدى الشباب الجزائري.

2- يعتبر الوعي بالواجبات الوطنية ركيزة أساسية في عملية تشكل التمثلات الاجتماعية للمواطنة النشطة لدى الشباب الجزائري.

3-يؤثر الشعور بالهوية الوطنية و الإحساس بالانتماء بشكل ايجابي في بناء التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري.

4- ان الصورة الذهنية المتشكلة لدي الشباب الجزائري حول مفهوم المواطن الصالح تتوافق مع ما هو مطروح في التراث النظري السوسيولوجي حول هذا المفهوم.

1- من خلال عرض و تحليل معطيات الدراسة الميدانية المتعلقة بالفرضية الأولي يمكن أن نستنتج مايلي:

- كشفت الدراسة على أن تصورات المبحوثين أجمعت في غالبيتها على أن الدستور الجزائري، باعتباره الوثيقة الأسمى في الدولة، قد تعرض لمجمل الحقوق الأساسية للمواطن المنصوص عليها في معظم دساتير العالم.

- كما أوضحت الدراسة أن جل التحفظات التي سجلت، كانت تتعلق بالآليات و الميكانيزمات التي تجسد بها هذه القوانين على أرض الواقع و هذا بإجماع المبحوثين، فالإشكالية حسبهم ليست في مضمون أو محتوى الوثيقة الدستورية، بل في الكيفية التي يتجسد بها هذا المضمون في الواقع المعاش، خاصة فيما يتعلق ببعض الحقوق الأساسية مثل: حرية التعبير، تقلد الشباب للمناصب العليا في الدولة، و هذا ما خَلُص إليه " **منير مباركية** " في كتابه: "**مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة و حالة المواطنة في الجزائر**"

حيث يقول: " إن الدستور الجزائري أعطي قيمة معتبرة لكل من الحقوق و الواجبات، اذ أفرد لكل منهما فصلاً خاصاً،و ان قدم معنوياً الحقوق على الواجبات، و لكن الواقع يعكس اختلالاً صريحاً في معادلة المواطنة"[1].

- بينت الدراسة أن الإناث يمتلكن تصورات اجتماعية أكثر ايجابية من تلك المتكونة عند نظرائهن من الذكور حول ضمان الدستور لحقوق المواطن، و يرجع ذلك بالأساس إلى المجهودات التي تبذلها الدولة في سبيل الرقي بالعنصر النسوي على جميع الأصعدة، و هذا ما يتماشى مع ما جاء في **المادة 36 من الدستور الجزائري الأخير** (المعدل في 2016/03/06) و التي تنص على:" **تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال و النساء في سوق التشغيل. تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات و الإدارات العمومية و على مستوى المؤسسات**".

- كما أوضحت الدراسة أن أغلبية المبحوثين تشكلت لديهم تمثلات اجتماعية سلبية حول الطريقة التي توزع بها مداخيل الدولة علي المواطنين – أنظر الجدول رقم (03) – مما قد ينتج مواطنة مفرغة من بعدها النفسي و الروحي و السلوكي، و تتضح أكثر هذه التمثلات عند الشباب القاطنين في الأرياف حيث معاناة الشباب أكثر وضوحاً.

إن التفكير الايجابي المتكون لدى الشباب حول مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين يكتنفه الكثير من الريبة، من حيث جدية السلطة السياسية القائمة في تحقيق هذا المبدأ على أرض الواقع، مع تسجيل تصور أكثر سلبية عند الذكور بالمقارنة بالإناث و قد يرجع ذلك إلى مجموعة المكاسب التي حققتها المرأة الجزائرية في العديد من المجالات.

[1] : منير مباركية، مرجع سابق، ص: 177.

– بينت الدراسة، أن أكبر نسبة من مفردات عينة البحث تكونت لديهم صورة سلبية حول حرية التعبير في البلاد، هذا على الرغم من وجود نسبة 44.15% منهم تتصور أن حرية التعبير.

– كشفت الدراسة، وجود عدم اتفاق و تجانس بين تصورات المبحوثين حول ضمانات حرية التعبير في البلاد، مع وجود فارق طفيف لصالح المبحوثين الذين يعتقدون أن هذه الضمانات غير كافية من جهة، و غير مجسدة ميدانياً من جهة ثانية.

أما فيما يتعلق بتمتع المواطن بحقوقه الاجتماعية، فقد أوضحت الدراسة وجود تمثلات اجتماعية تكونت في ذهن الشباب الجزائري مفادها وجود اختلالات كبيرة في الاستفادة منها، فهناك مواطن كامل الحقوق منقوص الواجبات و مواطن آخر منقوص الحقوق كامل الواجبات خاصة بالنسبة للشباب الريفيون حيث سجلت الدراسة نسب أعلى من حيث تشكل هذه التمثلات الاجتماعية السلبية.

و ما يقال عن تمثلات الشباب الجزائري حول حقوقه الاجتماعية، يقال أيضاً على تصوراتهم حول حقوقهم السياسية، و لعل هذا ما يفسر حالة اللامبالاة و الاغتراب و العزوف عن حياة السياسة التي تشهدها فئة الشباب بصفة خاصة.

– أوضحت الدراسة أن نسبة 39.90% و هي أعلى نسبة – حسب الجدول رقم (13) – يعتقدون بأنهم لا يمارسون حقوقهم الثقافية، كما أن نسبة الإناث تفوقت على نسبة الذكور من حيث تصورهم السلبي لممارسة حقوقهم الثقافية و لعل السبب في ذلك يعود بالأساس إلى خصائص المنطقة أين نجد المرأة لا تزال محرومة من العديد من الممارسات الاجتماعية بحكم الأعراف و العادات و التقاليد.

–كما توصلت الدراسة إلى أن للحالة الاجتماعية للمواطن مكانة أساسية في بناء و تشكيل التمثلات الاجتماعية السائدة في أوساط الشباب حول معادلة الحقوق و الواجبات الوطنية، و بالتالي فإن الحصول على وظيفة يجعل من الشباب أكثر ايجابية و عطاء اتجاه المجتمع و الدولة مما قد يجعل سلوكاته و ممارساته أكثر ملائمة لمفهوم المواطنة الايجابية و النشطة.

2- - أوضحت الدراسة أن استيعاب و تصور الشباب لأهمية و ضرورة الواجبات الوطنية في شقها المعرفي يكتسي أهمية كبيرة في تكوين تصور اجتماعي واضح و ايجابي حول أداء واجب الخدمة الوطنية من أجل المساهمة في حماية الوطن و الحفاظ على مكتسبات الأمة، بينما يقل هذا الحس الوطني كلما تقدم الشباب في العمر نظراً لزيادة مسؤولياته الاجتماعية.

- و بينت الدراسة: الأثر السلبي للأخبار و المعلومات الواردة إلى الشباب حول الفساد الذي يتخبط فيه رجال المال و السياسة و كل الفاعلين الاجتماعيين في ظل غياب ردة فعل الجماعات المسؤولة لردع مثل هذه التصرفات، كما يوضح ذلك الجدول رقم (20).

- كما كشفت الدراسة على أن الشباب يتصورون أن مسؤولية إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية واجب يقع على الدولة و المواطنين على حد سواء و هذا يعكس نوع من الوعي المتشكل لديهم حول دور المجتمع و مؤسساته في إيجاد حلول للمشاكل التي تتخبط فيها الدولة و هذا لوعيهم بوحدة المصير بالدرجة الأولى.

- و بينت الدراسة: الأثر الكبير للجانب المعرفي في تشكل التمثلات الاجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة حول المسؤولية الجماعية في صنع القرار السياسي حيث يبنى التمثل على القيمة المعرفية أكثر من الجانب الاجتماعي فالشباب الجزائري – خاصة المثقف - واعي بشكل يسمح له بتكوين تصور ايجابي حول ما يمكن أن يقدمه من آراء و أفكار تنير الطريق أمام الأمة هذا على الرغم من و اعترافهم بوجود عراقيل عدة.

توصلت الدراسة إلى وجود تصورات اجتماعية ايجابية عند المبحوثين حول المسؤولية المشتركة لكل الفاعلين الاجتماعيين في نظافة المحيط مما يساهم في تبلور وعي لدى الشباب بأهمية البيئة و بالفوائد الصحية و الجمالية للمحيط.

- كشفت الدراسة عن حجم العزوف الانتخابي لدى فئة الشباب حيث عبر أكثر المبحوثين على أنهم لم يشاركوا قط في الانتخابات أو شاركوا لمرات جد محدودة – أنظر الجدول رقم 25 – خاصة عند الشباب من ذوي الفئة العمرية (18- 25).

إن التمثلات الاجتماعية لدى المبحوثين حول دفع المستحقات الضريبية لم ترث إلى الأهداف المنشودة التي سنت من أجلها، مما أثر سلباً في سلوك الفرد الجزائري نحو أداء هذا الواجب الوطني، و هذا يعد إخلالاً بأهم الواجبات الوطنية ذات البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى.

إن للوازع الديني الأثر الواضح في بناء و تشكل التصور الاجتماعي لدى الشباب حول سلوك الاحترام داخل المجتمع، فقد أوضحت الدراسة بأنه الأكثر توجيهاً لسلوك المبحوثين من الجانب الأخلاقي و المواطني.

إن إدراك و فهم المواطن لواجباته الوطنية، من حيث أسباب وجودها و الأهداف المرجوة منها سيساعدهم في خلق تصور اجتماعي ايجابي يخدم الحس المواطني و يؤدي بالضرورة إلى تشكل تمثل ايجابي حول مفهوم المواطنة باعتبارها مفهوم يرتكز بشكل كبير على مكون الواجبات الوطنية.

عموما، يمكننا القول بأن معادلة الحقوق و الواجبات في الجزائر لا تزال مختلة، و تتراوح بين الإفراط و التفريط من قبل مختلف أطراف علاقة المواطنة، و هو ما يعكس واقعاً غير صحي للمواطنة فيها، و يحتاج إلى إرساء ثقافة القيام بالواجب ثم المطالبة بالحق التي أوصى بها المفكر الراحل "مالك بن نبي" و عدها حلاً لمشكلتنا الحضارية في شقها المتعلق بمعادلة الحق و الواجب[1].

3– أظهرت الدراسة، دور المقوم الديني كرابط أساسي يجمع الشباب بعضهم ببعض من جهة، و بالوطن من جهة أخرى، فهو بمثابة الدعامة الصلبة التي يلتفت حولها معظم المبحوثين في التعبير عن هويتهم و تمسكهم بالوطن، هذا إلى جانب باقي المقومات الأخرى كالأرض و التاريخ المشترك.

كشفت الدراسة أيضاً على أن أفراد عينة الدراسة يملكون تمثلات اجتماعية مفادها أن التعدد الثقافي داخل المجتمع الواحد يخدم الوحدة الوطنية، فالمواطنة في تصورهم تعتبر الحاضنة الأساسية للتنوع الثقافي و المحدد الرئيسي لمعالم الهوية الوطنية المشتركة

كما أوضحت الدراسة وجود صلة قوية بين التمثلات الاجتماعية للمواطنة عند المبحوثين ارتباطاً وثيقاً بالهوية الوطنية – الجدول رقم 37 -.

أما فيما يخص فكرة: أن الانتماء الوطني تعني رفض كل الأفكار السياسية الغربية، فقد بينت الدراسة أن أغلبية المبحوثين قد تشكلت عندهم تصورات اجتماعية سلبية حول المسألة، و لعل الظروف التي تعيشها الدول العربية اليوم من خلال ما أصبح يعرف بالربيع العربي كان لها الوقع الأكبر في تشكل هذه التمثلات.

بروز العامل الديني – للمرة الثالثة – باعتبار أن حب الوطن هو عبارة عن واجب ديني فبل كل شيء، فالانتماء هو بالدرجة الأولى انتماء عقيدة ثم يتحول إلى واقع معاش، فحب الوطن من الإيمان و بالقربى إلى الله و هو الأصل و التاريخ و الحاضر و المستقبل، و بالتالي فهو يشكل إحدى مكونات النواة المركزية في تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري.

–أكدت الدراسة على أن تمثلات المبحوثين حول الانتماء الوطني و هو بالدرجة الأولى انتماء جغرافي باعتبار أن المواطنة هي في الأساس انتساب جغرافي و عقد اجتماعي تحدده الحدود الجغرافية للدولة الوطنية التي

[1] : منير مباركية، مرجع سابق، ص: 180.

تعزز انتمائه للمكان و ترسم له وطناً.كما أوضحت الدراسة أن الشباب الذكور أكثر ارتباطاً بعامل الأرض نظراً للقيمة المعيارية و الاقتصادية لهذا المؤشر عند الشباب الذكور، فالأرض بالنسبة لهم مصدر رزق و امتداد للأصل و مرآة للهوية و تاريخ

يضرب بجذوره في أعماق أصولهم، و هذا ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة " **ياسين خذايرية** " و الموسومة بـ: " **تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري**" حيث خلص إلى وجود اختلاف في التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة الجامعة باختلاف الجنس الذي يلعب دور في تشكيل و تحديد المفهوم، حيث ان مفردات الذكور يملكون تصوراً أكثر وضوحا و ثراءاً من الإناث".

4- أوضحت الدراسة، أن التمثلات الاجتماعية تتمحور حول ثوابت الأمة و هويتهم الوطنية بالدرجة الأولى فهي في الغالب تشكل إحدى عناصر النواة المركزية لهذا التصور، بالإضافة إلى قبول الآخر من أبناء الوطن الواحد، أما البناء المادي للدولة و مؤسساتها فهي تحيل مرتبة ثانوية (نظام محيطي) في تصور المبحوثين لمواطنتهم من أجل إعداد المواطن الصالح.

كما جاءت تمثلات المبحوثين حول مساهمة الانخراط في العمل السياسي في تكوين المواطن الصالح، تتوافق مع ما هو مطروح في التراث النظري السوسيولوجي من حيث مساهمة العمل السياسي بشكل فعال في تكوين المواطن الصالح على وجه عام – أنظر الشكل رقم (39).

عموماً، بينت الدراسة أن هناك نوع من التوافق بين تصورات المبحوثين الاجتماعية حول مفهوم المواطن الصالح و ما هو مطروح في الساحة النظرية و المعرفية للمفهوم.كما أن تصور المواطن الصالح لدى المبحوثين يستحضر عندهم احترام لكل ما له صلة بالوطن و المواطن كاحترام الثوابت الوطنية و رموزها، و احترام الدستور و القوانين السائدة داخل المجتمع و احترام الاختلافات الثقافية و الاجتماعية و بدرجة أقل الاختلافات الدينية – الجدول رقم (38) و هذا ما أكدت عليه دراسة " **ليسونج جرفي** " التي جاءت تحت عنوان" **التمثلات الاجتماعية للتربية المواطنية لدى أساتذة التعليم الابتدائي** " و التي توصل فيها إلى وجود اتفاق في التمثلات الاجتماعية للتربية المواطنية عند أساتذة التعليم الابتدائي حول فكرة الاحترام و أهمية إبداء الرأي.

هذا على غرار ما توصلت إليه " **جنادي لمياء**" من خلال دراستها الموسومة بـ:" **التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة التعليم المتوسط**" حيث توصلت إلى أن: التصورات الاجتماعية تعبر عن هدف واحد و هو إن المواطن الصالح هو ذاك الفرد الواعي بحقوقه و واجباته، و بمختلف المسؤوليات التي تقع عليه، و إن المواطنة تهدف إلى تكوين المواطنين أكفاء و المستعدين لخدمة وطنهم، و ذلك من خلال العمل المتقن و الوعي بالمسؤوليات، و

المعرفة بقيم و قوانين الدولة التي ينتمون إليها، و لهذا وجب على الفرد احترامها حتى تتحقق له كرامته كانسان، و يندمج في المجتمع،و يساهم في بنائه.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة:

ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة، أن المواطنة مفهوم علمي وعملي، حركي و متغير، فهو يتأثر بجملة من العوامل التي تتداخل و تتشارك جميعاً في رسم تمثلات هذا المفهوم في أذهان الشباب. هذه التمثلات التي تكتسي أهمية علمية استثنائية في دراسة و في تحليل السلوكات و العلاقات الاجتماعية دون تجريدها من السياق الاجتماعي الذي ظهرت فيه. و عليه، فقد خلصت هذه الدراسة إلي ما يلي:

– إن تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري ترسم في ضوء الموروث الثقافي، والاجتماعي، والتاريخي الذي يحدد عناصر الهوية الوطنية للشاب الجزائري، فرغم هشاشة الصورة المتشكلة لديه حول الأدوار التي يمارسها النسق السياسي للدولة و النتائج التنموية المتواضعة التي يقدمها النسق الاقتصادي من جهة، و التفاعلات و الصراعات الحاصلة في العالم العربي و دول الجوار، لم تحدث خلل في بناء و ووظيفة الهوية الوطنية و ما تضفيه على مفهوم المواطنة من إبعاد و وجدانية عميقة تشكل صمام الأمان للتماسك الوطني، حيث تعتبر الهوية الوطنية و الشعور بالانتماء النواة المركزية و حلقة الوصل بين جميع انساق المجتمع الجزائري.

– بالرغم من امتلاك الشباب الجزائري (عينة الدراسة) رصيد معرفي مقبول نسبياً حول المكونات الأساسية للمواطنة (الحقوق، الواجبات، الهوية و الانتماء)، غير إن ممارسات النسق السياسي و تتضمنه من اختلالات في أداء أدواره الاجتماعية، والاقتصادية، و الثقافية حالت دون ترسيخ بنية سوسيومعرفية ايجابية حول المواطنة كمفهوم و كممارسة يومية لدى الشباب الجزائري.

_ تساهم مكونات المواطنة المختلفة في بناء و تشكيل التمثلات الاجتماعية للمواطنة لدى الشباب الجزائري بشكل متباين، حيث كشفت الدراسة أن مكون الهوية يمتلك الأثر الواضح و الكبير في بناء المواطنة الايجابية و الفاعلة، و يليه الشعور بالانتماء، ثم الواجبات الوطنية و أخيراً الحقوق، هذا في ظل الاختلالات التي تشهدها معادلة المواطنة في الجزائر.

الخـاتمـــة

تضرب التمثلات الاجتماعية بجذورها في البناء الاجتماعي، كما أنها ترتبط بذاتية الشخصية الجزائرية ومستواها العلمي والثقافي ومرجعيتها السياسية وتطورها عبر مراحل متباينة لعبت فيها المتغيرات الاجتماعية، وسياسية، والشخصية دورا حاسما في تحديد أنماط التصورات الاجتماعية للمواطنة السائدة في المجتمع الجزائري.

كما أن الشباب الجزائري كغيره من الشباب في المجتمعات الأخرى، يفسر الظواهر والقضايا التي يعيشها في حياته اليومية بطريقته الخاصة، وهذا الأسلوب في التفسير مرده المستوى الثقافي و السياسي و الاجتماعي للفرد الجزائري. وفي ضوء ما انتهت إليه هذه الدراسة من نتائج، تتعلق بتمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري يمكن القول أن الوقت قد حان لإقامة دراسات جزائرية حول مفهوم المواطنة والتصورات الاجتماعية السائدة حولها وعلاقة كل ذلك بأوضاع المجتمع الجزائري ونسقه القيمي و الثقافي، وكذا الحرص على تجسيد مبدأ المساواة بين المواطنين، والعدالة الاجتماعية من خلال دعم ثقافة قانونية تسمح باستعادة هيبة الدولة لدى المواطنين و المسؤولين على حد سواء، و أن يقوم كل الفاعلين الاجتماعيين بالأدوار المنوطة بهم من سلطات و إعلام و مجتمع مدني ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، كل في مجال اهتمامه و اختصاصه، من اجل تجسيد قيم المواطنة و الممارسة المواطنية على الواقع اليومي للأفراد و المساهمة في إدماجها في نظام القيم الاجتماعية للشباب، باعتبارها محددات أساسية في عملية بناء و تشكيل التمثلات الاجتماعية السائدة حول مفهوم المواطنة الفاعلة في المجتمع.

قـائـمة المصادر و المراجـع

أولا: المصادر

1- القرآن الكريم.

2- الحديث النبوي الشريف.

ثانيا: المراجع

❖ القواميس و المعاجم العربية:

1. إبراهيم مدكور، **المعجم الفلسفي**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1983.
2. ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، المجلد 13، بيروت، 1968.
3. أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الاجتماعية (انجليزي، فرنسي، عربي)**، مكتبة لبنان، 1982.
4. جلال الدين سعيد، **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية**، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004.
5. جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، ج1، بيروت، 1982.
6. م روزنتال، ب بودين، **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط2، 2006.
7. مجموعة مؤلفين، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط 4،السنة.
8. مصلح الصالح، **قاموس المصطلحات الاجتماعية**، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 1999.
9. نور بير سلامي، **المعجم الموسوعي في علم النفس**، منشورات وزارة الثقافة، ج1، دمشق، 2001.

القواميس و المعاجم الأجنبية:

1. Le Robert, dictionnaire de langue française, Paris, 2005.
2. voir citoyen, le petit Larousse, grand format.

الكتب باللغة العربية:

1. أماني غازي جرار، **المواطنة العالمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
2. إميل دوركايم، **علم اجتماع وفلسفة**، ترجمة: حسين أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 1966.
3. بوبكر بوخريسة، **المفاهيم و العمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي**، منشورات جامعة باجي مختار، ط1، عنابة، 2006.
4. جابر عبد الحميد جابر وآخرون، **مقدمة في علم النفس**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.
5. حسين حسن موسي، **مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع**، دار الكتاب الحديث، ط1، 2011، القاهرة.
6. حمدي مهران، **المواطنة والمواطن في الفكر السياسي**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2012.
7. خليل الفاعوري، **الشباب قضية و رعاية و دور**، مديرية الوثائق و المكتبات الوطنية، عمان، 1985.
8. خليل محسن، **دورة الحياة عند الناشئين**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1994.
9. خليل معوض، **سيكولوجيا النمو**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 1983.
10. ديب أبو لطيف: **الوعي والانتماء**، مطبعة الصباح، دمشق 1986، ص: 15.
11. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق**، دار
12. سامية خضر صالح، **البطالة بين الشباب حديثي التخرج**، كتب عربية، مصر، 1992.
13. سميح أبو مغلي، عبد الحفيظ سلامة، **علم النفس الاجتماعي**، دار البازوري العلمية للنشر، عمان،
14. صلاح محمود الحجار، **المواطنة و حقوق الإنسان**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2008. ط1، 2002.
15. عاطف أبو سيف، **المجتمع المدني و الدولة**، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2005.
16. عامر إبراهيم قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات العلمية**، عمان، ط1999،1.
17. عبد العالي دبلة، **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
18. عبد القادر الشاروني: **السلفية والوطنية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ط5، 1985، ص33.
19. عبد الله العلائلي، **مقدمات لفهم التاريخ العربي**، دار الجديد، لبنان، 1994.
20. عزت حجازي، **الشباب العربي و مشكلاته**، سلسلة عالم المعرفة، ط 1، الكويت، العدد 6، 1985.

21.علي خليفة الكواري، **المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.

22.علي سلامة الخضور، **الانتماء و المواطنة**، دار كنوز المعرفة العلمية، للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

23. علي غربي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري، ط2، قسنطينة، الجزائر، 2009.

24.عيسى الشماس، **المجتمع المدني: المواطنة و الديمقراطية**، اتحاد الكتاب العرب، سلسلة الدراسات (18)، دمشق، 2008.

فاء للنشر والتوزيع ،عمان، ط1، 2000.

25. فاروق سيد عبد السلام، **سيكولوجيا الإدمان**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

26.فرد ميلسون، **الشباب في مجتمع متغير**، ترجمة: يحي مرسي عيد بدر، دار الهدى للمطبوعات الإسكندرية، ط1، 2000.

27.فيصل محمود غرايبة، **العمل الاجتماعي في مجال رعاية الشباب**، دار وائل، ط1، الأردن، 2009.

28.قايد ديان، المواطنة و العولمة، **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**،ط1، مصر، 2008.

29.كمال عبد اللطيف، المواطنة و التربية علي قيمها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، سبتمبر 2012.

30. ماجد الزيود، **الشباب و القيم في عالم متغير**، دار الشروق، ط1، عمان، 2006.

31.محمد الحماحمي، **الترويح بين النظرية و التطبيق**، مركز الكتاب للنشر، ط3، القاهرة، 2004.

32. محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

33.محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

34.محمد علاء الدين عبد القادر، **دور الشباب في التنمية**، منشأة المعارف، ط1، الإسكندرية، 1998.

35.محمد مسلم، **مقدمة في علم النفس الاجتماعي**، دار قرطبة للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2007.

36. مصطفي حجازي، **الإنسان المهدور**، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2005.

37.منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2013.

38. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة: بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2006.

39. هناء حسني محمد النابلسي، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي و المشاركة السياسية**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2009.

40. وليم الخازن: **شعر الوطنية في لبنان، والبلاد العربية**، دار المشرق، بيروت، 1986.

41. يحي عبد الرحمان القحطاني، **المواطنة أسسها ومقوماتها: المفاهيم، الانجازات، الطموحات**، مكتبة الفرزدق، الرياض، 1998.

الكتب الأجنبية:

1. Claude Flament, **Structure et dynamique de Représentations sociales**, Dans D. jodelet (Ed), Les représentation sociales (Chap9), PUF, 2 Edition, France, 1991.
2. Denise jodelet, **Les représentation sociales**, PUF, 2 Edition, France, 1991.
3. Gustave Nicolas Fisher, **Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale**, 2 eme edition, DUNOD, Paris, 1996.
4. Jean-Claud Abric, **Méthode d'étude des Représentations sociales**, édition érès, paris, 2005.
5. Jean-Claud Abric, **Pratiques sociales et représentations**, PUF, Paris, 1994.
6. Jean-Marie SECA, **Les Représentations Sociales**, Armand Colin, Paris, 2002.
7. Michel-Louis rouquette, Patrick Rateau, **Introduction à l'étude des représentations sociales**, PUG, France, 1998.
8. Monique Lebrun, **Les représentations sociales : Des méthodes de recherche aux problèmes de société**, les éditions logiques, France, 2001.

9. N.Roussiau, C.Bonardi, **Les Représentations Sociales: état des lieux et perspective**, Dunod, Belgique,1999.
10. Patrick Rateau, Pascal Moliner, **Les représentations sociales et processus sociocognitif**, Presses universitaire de Rennes, France, 2009.
11. Pierre Bordieu, **La jeunesse n'est qu'un mot**, Dans question de sociologie, édition Minuit, Paris,1984.
12. Pierre Mannoni, **La représentation sociale**, PUF, 6eme édition, France, 2012.
13. René KAES, **Les représentations sociales**, Dans D. jodelet (Ed), Les représentation sociales (Chap3), PUF, 2 Edition, France, 1991.
14. Serge Moscovici, **Des représentations collectives aux représentations sociales : éléments pour une histoire**, Dans D. jodelet (Ed), Les représentation sociales (Chap2), PUF, 2 Edition, France, 1991.
15. Serge Moscovici, **Introduction à La psychologie sociale**, Libraires Larousse, France, 1972.
16. will kymlicka, **La citoyenneté multiculturelle: une théorie libérale du droit des minorités**, édition la découverte, Paris, 2001.

❖ ***المجلات و الدوريات العربية:***

1. بان غانم احمد الصائغ، **التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة**، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2013.
2. تهامي محمد عثمان منيب، عزة محمد سليمان، **العنف لدى الشباب الجامعي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
3. جلول أحمد، مومن بكوش الجموعي، **التصورات الاجتماعية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي،العدد6، أفريل 2014.
4. جمال حيرش، **التمثلات الاجتماعية: أسس المقاربة النظرية و آفاق البحث في الحقل السيكو سوسيولوجي**، قسم علم الاجتماع، جامعة جيجل، 2015.

5. عبد العالي دبلة، يزيد عباسي، **الشباب بين الحاجات و المشكلات**، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، العدد16، جامعة بسكرة، سبتمبر 2015.

6. عزب حسام الدين، **العنف و علاقته بعنف الأبناء: دراسة فينومينولوجية لجذور العنف**، المؤتمر السنوي الأول، منشورات معهد الدراسات العليا للطفولة، مصر، 2000.

7. عزت حسام الدين، **العنف و علاقته بعنف الأبناء:** دراسة فينومينولوجية لجذور العنف، المؤتمر السنوي الأول، منشورات معهد الدراسات العليا للطفولة، مصر، 2000.

8. علي ليله و أخرون، **الشباب القطري: اهتماماته و قضياه**، مركز الوثائق و الدراسات الشبانية، جامعة قطر، 1991.

9. المنجي الزيدي، **ثقافة الشباب في مجتمع الإسلام**، مجلة عالم الفكر، العدد 1، الكويت، سبتمبر 2006.

10. نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 210-2014**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 6 ، 2011 ، ص ص : 38 – 39.

❖ ***المجلات و الدوريات باللغة الأجنبية:***

1. Agence Nationale d'intermédiation et Régulation Foncière, **Rubrique Monographie wilaya**, Wilaya de Batna, Publier le 27/07/2011.
2. Gerard René, Maarten vink : **Loss of citizenship**, EUDO, Brief N°: 03 2010.
3. Grégoy L.M, Florent, L, **Représentations sociales**, Revue électronique de psychologie sociale, N° 1, 2008.
4. Lo Monaco G, Lheureux F, **Représentations sociales : théorie du noyau central et méthode d'étude**, revue électronique de psychologie sociale, N °= 1, France, 2007.
5. Pierre Vergès,**L'analyse des représentations sociales par questionnaires**, Revue française de sociologie, Vol. 42, France, N° 3, 2001.

❖ ***الرسائل العلمية باللغة العربية:***

1. جردير فيرورز، **التصورات الاجتماعية للأساتذة اتجاه الفشل المدرسي**، مذكرة ماجيستر علم النفس المدرسي، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم علم النفس، جامعة متنوري، قسنطينة، 2011/2010.

2. السعيد بومعيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكات لدى الشباب:** دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الإعلام و الاتصال، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر،2006/2005.

3. صونيه ألعيدي، **واقع الممارسة المواطنية في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية. جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014.

4. عامر نورة ،**التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطوفونيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

5. لمياء جنادى، **التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة التعليم المتوسط**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة1، 2006/2005.

6. منير علي قاسم الفيفي، **قيم المواطنة لدي طلاب الجامعات السعودية**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، 2012/2011.

7. نصيرة خلايفية، **التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند أحداث المنحرفين**، أطروحة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

8. نصيرة رداف، **تصورات الشباب الجزائري لاختيار الزواج عن طريق الإعلانات الصحفية**، مذكرة ماجستير، علاقات عامة واتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

9. ياسين خذايرية، **تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم النفس و العلوم التربوية و الأرطفونيا، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

10. يزيد عباسي، **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية جامعة بسكرة، 2016/2015.

11. يوسف زدام، **دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2012.

❖ ***الرسائل العلمية بالغة الأجنبية:***

1- LYSANGE GERVAIS, **les représentations sociales de L'éducation à La Citoyenneté d'enseignants du deuxième cycle du primaire de la grand région de Montréal**, université du Québec à Montréal , 2009.

❖ ***الأوراق العلمية و التقارير و الوثائق الرسمية:***

1. **تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، لسنة 2015.
2. الديوان الوطني للإحصائيات، **الإحصاء العام الخامس للسكان و السكن لمدينة مروانة**، المؤرخ في: 2008/05/05.
3. عثمان صالح العامر، **أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدي الشباب السعودي**، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، 2006.

❖ ***المواقع الالكترونية:***

1. سعيد عبد الحافظ، المواطنة، مؤسسة الحوار الانساني، 08 نوفمبر 2012، موقع:

ww.hdf-iq.org

2. مجد يخليل،حقوق المواطنة،مقال على الموقع:

http://www.ahl-alquran.com

الملاحق

(01)

الملاحق

(02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2 –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان حول:

تمثلات المواطنة لدي الشباب الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي

ملاحظـة:

إخوتي الكرام المعلومات الواردة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية ، لذا نرجو منكم قراءة الأسئلة جيدا ووضع علامة (X) أمام إجابة واحدة من الإجابات المقترحة و التي تراها مناسبة.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

السنة الجامعية:2016/2015

المحور الأول :البيانات الشخصية

1 – السن :..... سنة

2 – الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

3 – مكان الإقامة: حضري ☐ ريفي ☐

4- الحالة الاجتماعية: عامل ☐ بطال ☐

المحور الثاني : بيانات تتعلق بدور حقوق الفرد الوطنية في تشكيل تمثلات المواطنة :

6 – هل تعتقد أن الدستور الجزائري قد ضمن كامل الحقوق اللازمة لك كمواطن؟

– نعم ☐ – لا ☐

في حالة الإجابة بـ"لا"، لأنه

– أغفل بعض الحقوق ☐

– لا يعكس متطلبات المجتمع الجزائري ☐

– غير مطبق على أرض الواقع ☐

أخري تذكر:.....

7- هل تعتقد أن الدولة الجزائرية عادلة في توزيع المداخيل على المواطنين:

– نعم ☐ – لا ☐ – لا أدري ☐

8– برأيك، هل هناك مساواة في الفرص بين المواطنين:

– نعم ☐ – لا ☐ – نوعا ما ☐ – لا أدري ☐

9 – حسب تصورك، هل هناك حرية التعبير في البلاد:

– نعم ☐ – لا ☐ – لا أدري ☐

10 – هل تعتقد أن المواطن الجزائري مصان الكرامة:

– نعم ☐ – لا ☐ – نوعا ما ☐ – لا أدري ☐

11- هل تعتقد أن المواطن الجزائري يمارس حقوقه الاجتماعية (كالتعليم و الصحة و التشغبل....):

– نعم ☐ – لا ☐ – نوعا ما ☐ – لا أدري ☐

12- هل تعتقد أن المواطن الجزائري يمارس حقوقه السياسية (كالانتخاب و الترشح للانتخابات....):

– نعم ☐ – لا ☐ – نوعا ما ☐ – لا أدري ☐

13- هل تعتقد أن المواطن الجزائري يمارس حقوقه الثقافية (كإحياء التقاليد و ممارسة اللهجات....):

- نعم ☐ - لا ☐ - نوعا ما ☐ - لا أدري ☐

14 –كيف تنظر إلى معادلة الحقوق و الواجبات الوطنية

- متوازنة ☐
- الحقوق تفوق الواجبات ☐
- الواجبات تفوق الحقوق ☐

15- في تصورك، هل يساهم التمتع بالحقوق الفردية للمواطن في تشكل تصور ايجابي حول مفهوم المواطنة لدي الشاب الجزائري؟

- نعم ☐ - لا ☐ - لا أدري ☐

16- أذكر ثلاثة حقوق أساسية حسب أولويتها لديك:

1- .....

2- .....

3- .....

المحور الثالث : بيانات تتعلق بدور الوعي بواجبات الفرد الوطنية في بناء التمثلات الاجتماعية للمواطنة :

17- برأيك، أداء الخدمة الوطنية العسكرية هو:

- واجب وطني ☐
- واجب قانوني ☐
- عبء على الشباب ☐

18- لو علمت أنك متابع قضائيا، و بإمكانك الإفلات من العدالة هل تفعل؟

- نعم ☐ - لا ☐

في كلتي الحالتين، لماذا؟

.....

19- هل ترى، أن إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية الحالية هي من مسؤولية:

- الدولة ☐ - المواطن ☐ - كلاهما ☐

20- برأيك، صنع القرار السياسي الوطني هو من مسؤولية:

- السلطة السياسية ☐
- النخب الوطنية ☐
- كل المواطنين ☐
- لا أدري ☐

21- برأيك، نظافة المحيط هي مسؤولية:

- الدولة ☐
- المواطن ☐
- الجمعيات ☐
- جميع ما سبق ☐

لماذا؟.....

22- هل تشارك في الاستحقاقات الانتخابية؟

- دوما ☐ - أحيانا ☐ - لم أشارك قط ☐

23- هل تساهم في المحافظة على الأملاك العمومية؟

- نعم ☐ - لا ☐ - لا يهمني أمرها ☐

24- هل تشارك أنت منخرط في جمعية ما؟

- نعم ☐ - لا ☐ - كنت منخرط ☐ - لم أشارك قط ☐

25- في نظرك، يعتبر دفع المستحقات الضريبية للخزينة العمومية سلوك:

- مواطني ☐ - قانوني ☐ - لا أدري ☐

لماذا؟.....

26- في نظرك، احترام المواطن لأخيه المواطن هو سلوك:

- مواطني ☐ - أخلاقي ☐ - ديني ☐

27- هل تعتقد أن المشاركة في تحمل المسؤوليات الوطنية تعرض المواطن لمتاعب هو في غنى عنها؟

- نعم ☐ - لا ☐

لماذا؟.....

28- برأيك، على من تقع مسؤولية التربية على قيم المواطنة:

- الأسرة ☐
- المجتمع ☐
- المؤسسات التعليمية ☐
- وسائل الاعلام ☐
- جميع ما سبق ☐

29- في تصورك، هل يساعد الوعي بالواجبات الوطنية للفرد في خلق تصور ايجابي حول مفهوم المواطنة لدي الشاب الجزائري؟

- نعم ☐ - لا ☐ - لا أدري ☐

29- أذكر ثلاث واجبات وطنية حسب أولويتها لديك:

1- .....

2- .....

3- .....

المحور الرابع: بيانات تتعلق بأثر الهوية الوطنية و الشعور بالإنتماء تمثلات المواطنة لدي الشباب "كهوية و انتماء اجتماعي":

30- في تصورك، المجتمع الجزائري مرتبط بمقوم:

- الأرض ☐ - الدين ☐ - التاريخ ☐ - اللغة ☐

31- برأيك، هل التعدد الثقافي يخدم الوحدة الوطنية:

- نعم ☐ - لا ☐

لماذا؟.....

32- هل تعتقد أن احترامك لرموز الدولة (كالعلم و النشيد الوطنيين) هو:

- ضرورة وطنية ☐ - ضرورة تاريخية ☐ - جميع ما سبق ☐

33- هل تحكم على الأفكار السياسية انطلاقا من:

- معتقداتك الدينية ☐
- قناعاتك السياسية ☐
- المصلحة الوطنية ☐
- أخرى:.....

34- هل تعتقد أن الانفتاح على ثقافات العالم يهدد الهوية الوطنية؟

- نعم ☐ - لا ☐ - لا أدري ☐

35- في تصورك، هل الانتماء الوطني يعني رفض كل الأفكار السياسية الغربية؟

- نعم ☐ - لا ☐ - لا أدري ☐

36- برأيك، يكمن الحل لكل مشاكلنا المعاصرة في:

- التراث الديني ☐ - التراث التاريخي ☐ -تطبيق الديمقراطية ☐

37- هل تعتقد أنه على المجتمع الجزائري أن يقر حرية الممارسات الدينية لغير المسلمين:

- نعم ☐ - لا ☐ - لا أدري ☐

38- هل تعتقد، أنه من الواجب احترام خصوصية الأفراد في الفضاءات العمومية:

- نعم ☐ - لا ☐

لماذا؟.....

39- حسب تصورك، هل يعتبر حب الوطن واجب:

- ديني ☐ - وطني ☐ - قانوني ☐

40- برأيك، الانتماء الوطني هو بالأساس:

- الانتماء جغرافي ☐
- الانتماء ديني ☐
- الانتماء ثقافي ☐
- الانتماء السياسي ☐

41- في ر أيك، أي من الهويات التالية تشكل خطر على مواطنتنا:

- الهوية الجهوية ☐
- الهوية المحلية ☐
- الهوية اللغوية ☐
- الهوية الدينية ☐
- جميع ما سبق ☐

لماذا؟.....

42-ماذا يعني لك الانتماء الوطني؟

.....

.....

المحور الخامس: بيانات تتعلق بصورة المواطن الصالح لدي الشباب:

43- برأيك، المواطن الصالح هو المواطن الذي:

- يحترم ثوابت الأمة و رموزها ☐
- يحترم الدستور و القوانين ☐
- يحترم الاختلافات الموجودة بين جميع أفراد المجتمع ☐
- جميع ما سبق ☐

44- برأيك، أي المؤسسات التالية معنية أكثر بتكوين المواطن الصالح؟

- الأسرة ☐
- المدرسة ☐
- الجمعيات و المنظمات ☐
- مؤسسات الإعلام الوطنية ☐
- جميع ما سبق ☐

45- برأيك، هل تساهم المؤسسات التربوية الجزائرية في تكوين المواطن الصالح؟

- تساهم بشكل فعال ☐
- تساهم بشكل متوسط ☐
- لا تلعب أي دور ☐

46- هل تعتقد أن قيم المواطنة تساهم في التخفيف من ظاهرة العنف داخل المجتمع؟

- نعم ☐ - نوعا ما ☐ - لا ☐

47- هل تعتقد، بأن انخراط الشباب في العمل السياسي يساهم في تكوين المواطن الصالح؟

- بشكل فعال ☐ - إلى حد ما ☐ - لا يلعب أي دور ☐

48- أذكر ثلاث مواصفات للمواطن الصالح حسب أولويتها لديك:

1- .....

2- .....

3- .....